

مَوْسُوعَةُ الْأَعْمَالِ الْكَامِلَةِ
لِسَمَاحَةِ الْإِمَامِ
يُوسُفَ الْقُرْضَاوِيِّ

المحور الأول

التعريف العام بالإسلام



١٦

غير المسلمين
في المجتمع الإسلامي

الإمام يوسف القرضاوي



من الدستور الإلهي للبشرية

﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ
أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا
أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾
[آل عمران: ٦٤].

﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا نَعَاوَنُوا عَلَى
الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [المائدة: ٢].

﴿ فَإِن جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُم أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِن تُعْرِضْ
عَنْهُمْ فَلَٰن يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِن حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [المائدة: ٤٢].

﴿ وَإِن جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا
إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [العنكبوت: ٨].

من مشكاة النبوة الخاتمة

عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ قَتَلَ معاهدًا لم يرح رائحة الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عامًا». رواه البخاري.

كان سهل بن حنيف وقيس بن سعد قاعدَيْن بالقادسية، فمروا عليهما بجنازة، فقاما، فقيل لهما إنها من أهل الأرض أي من أهل الذمة، فقالا: إن النبي ﷺ مرت به جنازة فقام، فقيل له: إنها جنازة يهودي، فقال: «أليست نفسًا». متفق عليه.

عن أبي ذر رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: «إنكم ستفتحون مصر، وهي أرض يسمى فيها القيراط، فإذا فتحتموها فأحسنوا إلى أهلها، فإن لهم ذمة ورحمًا». أو قال: «ذمة وصهرًا». رواه مسلم.



من هدي الصحابة

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لعمر بن العاص رضي الله عنه وقد ضرب ابنه أحد الأقباط: «متى استعبدتم الناس، وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟». رواه ابن عبد الحكم في فتوح مصر.

أوصى عبد الله بن عمرو غلامه أن يعطي جاره اليهودي من شاة ذبحها، وكرر عليه هذه الوصية مرة بعد مرة، فاستغرب من هذا التكرار، وسأل عبد الله، فقال له: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ما زال جبريل يوصيني بالجار، حتى ظننت أنه سيورثه». رواه الترمذي، والمرفوع متفق عليه من حديث ابن عمر.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة السابعة

الحمد لله وكفى، وسلام على رسله الذين اصطفى، وعلى خاتمهم
المجتبى، محمد وآله مصاييح الدجى، ومن اتبعهم بإحسان فافتدى
واهتدى.

(أما بعد)

فهذا كتابي «غير المسلمين في المجتمع الإسلامي»، اخترت له هذه
التسمية؛ رعاية لما ينشده الإسلام في علاقاته بغير المسلمين، فلا ينبغي
أن نخاطبهم باسم الكفار، فالتخاطب ينبغي له أن نبحت عن الأسماء
اللطيفة، التي يتقبلها الناس بعضهم من بعض.

ولذلك ناداهم القرآن بأسماء شتى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ﴾، ﴿يَبْنَىءَ آدَمَ﴾،
﴿يَأَهْلَ الْكِتَابِ﴾، ونحو ذلك من العبارات المحببة ما أمكن ذلك.

ولذلك رأيت أن خير ما يُنادى به من ليس بمسلم من أهل الديانات
الأخرى، من الكتابيين، أو الوثنيين، أو ممن لا ينتمي إلى ديانة قط، من
المتحررين من كل دين عرفه الناس: أن نسميهم بهذا الاسم «غير
المسلمين». وقد أعجبت هذه التسمية كثيراً من العلماء والدعاة
والباحثين، وأحمد الله على ذلك حمداً كثيراً.

كما أن هذه التسمية نبّهت بعض المسلمين إلى بحث آخر يُكمّل هذا البحث، هو «المسلمون في غير المجتمع الإسلامي». فهذا ما سألني عنه من قديم بعض الإخوة الهنود الذين يعملون في أمريكا، وقالوا: أنت بحثت عن «غير المسلمين في المجتمع الإسلامي»، وما يلزمنا نحوهم، وما لهم من حقوق، وما عليهم من واجبات، إلى آخره. ولكن بقي علينا أن نعرف: ماذا على المسلمين الذين يعيشون في مجتمع غير إسلامي، وربما كانوا عددًا قليلًا، وربما كانوا عشرات الملايين، مثل: المسلمين في المجتمع الهندي، فقد يبلغ المسلمون فيه نحو مائتي مليون مسلم، وهو التجمع الثاني للمسلمين في العالم من ناحية العدد، بعد أن قُسمت باكستان الإسلامية الأولى، من شرقية وغربية إلى دولتين: دولة باكستان على الجانب الغربي، ودولة بنجلاديش، على المنطقة الشرقية. فأصبح البلد الأول والأكبر الآن هو إندونيسيا، وفيها التجمع الإسلامي الأكبر، والتجمع الثاني للمسلمين في الهند.

ومن هنا ظهرت فكرة «الأقليات الإسلامية»، في العالم وحقوقها وواجباتها، وهذه الأقليات تمثّل نحو ثلث المسلمين في العالم شرقيه وغربيه. وقد أنشأنا للأقليات مع الإخوة في أوروبا «المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث»، الذي يضم مجموعة من العلماء الذين يعيشون في أوروبا، ويُشرفون على مراكزها ومساجدها وأمورها الدينية، ومعهم عدد من إخوانهم الذين يعيشون في الشرق، ولكنهم غير منقطعين عن الغرب، وكنتُ من هؤلاء، حتى اختارني الإخوة رئيسًا لهذا المجلس المرموق.

وكان لهذا المجلس بحوثه وكتبه وفتاواه وقراراته، التي كان لها دورها وأثرها في دعم المسلمين في الغرب، والسعي في إنقاذهم،

والأخذ بأيديهم في طريق الفهم الصحيح، والقصد الراشد لهذا الدين العظيم. وما زال المجلس يعمل ويبحث ويجتهد، مهتدياً بهدى الله تعالى، وهدى رسوله الكريم ﷺ، وأصحابه الطاهرين الميامين، ومن اتبعهم بإحسان.

ويسرني أن أقدم هذه الطبعة الجديدة، من هذا الكتاب، بعد قراءتها، ومراجعتها، وتخريج أحاديثها وآثارها، وتوثيق نقولها، وقد أضفت إليها مبحثاً جديداً، عن «علاقة المسلمين مع الوثنيات الشرقية - الهندوسية والبوذية»، اقتباساً من كتابنا أو قل: موسوعتنا «فقه الجهاد»، مع زيادات أخرى في مواضع مختلفة.

نسأل الله تعالى أن يجمع كلمة المسلمين على الهدى، وقلوبهم على التقى، وأنفسهم على المحبة، ونياتهم على التعاون، وعقولهم على العلم النافع، وعزائمهم على عمل الخير وخير العمل، وأن يوفقنا جميعاً لما يحب ويرضى. آمين.

١٨ من محرم ١٤٣٤هـ - الموافق: ٢ ديسمبر ٢٠١٢م

الفقيه إلى عفو ربه

يوسف القرضاوي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الأولى

حمداً لله، وصلاةً وسلاماً على رسل الله، وعلى خاتمهم وصفوتهم
محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه.

أما بعد:

فقد ابتلي المسلمون في الزمن الأخير باستعمار كافر فاجر، سلخهم
من شخصيتهم التاريخية، وفرض عليهم بالقوة أولاً، وبالحيلة أخيراً -
حياة غير حياتهم، لأنها مبنية على مفاهيم غير إسلامية، وتشريعات غير
إسلامية، وتقاليد غير إسلامية، إنما هي مفاهيم المستعمر وتشريعته
وتقاليده.

فلما حمل هذا المستعمر الدخيل عصاه ورحل من بلاد المسلمين
وتحرّرت أوطانهم من نيّره، وأصبحوا يملكون أمر أنفسهم: تعالت
صيحات المؤمنين منادية بالعودة إلى الإسلام من جديد، واستئناف حياة
إسلامية سليمة متكاملة، حياة توجّهها عقيدة الإسلام، وتحكمها شريعة
الإسلام، وتضبطها أخلاق الإسلام، وتسودها مفاهيم الإسلام، وتقاليد
الإسلام، حتى يعيشوا مسلمين كما أمرهم الله، وارتضى لهم، واختاروا
لأنفسهم.

ولما لم يبقَ هناك عذر لمعتذر بسيطرة المستعمر، أو بنفوذ الأجنبي، اخترع بعض الناس تَعَلَّةَ أُخرى يتعلَّلون بها، وهي: وجود أقليات غير إسلامية، تعيش بين ظهرائي المسلمين، ولا تدين بدينهم.

كأن الرجوع إلى الإسلام، والحكم بشريعة القرآن، جور على هؤلاء المواطنين من غير المسلمين، أو إلغاء لشخصيتهم الدينية، والتاريخية.

وكانهم لم يعيشوا قرونًا متطاولة في ظلِّ حكم الإسلام، ناعمين بالأمان، وبالعدل الذي ينعم بهما المسلمون أنفسهم، ولو مسَّهم ظلم يومًا، لمسَّ المسلمين معهم، وربَّما قبلهم.

ومن العجب أن بعض الناس اجترؤوا على التاريخ فزيّفوه وقوّلوه ما لم يقل، واجترؤوا على النصوص فحرّفوها عن مواضعها، محاولين بهذا وذاك أن يشوّهوا التسامح الإسلامي الذي لم تعرف البشرية له نظيرًا في معاملة المخالفين في العقيدة والفكرة، لا في القديم ولا في الحديث.

لهذا رأيتُ أن أقدم هذا البحث لطلاب الحقيقة، من مسلمين وغير مسلمين، وهو بحث أساسه العلم والفكر، ومحوره الفقه والتاريخ، وهدفه البناء لا الهدم، والتوحيد لا التفريق.

وفيه نتبيّن - معتمدين على أوثق المصادر وأقوى الأدلة - الوضع الشرعي لغير المسلمين في المجتمع الإسلامي، من جهة ما لهم من حقوق كفلها الإسلام، وما لهذه الحقوق من ضمانات، وما عليهم إزاءها من واجبات، وما أثير حول هذه الواجبات من شبهات. وكيف عاش هؤلاء الذين منحهم الإسلام ذمّة الله وذمّة رسوله وذمّة جماعة المسلمين، طوال العصور الماضية، وخصوصًا العصور الذهبية الأولى، مقارنةً ذلك



بما صنعته الأديان الأخرى، وما تصنعه العقائد والأيدولوجيات الثورية المعاصرة بمخالفيها.

فعسى أن يكون في هذه الصحائف ما يعين على تجلية وجه الحق في هذه القضية، ويزيح عنها ضباب التشويه والتشكيك، ويعرضها صافية نقية، بعيدة عن تحامل المتحاملين، أو تعصب المتعصبين، وخصوصاً في هذا الوقت الذي ترتفع فيه الأصوات بالدعوة إلى «السلام الاجتماعي» و«الوحدة الوطنية»، في مواجهة أصوات أخرى تدعو إلى «الصراع الطبقي» أو «الحقد الطائفي».

والله أسأل أن يشرح الصدور للحق، وأن ينور القلوب بالحب، وأن يهدي العقول بنور المعرفة واليقين.
إنه سميع مجيب.

الفقير إلى عفو ربه

يوسف القرضاوي





تمهيد

• المجتمع المسلم مجتمع عقيدة وفكرة:

المجتمع الإسلامي مجتمع يقوم على عقيدة وفكرة (أيديولوجية) خاصة. منها تنبثق نُظمه أو أحكامه وآدابه وأخلاقه. هذه العقيدة أو الفكرة (الأيديولوجية) هي: الإسلام. وهذا هو معنى تسميته «المجتمع الإسلامي»، فهو مجتمع اتخذ الإسلام منهاجًا لحياته، ودستورًا لحكمه، ومصدرًا لتشريعته وتوجيهه في كلِّ شؤون الحياة وعلاقاتها، فردية واجتماعية، مادية ومعنوية، محلية ودولية.

ولكن ليس معنى هذا أن المجتمع المسلم يحكم بالفناء على جميع العناصر التي تعيش في داخله وهي تدين بدين آخر غير الإسلام. كلا، إنه يقيم العلاقة بين أبنائه المسلمين وبين مواطنيهم من غير المسلمين على أسس وطيدة من التسامح والعدالة والبر والرحمة، وهي أسس لم تعرفها البشرية قبل الإسلام، وقد عاشت قرونًا بعد الإسلام، وهي تقاسي الويل من فقدانها، ولا تزال إلى اليوم، تتطلع إلى تحقيقها في المجتمعات الحديثة، فلا تكاد تصل إليها في مجتمع ما، وفي وقت ما، إلا غلب عليها الهوى والعصبية، وضيق الأفق والأنانية، وجرتّها إلى صراعٍ دامٍ مع المخالفين في الدين أو المذهب أو الجنس أو اللون.

• دستور العلاقة مع غير المسلمين:

وأساس هذه العلاقة مع غير المسلمين قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتُلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُواكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨، ٩].

فالبُرُّ والقسط مطلوبان من المسلم للناس جميعاً، ولو كانوا كفاراً بدينه، ما لم يقفوا في وجهه، ويحاربوا دعاته، ويضطهدوا أهله.

ولأهل الكتاب من بين غير المسلمين منزلة خاصة في المعاملة والتشريع. والمراد بأهل الكتاب: من قام دينهم في الأصل على كتاب سماوي، وإن حُرّف وبُدِّل بعد، كاليهود والنصارى الذين قام دينهم على التوراة والإنجيل.

فالقرآن ينهى عن مجادلتهم في دينهم إلا بالحسنى، حتى لا يوغر المرء الصدور، ويوقد الجدل واللدن نار العصبية والبغضاء في القلوب، قال تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ وَاللَّهُنَّ وَاللَّهُمُّ وَحْدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

ويبيح الإسلام مؤاكلة أهل الكتاب، والأكل من ذبائحهم، كما أباح مصاهرتهم والتزوج من نسائهم المحصنات العفيفات، مع ما قرره القرآن من قيام الحياة الزوجية على المودة والرحمة في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١].

وهذا في الواقع تسامح كبير من الإسلام، حيث أباح للمسلم أن تكون ربة بيته، وشريكة حياته وأم أولاده غير مسلمة، وأن يكون أحوال أولاده وخالاتهم من غير المسلمين.

قال تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَفِّحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾ [المائدة: ٥].

وهذا الحكم في أهل الكتاب وإن كانوا في غير دار الإسلام، أما المواطنون المقيمون في دار الإسلام فلهم منزلة ومعاملة خاصة، وهؤلاء هم «أهل الذمة». فما حقيقتهم؟

• أهل الذمة:

جرى العرف الإسلامي على تسمية المواطنين من غير المسلمين في المجتمع الإسلامي باسم «أهل الذمة» أو «الذميين». و«الذمة» كلمة معناها: العهد والضمان والأمان. وإنما سموا بذلك؛ لأن لهم عهد الله وعهد الرسول، وعهد جماعة المسلمين: أن يعيشوا في حماية الإسلام، وفي كنف المجتمع الإسلامي آمنين مطمئنين. فهم في أمان المسلمين وضمانهم، بناء على «عقد الذمة» بينهم وبين أهل الإسلام. فهذه الذمة تعطي أهلها «من غير المسلمين» ما يشبه في عصرنا «الجنسية» السياسية التي تعطيها الدولة لرعاياها، فيكتسبون بذلك حقوق المواطنين، ويلتزمون بواجباتهم.

فالذمي على هذا الأساس من «أهل دار الإسلام» كما يعبر الفقهاء^(١)، أو من حاملي «الجنسية الإسلامية» كما يعبر المعاصرون^(٢).

(١) انظر: البدائع للكاساني (٢٨١/٦)، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، والمغني لابن قدامة (٤١٨/٥)، نشر مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

(٢) انظر: التشريع الجنائي الإسلامي للشهيد عبد القادر عودة (٣٠٧/١) فقرة (٢٣٢)، نشر دار الكاتب العربي، بيروت، وأحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام د. عبد الكريم زيدان ص ٦٣ - ٦٦، فقرة (٤٩ - ٥١)، ط ١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

وعقد الذمة عقد مؤبّد، يتضمّن إقرار غير المسلمين على دينهم، وتمتّعهم بحماية الجماعة الإسلامية ورعايتها، بشرط بذلهم «الجزية» والتزامهم أحكام القانون الإسلامي في غير الشؤون الدينية، وبهذا يصيرون من أهل «دار الإسلام».

فهذا العقد يُنشئ حقوقاً متبادلة لكلّ من الطرفين: المسلمين وأهل ذمتهم، بإزاء ما عليه من واجبات.

فما هي الحقوق التي كفلها الشرع لأهل الذمة؟ وما هي واجباتهم؟

* * *

الفصل الأول

حقوق أهل الذمة

القاعدة الأولى في معاملة أهل الذمة في «دار الإسلام» أن لهم من الحقوق مثل ما للمسلمين، إلا في أمور محدّدة مستثناة، كما أن عليهم ما على المسلمين من الواجبات إلا ما استثنى.

• حق الحماية:

فأول هذه الحقوق هو: حقّ تمثّعهم بحماية الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي.

وهذه الحماية تشمل حمايتهم من كلّ عدوان خارجي، ومن كلّ ظلم داخلي، حتى ينعموا بالأمان والاستقرار.

(أ) الحماية من الاعتداء الخارجي:

أما الحماية من الاعتداء الخارجي، فيجب لهم ما يجب للمسلمين. وعلى الإمام أو ولي الأمر في المسلمين، بما له من سلطة شرعية، وما لديه من قوة عسكرية، أن يوفرّ لهم هذه الحماية قال في «مطالب أولي النهى» من كتب الحنابلة: يجب على الإمام حفظ أهل الذمة، ومنع مَنْ يؤذيه، وفك أسراهم، ودفع مَنْ قصدهم بأذى إن لم يكونوا بدار حرب، بل كانوا بدارنا، ولو كانوا منفردين ببلد.

وعلّل ذلك بأنهم: جرت عليهم أحكام الإسلام، وتأبّد عقدهم، فلزمه ذلك كما يلزمه للمسلمين^(١).

وينقل الإمام القرافي المالكي في كتابه «الفروق» قول الإمام الظاهري ابن حزم في كتابه «مراتب الإجماع»: «أن مَنْ كان في الذمة، وجاء أهل الحرب إلى بلادنا يقصدونه، وجب علينا أن نخرج لقتالهم بالكرّاع والسلاح، ونموت دون ذلك، صوناً لمن هو في ذمّة الله تعالى، وذمّة رسوله ﷺ، فإن تسليمه دون ذلك إهمال لعقد الذمة»^(٢). وحكى في ذلك إجماع الأمة.

وعلّق على ذلك القرافي بقوله: «فَعقد يُؤدّي إلى إتلاف النفوس والأموال - صوناً لمقتضاه عن الضياع - إنه لعظيم»^(٣).

ومن المواقف التطبيقية لهذا المبدأ الإسلامي، موقف شيخ الإسلام ابن تيمية، حينما تغلّب التتار على الشام، وذهب الشيخ ليكلم «قطلو شاه» في إطلاق الأسرى، فسمح القائد التتري للشيخ بإطلاق أسرى المسلمين، وأبى أن يسمح له بإطلاق أهل الذمة، فما كان من شيخ الإسلام إلا أن قال: لا نرضى إلا بافتكاك جميع الأسارى من اليهود والنصارى، فهم أهل ذمتنا، ولا ندع أسيراً لا من أهل الذمة، ولا من أهل الملة. فلما رأى إصراره وتشدده أطلقهم له^(٤).

(١) مطالب أولي النهى (٦٠٢/٢، ٦٠٣)، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

(٢) الفروق (١٤/٣، ١٥)، الفرق التاسع عشر والمائة، نشر عالم الكتب.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (٦١٧/٢٨، ٦١٨)، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، نشر

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.



(ب) الحماية من الظلم الداخلي:

وأما الحماية من الظلم الداخلي، فهو أمر يوجب الإسلام ويشدد في وجوبه، ويحذر المسلمين أن يمدوا أيديهم أو ألسنتهم إلى أهل الذمة بأذى أو عدوان، فالله تعالى لا يحب الظالمين ولا يهديهم، بل يعاجلهم بعذابه في الدنيا، أو يؤخر لهم العقاب مضاعفاً في الآخرة.

وقد تكاثرت الآيات والأحاديث الواردة في تحريم الظلم وتقبيحه، وبيان آثاره الوخيمة في الآخرة والأولى، وجاءت أحاديث خاصة تحذر من ظلم غير المسلمين من أهل العهد والذمة.

يقول الرسول ﷺ: «من ظلم معاهداً، أو انتقصه حقاً، أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس منه: فأنا حجيجه يوم القيامة»^(١). وفي عهد النبي ﷺ، لأهل نجران: أنه «لا يؤخذ منهم رجل بظلم آخر»^(٢). ولهذا كله اشتدت عناية المسلمين منذ عهد الخلفاء الراشدين بدفع الظلم عن أهل الذمة، وكف الأذى عنهم، والتحقيق في كل شكوى تأتي من قبلهم. كان عمر رضي الله عنه يسأل الوافدين عليه من الأقاليم عن حال أهل الذمة، خشية أن يكون أحد من المسلمين قد أفضى إليهم بأذى، فيقولون له: ما نعلم إلا وفاءً^(٣). أي بمقتضى العهد والعقد الذي بينهم وبين المسلمين. وهذا يقتضي أن كلا من الطرفين وفى بما عليه.

(١) رواه أبو داود في الخراج (٣٠٥٢)، وحسنه الألباني في الصحيحة (٤٤٥)، وجود إسناده العراقي

عن عدة من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ، في شرح التبصرة والتذكرة (٧٧ / ٢)، تحقيق عبد

اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

(٢) رواه البيهقي في دلائل النبوة (٣٨٩/٥)، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

(٣) رواه الطبري في تاريخه (٨٩/٤)، نشر دار التراث، بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ.

وعليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه يقول: إنما بذلوا الجزية لتكون أموالهم كأموالنا، ودماؤهم كدمائنا^(١).

وفقهاء المسلمين من جميع المذاهب الاجتهادية صرّحوا وأكّدوا بأن على المسلمين دفع الظلم عن أهل الذمة، والمحافظة عليهم؛ لأن المسلمين حين أعطوهم الذمة قد التزموا دفع الظلم عنهم، وهم صاروا به من أهل دار الإسلام، بل صرّح بعضهم بأن ظلم الذمي أشدّ من ظلم المسلم إثماً^(٢).

• حماية الدماء والأبدان:

وحقُّ الحماية المقرّر لأهل الذمة يتضمّن حماية دمائهم وأبدانهم وأبداؤهم، كما يتضمّن حماية أموالهم وأعراضهم.

فدماؤهم وأبداؤهم وأعراضهم معصومة باتفاق المسلمين، وقتلهم حرام بالإجماع. يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَتَلَ مَعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا لِيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا»^(٣).

ولهذا أجمع فقهاء الإسلام على أن قتل الذمي كبيرة من كبائر المحرّمات لهذا الوعيد في الحديث، ولكنهم اختلفوا: هل يُقتل المسلم بالذمي إذا قتله؟

(١) المغني (٣٦٢/٩).

(٢) ذكر ذلك ابن عابدين في حاشيته (١٧١/٤)، وهو مبني على أن الذمي في دار الإسلام أضعف شوكة عادة، وظلم القوي للضعيف أعظم في الإثم.

(٣) رواه البخاري في الجزية (٣١٦٦)، عن عبد الله بن عمرو. والمعاهد - كما قال ابن الأثير - أكثر ما يطلق على أهل الذمة، وقد يطلق على غيرهم من الكفار إذا صولحوا على ترك الحرب. النهاية في غريب الحديث والأثر مادة (ع. هـ. د).

ذهب جمهور الفقهاء - ومنهم الشافعي وأحمد - إلى أن المسلم لا يُقتل بالذمّي مستدلّين بالحديث الصحيح: «لا يُقتل مسلم بكافر»^(١)، والحديث الآخر: «ألا لا يُقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده»^(٢). وقال مالك والليث: إذا قتل المسلم الذمي غيلة يُقتل به، وإلا لم يُقتل به^(٣) وهو الذي فعله أبان بن عثمان حين كان أميراً على المدينة، وقتل رجل مسلم رجلاً من القبط، قتله غيلة، فقتله به، وأبان معدود من فقهاء المدينة^(٤).

وذهب الشّعبي، والنّخعي وابن أبي ليلى، وعثمان البتّي، وأبو حنيفة وأصحابه، إلى أن المسلم يُقتل بالذمي، لعموم النصوص الموجبة للقصاص من الكتاب والسنة، ولاستوائها في عصمة الدم المؤبدة، ولما روي أن النبي ﷺ قتل مسلماً بمعاهد، وقال: «أنا أكرم من وفى بدمته»^(٥).

وما روي أن علياً أتى برجل من المسلمين قتل رجلاً من أهل الذمة، فقامت عليه البيّنة، فأمر بقتله. فجاء أخوه فقال: إنني قد عفوت. قال: فلعلمهم هدّوك وفرقوك. قال: لا، ولكن قتله لا يرد عليّ أخي، وعوّضوا لي ورضيت. قال: أنت أعلم؛ من كانت له ذمّتنا فدمه كدمنا، وديته

(١) رواه البخاري في العلم (١١١)، عن علي بن أبي طالب.

(٢) رواه أحمد (٩٥٩)، وقال مخرجه: صحيح لغيره. وأبو داود في الديات (٤٥٣٠)، والنسائي في القسامة (٤٧٣٥)، عن علي بن أبي طالب.

(٣) نيل الأوطار (١٧/٧)، تحقيق عصام الدين الصباطي، نشر دار الحديث، مصر، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

(٤) انظر: الجواهر النقي مع السنن الكبرى (٣٤/٨).

(٥) رواه عبد الرزاق في العقول (١٨٥١٤)، والبيهقي في النفقات (٣٠/٨)، وضعفه، عن عبد الرحمن بن البيلماني مرسلًا. وانظر تعقيب ابن التركماني في (الجواهر النقي) حاشية السنن الكبرى.

كديتنا^(١). وفي رواية أنه قال: إنما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا، وأموالهم كأموالنا^(٢).

وقد صحَّ عن عمر بن عبد العزيز: أنه كتب إلى بعض أمراءه في مسلم قتل ذميًّا، فأمره أن يدفعه إلى وليه، فإن شاء قتله، وإن شاء عفا عنه. فدفع إليه فضرب عنقه^(٣).

قالوا: ولهذا يُقطع المسلم بسرقة مال الذمي، مع أن أمر المال أهون من النفس، وأما قوله ﷺ: «لا يُقتل مسلم بكافر». فالمراد بالكافر الحربي، وبذلك تتفق النصوص ولا تختلف^(٤).

وهذا هو المذهب الذي اعتمده الخلافة العثمانية ونفذته في أقاليمها المختلفة منذ عدة قرون، إلى أن هُدمت الخلافة في هذا القرن، بسعي أعداء الإسلام.

وكما حمى الإسلام أنفسهم من القتل، حمى أبدانهم من الضرب والتعذيب، فلا يجوز إلحاق الأذى بأجسامهم، ولو تأخروا أو امتنعوا عن أداء الواجبات المالية المقررة عليهم، كالجزية والخراج، هذا مع أن الإسلام تشدّد كلّ التشدّد مع المسلمين إذا منعوا الزكاة.

ولم يُجزّ الفقهاء في أمر الذميين المانعين أكثر من أن يُحبسوا تأديبًا لهم، بدون أن يصحب الحبس أي تعذيب أو أشغال شاقة، وفي ذلك

(١) رواه الدارقطني في الحدود (٣٢٩٦)، وقال: أبو الجنوب - أحد الرواة - ضعيف الحديث. والبيهقي في النفقات (٣٤/٨)

(٢) ذكره الزيلعي في نصب الراية (٣٨١/٣)، واستغربه.

(٣) رواه عبد الرزاق في العقول (١٨٥١٨).

(٤) يراجع في ذلك ما كتبه الإمام الجصاص في كتابه أحكام القرآن (١٧٣/١ - ١٧٨)، باب قتل المسلم بالكافر، تحقيق محمد صادق القمحاوي، نشر دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٠٥هـ.

يكتب أبو يوسف: أن هشام بن حكيم بن حزام - صحابي وابن صحابي رضي الله عنه - رأى رجلاً - وهو على حمص - يشمس ناساً من النبط - أي يوقفهم تحت حر الشمس - في أداء الجزية. فقال: ما هذا؟! سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إِنَّ اللَّهَ وَعَلَيْكَ يُعَذِّبُ الَّذِينَ يَعَذِّبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا»^(١).

وكتب علي رضي الله عنه إلى بعض ولاته على الخراج: إذا قدمت عليهم فلا تبعن لهم كسوة شتاء ولا صيفاً، ولا رزقاً يأكلونه، ولا دابة يعملون عليها، ولا تضربن أحداً منهم سوطاً واحداً في درهم، ولا تقمه على رجله في طلب درهم، ولا تبع لأحد منهم عزواً - خلاف النقد من الأموال - في شيء من الخراج، فإنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو، فإن أنت خالفت ما أمرتك به، يأخذك الله به دوني، وإن بلغني عنك خلاف ذلك عزلتك. قال الوالي: إذن أرجع إليك كما خرجت من عندك! يعني أن الناس لا يدفعون إلا بالشدة. قال: وإن رجعت كما خرجت^(٢).

حماية الأموال:

ومثل حماية الأنفس والأبدان حماية الأموال، هذا مما اتفق عليه المسلمون، في جميع المذاهب، وفي جميع الأقطار، ومختلف العصور. روى أبو يوسف في «الخراج» ما جاء في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لأهل نجران: «ولنجران وحاشيتها جوار الله، وذمة محمد النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم، على أموالهم وملتهم وبيعهم، وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير...»^(٣).

(١) رواه مسلم في البر والصلة (٢٦١٣).

(٢) رواه أبو يوسف في الخراج ص ٢٥، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد وسعد حسن محمد، نشر المكتبة الأزهرية للتراث.

(٣) الخراج لأبي يوسف ص ٨٥.

وفي عهد عمر إلى أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه، أن امنع المسلمين من ظلمهم والإضرار بهم، وأكل أموالهم إلا بحلها^(١).

وقد مرّ بنا قول علي رضي الله عنه: إنما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا، وأموالهم كأموالنا. وعلى هذا استقرّ عمل المسلمين طوال العصور.

فمَنْ سرق مال ذمي قُطعت يده، ومَنْ غصبه عُرِّر، وأعيد المال إلى صاحبه، ومَنْ استدان من ذمي فعليه أن يقضي دينه، فإن مطلقه وهو غني حبسه الحاكم حتى يؤدي ما عليه. شأنه في ذلك شأن المسلم ولا فرق.

وبلغ من رعاية الإسلام لحرمة أموالهم وممتلكاتهم أنه يحترم ما يعدونه - حسب دينهم - مالا، وإن لم يكن مالا في نظر المسلمين.

فالخمر والخنزير لا يعتبران عند المسلمين مالا متقوماً، ومَنْ أتلف لمسلم خمراً أو خنزيراً لا غرامة عليه ولا تأديب، بل هو مثاب مأجور على ذلك؛ لأنه يُغيّر منكرًا في دينه، يجب عليه تغييره أو يستحبُّ، حسب استطاعته، ولا يجوز للمسلم أن يمتلك هذين الشيئين لا لنفسه ولا لبيعها للغير.

أما الخمر والخنزير إذا ملكهما غير المسلم، فهما مالان عنده، بل من أنفس الأموال، كما قال فقهاء الحنفية، فمَنْ أتلفهما على الذمي غرم قيمتهما^(٢).

• حماية الأعراس:

ويحمي الإسلام عرض الذمي وكرامته، كما يحمي عرض المسلم وكرامته، فلا يجوز لأحد أن يسبّه أو يتهمه بالباطل، أو يشنّع عليه

(١) الخراج ص ١٥٥.

(٢) وقد وافق المالكية الحنفية في ذلك. انظر: بدائع الصنائع (١٤٧/٧)، وحاشية الصاوي على الشرح الصغير (٤٢٩/٢)، تصحيح أحمد سعد علي، نشر مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.

بالكذب، أو يغتابه، ويذكره بما يكره، في نفسه، أو نسبه، أو خلقه، أو خُلِّقه، أو غير ذلك مما يتعلق به.

يقول الفقيه الأصولي المالكي شهاب الدين القرافي في كتاب «الفروق»: «إن عقد الذمة يوجب لهم حقوقاً علينا، لأنهم في جوارنا، وفي خفارتنا - حمايتنا - وذممتنا وذمة الله تعالى، وذمة رسول الله ﷺ، ودين الإسلام، فمن اعتدى عليهم ولو بكلمة سوء أو غيبة، فقد ضيَّع ذمة الله، وذمة رسوله ﷺ، وذمة دين الإسلام»^(١).

وفي «الدر المختار» من كتب الحنفية: «يجب كفُّ الأذى عن الذمي وتحرم غيبته كالمسلم».

ويعلق العلامة ابن عابدين على ذلك بقوله: «لأنه بعقد الذمة وجب له ما لنا، فإذا حرمت غيبة المسلم حرمت غيبته. بل قالوا: إن ظلم الذمي أشد»^(٢).

• التأمين عند العجز والشيخوخة والفقر:

وأكثر من ذلك أن الإسلام ضمن لغير المسلمين في ظلِّ دولته، كفالة المعيشة الملائمة لهم ولمن يعولونه، لأنهم رعية للدولة المسلمة وهي مسؤولة عن كلِّ رعاياها، قال رسول الله ﷺ: «كلُّكم راعٍ وكلُّ راعٍ مسؤول عن رعيته»^(٣).

وهذا ما مضت به سنَّة الراشدين ومن بعدهم.

- (١) الفروق (١٤/٣)، الفرق التاسع عشر والمائة.
- (٢) رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين (١٧٠/٤، ١٧١)، نشر دار الفكر، بيروت ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- (٣) متفق عليه: رواه البخاري في الجمعة (٨٩٣)، ومسلم في الإمارة (١٨٢٩)، عن ابن عمر.

ففي عقد الذمة الذي كتبه خالد بن الوليد لأهل الحيرة بالعراق، وكانوا من النصارى: «وجعلت لهم. أيما شيخ ضعف عن العمل، أو أصابته آفة من الآفات، أو كان غنيًا فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه، طرحت جزيته، وعيّل من بيت مال المسلمين هو وعياله»^(١). وكان هذا في عهد أبي بكر الصديق، وبحضرة عدد كبير من الصحابة، وقد كتب خالد به إلى الصديق ولم ينكر عليه أحد، ومثل هذا يُعدّ إجماعًا.

ورأى عمر بن الخطاب شيخًا يهوديًا يسأل الناس، فسأله عن ذلك، فعرف أن الشيخوخة والحاجة ألجأتاه إلى ذلك، فأخذه وذهب به إلى خازن بيت مال المسلمين، وأمره أن يفرض له ولأمثاله من بيت المال ما يكفيهم ويصلح شأنهم، وقال في ذلك: ما أنصفناه إذ أخذنا منه الجزية سابقًا، ثم نخذله عند الهرم^(٢)!

وعند مقدمه «الجابية» من أرض دمشق، مرّ في طريقه بقوم مُجذّمين من النصارى، فأمر أن يعطوا من الصدقات، وأن يجري عليهم القوت^(٣). أي تتولّى الدولة القيام بطعامهم ومؤونتهم بصفة منتظمة.

وبهذا تقرّر الضمان الاجتماعي في الإسلام، باعتباره «مبدأً عامًّا» يشمل أبناء المجتمع جميعًا، مسلمين وغير مسلمين. ولا يجوز أن يبقى في المجتمع المسلم، إنسان محروم من الطعام أو الكسوة أو المأوى أو العلاج، فإن دفع الضرر عنه واجب ديني، مسلمًا كان أو ذميًّا.

(١) رواه أبو يوسف في الخراج ص ١٤٤.

(٢) المصدر السابق ص ١٢٦.

(٣) رواه البلاذري في فتوح البلدان ص ١٣١، نشر دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٨م.

وذكر الإمام النووي في «المنهاج» أن من فروض الكفاية: دفع ضرر المسلمين ككسوة عار، أو إطعام جائع إذا لم يندفع بزكاة وبيت مال. ووضح العلامة شمس الدين الرملي الشافعي في «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» أن أهل الذمة كالمسلمين في ذلك، فدفع الضرر عنهم واجب.

ثم بحث الشيخ الرملي رَحِمَهُ اللهُ في تحديد معنى دفع الضرر، فقال: «وهل المراد بدفع ضرر مَنْ ذكر، ما يسدُّ الرمق أو الكفاية؟ قولان، أصحهما ثانيهما. فيجب في الكسوة ما يستر كلَّ البدن على حسب ما يليق بالحال من شتاء و صيف، ويلحق بالطعام والكسوة ما في معناهما، كأجرة طبيب، و ثمن دواء، وخادم منقطع، كما هو واضح». ثم قال: «ومما يندفع به ضرر المسلمين والذميين فك أسراهم»^(١).

• حرية الدين:

ويحمي الإسلام - فيما يحميه من حقوق أهل الذمة - حقَّ الحرية. وأول هذه الحريات: حرية الاعتقاد والتعبُّد، فكلُّ ذي دين دينه ومذهبه، لا يُجبر على تركه إلى غيره، ولا يُضغَط عليه أيُّ ضغَط ليتحوَّل منه إلى الإسلام.

وأساس هذا الحق قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وقوله سبحانه: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]

(١) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي (٤٦/٨)، نشر دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ -

قال ابن كثير في تفسير الآية الأولى: «أي لا تُكْرَهُوا أَحَدًا عَلَى الدخول في دين الإسلام، فإنه بَيِّنٌ واضح، جلي دلائله وبراهينه، لا يحتاج إلى أن يُكْرَه أحد على الدخول فيه»^(١).

وسبب نزول الآية - كما ذكر المفسرون - يبيِّن جانبًا من إعجاز هذا الدين، فقد رَوَا عن ابن عباس قال: كانت المرأة تكون مِقْلَاة - قليلة النسل - فتجعل على نفسها إن عاش لها ولد أن تُهَوِّدَه - كان يفعل ذلك نساء الأنصار في الجاهلية - فلما أجليت بنو النضير كان فيهم من أبناء الأنصار، فقال آباؤهم: لا نَدَعُ أبناءنا - يعنون: لا ندعهم يعتنقون اليهودية - فأنزل الله وَجَلَّ هذه الآية: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾^(٢).

فرغم أن محاولات الإكراه كانت من آباء، يريدون حماية أبنائهم من التبعية لأعدائهم المحاربين، الذين يخالفونهم في دينهم وقوميتهم، ورغم الظروف الخاصة التي دخل بها الأبناء دين اليهودية وهم صغار، ورغم ما كان يسود العالم كله حينذاك من موجات التعصب والاضطهاد للمخالفين في المذهب، فضلاً عن الدين، كما كان في مذهب الدولة الرومانية التي خيَّرت رعاياها حيناً بين التنصُّر والقتل، فلما تبنت المذهب «الملكاني» أقامت المذابح لكلِّ مَنْ لا يدين به من المسيحيين من اليعاقبة وغيرهم^(٣).
رغم كل هذا، رفض القرآن الإكراه، بل مَنْ هداه الله وشرح صدره ونور

(١) تفسير ابن كثير (٦٨٢/١)، تحقيق سامي بن محمد سلامة، نشر دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(٢) رواه أبو داود في الجهاد (٢٦٨٢)، والنسائي في الكبرى في التفسير (١٠٩٨٣)، والطبري في تفسيره (٤٠٨ / ٥)، تحقيق أحمد محمد شاكر، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م. وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٢٤٠٤).

(٣) راجع: الإسلام وأهل الذمة للخربوطلي ص ٤٠، ٤١، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، الكتاب التاسع والأربعون، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

بصيرته دخل فيه على بينة، ومن أعمى الله قلبه، وختم على سمعه وبصره، فإنه لا يفيد الدخول في الدين مكرهاً مقسوراً، كما قال ابن كثير^(١).

فالإيمان عند المسلمين ليس مجرد كلمة تُلفظ باللسان أو طقوس تُؤدى بالأبدان، بل أساسه إقرار القلب وإذعانه وتسليمه.

ولهذا لم يعرف التاريخ شعباً مسلماً حاول إجبار أهل الذمة على الإسلام، كما أقرّ بذلك المؤرخون الغربيون أنفسهم.

وكذلك صان الإسلام لغير المسلمين معابدهم، ورعى حرمة شعائرهم، بل جعل القرآن من أسباب الإذن في القتال حماية حرية العبادة، وذلك في قوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ * الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدَمَتِ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج: ٣٩، ٤٠]. فجعل الدفاع عن الصوامع والبيع لغير المسلمين، كالدفاع عن المساجد.

وقد رأينا كيف اشتمل عهد النبي ﷺ إلى أهل نجران، أن لهم جوار الله وذمة رسوله على أموالهم وملتهم وبيعهم^(٢).

وفي عهد عمر بن الخطاب إلى أهل إيلياء (القدس)، نصّ على حريتهم الدينية، وحرمة معابدهم وشعائرهم: هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان: أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم وسائر ملتها، لا تُسكن كنائسهم، ولا تُهدم، ولا ينتقص منها، ولا من حيّزها، ولا من صليبيها، ولا من شيء من أموالهم،

(١) تفسير ابن كثير (٦٨٢/١)

(٢) سبق تخريجه ص ٢٥.

ولا يُكرهون على دينهم، ولا يُضار أحد منهم، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود^(١).

وفي عهد خالد بن الوليد لأهل عانات: ولهم أن يضربوا نواقيسهم في أي ساعة شاءوا من ليل أو نهار، إلا في أوقات الصلاة، وأن يخرجوا الصلبان في أيام عيدهم^(٢).

وكل ما يطلبه الإسلام من غير المسلمين أن يراعوا مشاعر المسلمين، وحرمة دينهم، فلا يظهروا شعائرهم وصلبانهم في الأمصار الإسلامية، ولا يحدثوا كنيسة في مدينة إسلامية، لم يكن لهم فيها كنيسة من قبل، وذلك لما في الإظهار والإحداث من تحدي الشعور الإسلامي، مما قد يؤدي إلى فتنة واضطراب.

على أن من فقهاء المسلمين من أجاز لأهل الذمة إنشاء الكنائس والببيع وغيرها من المعابد في الأمصار الإسلامية، وفي البلاد التي فتحها المسلمون عنوة، أي أن أهلها حاربوا المسلمين، ولم يسلموا لهم إلا بحدّ السيف: إذا أذن لهم إمام المسلمين بذلك، بناء على مصلحة رآها، ما دام الإسلام يقرّهم على عقائدهم. وقد ذهب إلى ذلك الزيدية والإمام ابن القاسم من أصحاب مالك^(٣).

ويبدو أن العمل جرى على هذا في تاريخ المسلمين، وذلك منذ عهد مبكر. فقد بُنيت في مصر عدة كنائس في القرن الأول الهجري، مثل كنيسة «مار مرقص» بالإسكندرية ما بين «٣٩ - ٥٦هـ». كما بُنيت أول

(١) تاريخ الطبري (٦٠٩/٣).

(٢) الخراج لأبي يوسف ص ١٥٧.

(٣) انظر: أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام د. عبد الكريم زيدان ص ٩٦ - ٩٩، ط ١،

١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.



كنيسة بالفسطاط في حارة الروم، في ولاية مسلمة بن مخلد على مصر، بين عامي «٤٧ - ٦٨هـ». كما سمح عبد العزيز بن مروان حين أنشأ مدينة «حلوان» ببناء كنيسة فيها، وسمح كذلك لبعض الأساقفة ببناء ديرين. وهناك أمثلة أخرى كثيرة.

وقد ذكر المؤرخ المقرئ في كتابه «الخطط» أمثلة عديدة، ثم ختم حديثه بقوله: وجميع كنائس القاهرة المذكورة محدثة في الإسلام بلا خلاف^(١).

أما في القرى والمواضع التي ليست من أمصار المسلمين فلا يُمنعون من إظهار شعائرهم الدينية وتجديد كنائسهم القديمة وبناء ما تدعو حاجتهم إلى بنائه، نظرًا لتكاثر عددهم.

وهذا التسامح مع المخالفين في الدين من قوم قامت حياتهم كلها على الدين، وتم لهم به النصر والغلبة، أمر لم يُعهد في تاريخ الديانات، وهذا ما شهد به الغربيون أنفسهم.

يقول العلامة الفرنسي جوستاف لوبون: «رأينا من آي القرآن - التي ذكرناها آنفًا - أن مسامحة محمد لليهود والنصارى كانت عظيمة إلى الغاية، وأنه لم يقل بمثلها مؤسسو الأديان التي ظهرت قبله، كاليهودية والنصرانية على وجه الخصوص، وسرى كيف سار خلفاؤه على سنته، وقد اعترف بذلك التسامح بعض علماء أوربا المرتابون أو المؤمنون القليلون الذين أمعنوا النظر في تاريخ العرب، والعبارات الآتية التي أقتطفها من كتب الكثيرين منهم تثبت أن رأينا في هذه المسألة ليس

(١) انظر: الإسلام وأهل الذمة للخربوطلي ص ١٣٩، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، الكتاب التاسع والأربعون، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، والدعوة إلى الإسلام لتوماس أرنولد ص ٨٤ - ٨٦، ترجمة د. حسن إبراهيم حسن وزميليه، نشر مكتبة النهضة المصرية، ط ٣، ١٩٧٠م.

خاصًا بنا. قال روبرتسن في كتابه «تاريخ شارلكن»: إن المسلمين وحدهم الذين جمعوا بين الغيرة لدينهم وروح التسامح نحو أتباع الأديان الأخرى، وإنهم مع امتشاقهم الحسام نشرًا لدينهم، تركوا مَنْ لم يرغبوا فيه أحرارًا في التمسك بتعاليمهم الدينية»^(١).

• حرية العمل والكسب:

لغير المسلمين حرية العمل والكسب، بالتعاقد مع غيرهم، أو بالعمل لحساب أنفسهم، ومزاولة ما يختارون من المهن الحرة، ومباشرة ما يريدون من ألوان النشاط الاقتصادي، شأنهم في ذلك شأن المسلمين. فقد قرّر الفقهاء: أن أهل الذمة في البيوع والتجارات وسائر العقود والمعاملات المالية كالمسلمين، فالعقود المباحة للمسلمين، مباحة لهم، والعقود المحرّمة على المسلمين، مُحَرّمة عليهم، مثل: عقْد الربا، فإنه مُحَرّم عليهم كالمسلمين، وقد ورد أن النبي ﷺ، كتب إلى مجوس هجر: «إما أن تذرّوا الربا، أو تأذنوا بحرب من الله ورسوله»^(٢).

كما يمنع أهل الذمة من بيع الخمر والخنازير في أمصار المسلمين، وفتح الحانات فيها لشرب الخمر، وتسهيل تداولها، أو إدخالها إلى أمصار المسلمين، على وجه الشهرة والظهور، ولو كان ذلك لاستمتاعهم الخاص، سدًا لذريعة الفساد وإغلاقًا لباب الفتنة.

وفيما عدا هذه الأمور المحدودة، يتمتّع الذميون بتمام حرّيتهم، في

(١) حضارة العرب لجوستاف لوبون حاشية ص ١٢٨، ترجمة عادل زعيتر، نشر دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط ٣، ١٩٥٦م.

(٢) أحكام القرآن للجصاص (١٩/٤)، تحقيق محمد صادق القمحاوي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

مباشرة التجارات والصناعات والحرف المختلفة. وهذا ما جرى عليه الأمر، ونطق به تاريخ المسلمين في شتى الأزمان، وعمامة البلدان. وكادت بعض المهن تكون مقصورة عليهم، كالصيرفة والصيدلة وغيرهما. واستمر ذلك إلى وقت قريب في كثير من بلاد الإسلام. وقد جمعوا من وراء ذلك ثروات طائلة معفاة من الزكاة، ومن كل ضريبة إلا الجزية، وهي ضريبة يسيرة على الأشخاص القادرين على حمل السلاح، كما سيأتي. وهي مقدار جد زهيد.

قال آدم متز: «ولم يكن في التشريع الإسلامي ما يغلق دون أهل الذمة أي باب من أبواب الأعمال، وكانت قدمهم راسخة في الصنائع التي تدر الأرباح الوفيرة، فكانوا صيارفة وتجارًا وأصحاب ضياع وأطباء، بل إن أهل الذمة نظّموا أنفسهم، بحيث كان معظم الصيارفة الجهابذة في الشام - مثلاً - يهودًا. على حين كان أكثر الأطباء والكتبة نصارى، وكان رئيس النصارى ببغداد هو طبيب الخليفة، وكان رؤساء اليهود وجهابذتهم عنده»^(١).

• تولي وظائف الدولة:

ولأهل الذمة الحق في تولي وظائف الدولة كالمسلمين. إلا ما غلب عليه الصبغة الدينية، كالإمامة ورئاسة الدولة، والقيادة في الجيش، والقضاء بين المسلمين، والولاية على الصدقات، ونحو ذلك.

فالإمامة أو الخلافة رياسة عامة في الدين والدنيا، خلافة عن النبي ﷺ، ولا يجوز أن يخلف النبي في ذلك إلا مسلم، ولا يعقل أن ينفذ أحكام الإسلام ويرعاها إلا مسلم.

(١) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري للأستاذ آدم متز (١٨٦/١)، ترجمة أ. محمد عبد الهادي أبو ريده، ط ٥، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، وأدم متز هو أستاذ اللغات الشرقية بجامعة (بازل) بسويسرا.

وقيادة الجيش ليست عملاً مدنياً صرفاً، بل هي عمل من أعمال العبادة في الإسلام، إذ الجهاد في قِمة العبادات الإسلامية. والقضاء إنما هو حكم بالشرعية الإسلامية، ولا يطلب من غير المسلم أن يحكم بما لا يؤمن به.

ومثل ذلك الولاية على الصدقات ونحوها من الوظائف الدينية.

وما عدا ذلك من وظائف الدولة يجوز إسناده إلى أهل الذمة إذا تحققت فيهم الشروط التي لا بد منها، من الكفاية والأمانة والإخلاص للدولة. بخلاف الحاقدين الذين تدلُّ الدلائل على بغض مستحکم منهم للمسلمين، كالذين قال الله فيهم: ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُؤًا مَا عَنِتُّمْ قَدَ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران: ١١٨].

وقد بلغ التسامح بالمسلمين أن صرَّح فقهاء كبار - مثل الماوردي في «الأحكام السلطانية» - بجواز تقليد الذمي «وزارة التنفيذ». ووزير التنفيذ هو الذي يبلغ أوامر الإمام، ويقوم بتنفيذها، ويُمضي ما يصدر عنه من أحكام. وهذا بخلاف «وزارة التفويض»، التي يكَل فيها الإمام إلى الوزير تدبير الأمور السياسية والإدارية والاقتصادية بما يراه.

وقد تولَّى الوزارة في زمن العباسيين بعض النصارى أكثر من مرة، منهم نصر بن هارون «ت ٣٦٩هـ»، وعيسى بن نسطورس «ت ٣٨٠هـ».

وقبل ذلك كان لمعاوية بن أبي سفيان كاتب نصراني اسمه سرجون. وقد بلغ تسامح المسلمين في هذا الأمر أحياناً إلى حدِّ المبالغة والجور على حقوق المسلمين، مما جعل المسلمين في بعض العصور، يشكون من تسلط اليهود والنصارى عليهم بغير حق.

وقد قال المؤرخ الغربي آدم متز في كتابه «الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري»: «من الأمور التي نعجب لها كثرة عدد العمال - الولاة وكبار الموظفين - والمتصرفين غير المسلمين في الدولة الإسلامية، فكأن النصارى هم الذين يحكمون المسلمين في بلاد الإسلام، والشكوى من تحكيم أهل الذمة في أبحاث المسلمين شكوى قديمة»^(١).

يقول أحد الشعراء المصريين في يهود عصره، وسيطرتهم على حكامه:
يهود هذا الزمان قد بلغوا غاية آمالهم وقد ملكوا
المجد فيهم والمال عندهم ومنهم المستشار والملك
يا أهل مصر، إني نصحت لكم تهودوا قد تهود الفلك^(٢)

وقال آخر بيتين تمثل بهما الفقيه الحنفي الشهير «ابن عابدين» لما رأى من استئثار غير المسلمين في زمنه على المسلمين، حتى إنهم يتحكّمون في الفقهاء والعلماء وغيرهم، قال^(٣):

أحبابنا، نُوب الزمان كثيرة وأمرٌ منها رفعة السفهاء
فمتى يفيق الدهر من سكراته وأرى اليهود بذلة الفقهاء؟

وهذا من أثر الجهل والانحراف، والاضطراب الذي أصاب المجتمع الإسلامي في عصور الانحطاط، حتى انتهى الأمر إلى عزّة اليهود وذلة الفقهاء.

وآخر ما سجّله التاريخ من ذلك: ما سارت عليه الدولة العثمانية في

(١) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري (١٠٥/١).

(٢) هو ابن نوت المعري، كما في تاريخ دمشق لابن عساكر (٩٢/٧١)، تحقيق عمرو بن غرامة العمري، نشر دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

(٣) رد المحتار لابن عابدين (٢٠٨/٤).

عهدتها الأخير، بحيث أسندت كثيرًا من وظائفها الهامة والحساسة، إلى رعاياها من غير المسلمين، ممن لا يألونها خبالًا، وجعلت أكثر سفرائها ووكلائها في بلاد الأجنب من النصارى.

• وصايا نبوية بأقباط مصر خاصة:

وأما أقباط مصر فلهم شأن خاص ومنزلة متميزة، فقد أوصى بهم رسول الله ﷺ وصية خاصة، يعيها عقل كل مسلم ويضعها في السويداء من قلبه.

فقد روت أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ، أوصى عند وفاته فقال: «الله الله في قبط مصر، فإنكم ستظهرون عليهم، ويكونون لكم عدةً وأعواناً في سبيل الله»^(١).

وفي حديث آخر عن أبي عبد الرحمن الحبلي عبد الله بن يزيد، وعمرو بن حريث، أن رسول الله ﷺ قال: «... فاستوصوا بهم خيرًا، فإنهم قوّة لكم، وبلاغ إلى عدوكم بإذن الله». يعني قبط مصر^(٢).

وقد صدّق الواقع التاريخي ما نبأ به الرسول ﷺ، فقد رحّب الأقباط بالمسلمين الفاتحين، وفتحوا لهم صدورهم، رغم أن الروم الذين كانوا يحكمونهم كانوا نصارى مثلهم، ودخل الأقباط في دين الله أفواجًا، حتى إن بعض ولاية بني أمية فرض الجزية على من أسلم منهم، لكثرة من اعتنق الإسلام^(٣).

(١) رواه الطبراني (٢٦٥/٢٣)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٦٦٧٨): رجاله رجال الصحيح.

(٢) رواه أبو يعلى (١٤٧٣)، وابن حبان في التاريخ (٦٦٧٧)، وقال الأرنؤوط: رجاله ثقات رجال الصحيح إلا أنه مرسل.

(٣) فتوح مصر والمغرب لابن عبد الحكم ص ١٨٢، نشر مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٥هـ.

وكانت مصر بوابة الإسلام إلى إفريقيا كلها، وغدا أهلها عُدَّة وأعوانًا في سبيل الله.

وعن أبي ذر رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنكم ستفتحون أرضًا يُذكر فيها القيراط، فاستوصوا بأهلها خيرًا، فإن لهم ذمة ورحمًا». وفي رواية: «إنكم ستفتحون مصر، وهي أرض يسمى فيها القيراط^(١)، فإذا فتحتموها فأحسنوا إلى أهلها، فإن لهم ذمة ورحمًا»، أو قال: «ذمة وصهرًا»^(٢).

قال العلماء: الرحم التي لهم: كون هاجر أم إسماعيل عليه السلام منهم. والصهر: كون مارية أم إبراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم، منهم^(٣).

ولا غرو أن ذكر الإمام النووي هذا الحديث في كتابه «رياض الصالحين» في باب: «بر الوالدين وصلة الأرحام» إشارة إلى هذه الرحم التي أمر الله ورسوله بها أن توصل بين المسلمين وبين أهل مصر، حتى قبل أن يسلموا.

وعن كعب بن مالك الأنصاري قال: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا فُتحت مصر فاستوصوا بالقبط خيرًا، فإن لهم دمًا ورحمًا». وفي رواية: «إن لهم ذمة ورحمًا» يعني أن أم إسماعيل منهم^(٤).

(١) القيراط: جزء من أجزاء الدرهم والدينار وغيرها، وكان أهل مصر يكثرون من استعماله والتكلم به، بل هم لا يزالون كذلك بالنسبة للمساحة وللصاغة وغيرها، وكل شيء قابل لأن يقسم إلى (٢٤) قيراطًا.

(٢) رواه مسلم في فضائل الصحابة (٢٥٤٣)، براويته.

(٣) ذكر ذلك النووي في رياض الصالحين حديث (٣٣٤).

(٤) رواه الطبراني (٦١/١٩)، والحاكم في التواريخ (٥٥٣/٢)، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٦٦٧٩): رواه الطبراني بإسنادين ورجال أحدهما رجال الصحيح.

والرسول يجعل للقبط هنا من الحقوق أكثر مما لغيرهم، فلهم الذمة - أي عهد الله وعهد رسوله وعهد جماعة المسلمين - وهو عهد جدير أن يُرعى ويُصان. ولهم رحم ودم وقرابة ليست لغيرهم، فقد كانت هاجر أم إسماعيل - أبي العرب المستعربة - منهم. بالإضافة إلى مارية القبطية التي أنجب منها ﷺ ابنه إبراهيم.

• ضمانات الوفاء بهذه الحقوق:

لقد قررت الشريعة الإسلامية لغير المسلمين كل تلك الحقوق، وكفلت لهم كل تلك الحريات، وزادت على ذلك بتأكيد الوصية بحسن معاملتهم ومعاشرتهم بالتي هي أحسن.

ولكن من الذي يضمن الوفاء بتنفيذ هذه الحقوق، وتحقيق هذه الوصايا؟ وبخاصة أن المخالفة في الدين كثيرًا ما تقف حاجزًا دون ذلك؟ وهذا الكلام حقٌّ وصدق بالنظر إلى الدساتير الأرضية والقوانين الوضعية التي تنصُّ على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، ثم تظلُّ حبرًا على ورق، لغلبة الأهواء والعصبية، التي لم تستطع القوانين أن تنتصر عليها؛ لأن الشعب لا يشعر بقدسيته، ولا يؤمن في قرارة نفسه بوجوب الخضوع لها والانقياد لحكمها.

• ضمان العقيدة:

أما الشريعة الإسلامية فهي شريعة الله وقانون السماء، الذي لا تبديل لكلماته، ولا جور في أحكامه، ولا يتمُّ الإيمان إلا بطاعته، والرضا به، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

ولهذا يحرص كل مسلم يتمسك بدينه على تنفيذ أحكام هذه الشريعة ووصاياها، ليرضي ربه وينال ثوابه، لا يمنعه من ذلك عواطف القرابة والمودة، ولا مشاعر العداوة والشنآن، قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥]، وقال سبحانه: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلّٰهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا ءَاعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللّٰهَ إِنَّ اللّٰهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

• ضمان المجتمع المسلم:

والمجتمع الإسلامي مسؤول بالتضامن عن تنفيذ الشريعة، وتطبيق أحكامها في كلّ الأمور، ومنها ما يتعلّق بغير المسلمين، فإذا قصر بعض الناس أو انحرف أو جار وتعدّى، وجد في المجتمع من يردّه إلى الحقّ، ويأمره بالمعروف، وينهاه عن المنكر، ويقف بجانب المظلوم المعتدى عليه، ولو كان مخالفاً له في الدين.

قد يوجد هذا كله دون أن يشكو الذمي إلى أحد، وقد يشكو ما وقع عليه من ظلم، فيجد من يسمع لشكواه، وينصفه من ظالمه، مهما يكن مركزه ومكانه في دنيا الناس.

فله أن يشكو إلى الوالي أو الحاكم المحلي، فيجد عنده النُصفة والحماية، فإن لم ينصفه فله أن يلجأ إلى من هو فوقه، إلى خليفة المسلمين وأمير المؤمنين، فيجد عنده الضمان والأمان، حتى لو كانت القضية بينه وبين الخليفة نفسه، فإنه يجد الضمان لدى القضاء المستقل العادل، الذي له حق محاكمة أي مدعى عليه، ولو كان أكبر رأس في الدولة (الخليفة)!

وضمنان آخر: عند الفقهاء، الذين هم حماة الشريعة، وموجهو الرأي العام.

وضمنان أعم وأشمل يتمثل في «الضمير الإسلامي» العام، الذي صنعته عقيدة الإسلام، وتربية الإسلام، وتقاليد الإسلام.

والتاريخ الإسلامي مليء بالوقائع التي تدلُّ على التزام المجتمع الإسلامي بحماية أهل الذمة من كلِّ ظلم يمسُّ حقوقهم المقررة، أو حرمانهم المصونة، أو حرياتهم المكفولة.

شكوى الذمي إلى الوالي:

فإذا كان الظلم من أحد أفراد المسلمين لذمي، فإن والي الإقليم سرعان ما ينصفه ويرفع الظلم عنه، بمجرد شكواه أو علمه بقضيته من أي طريق.

وقد شكى أحد رهبان النصارى في مصر إلى الوالي أحمد بن طولون أحد قواده، لأنه ظلمه وأخذ منه مبلغاً من المال بغير حق، فما كان من ابن طولون إلا أن أحضر هذا القائد وأنبه وعزّره وأخذ منه المال، وردّه إلى النصراني، وقال له: لو ادعيت عليه أضعاف هذا المبلغ لألزمته به. وفتح بابه لكل متظلم من أهل الذمة، ولو كان المشكو من كبار القواد وكبار موظفي الدولة^(١).

الشكوى من الوالي إلى الخليفة:

وإن كان الظلم واقعاً من الوالي نفسه أو من ذويه وحاشيته، فإن إمام المسلمين وخليفتهم هو الذي يتولّى ردعه وردّ الحق إلى أهله.

(١) التذكرة الحمدونية (٣/٢٠٠ - ٢٠١)، نشر دار صادر، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.

وأشهر الأمثلة على ذلك، قصة القبطي مع عمرو بن العاص والي مصر، حيث ضرب ابن عمرو ابن القبطي بالسوط وقال له: أنا ابن الأكرمين! فما كان من القبطي إلا أن ذهب إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في المدينة وشكا إليه، فاستدعى الخليفة عمرو بن العاص وابنه، وأعطى السوط لابن القبطي وقال له: اضرب ابن الأكرمين. فلما انتهى من ضربه التفت إليه عمر وقال له: أدرها على صلعة عمرو، فإنما ضربك بسلطانه. فقال القبطي: إنما ضربت من ضربني. ثم التفت عمر إلى عمرو وقال كلمته الشهيرة: يا عمرو، متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً^(١)؟

ومما يستحق التسجيل في هذه القصة: أن الناس قد شعروا بكرامتهم وإنسانيتهم في ظل الإسلام، حتى إن لطمة يُلطمها أحدهم بغير حق، يستنكرها ويستقبحها، وقد كانت تقع آلاف مثل هذه الحادثة وما هو أكبر منها في عهد الرومان وغيرهم، فلا يحرك بها أحد رأساً، ولكن شعور الفرد بحقه وكرامته في كنف الدولة الإسلامية جعل المظلوم يركب المشاق، ويتجشم وعناء السفر الطويل من مصر إلى المدينة المنورة، واثقاً بأن حقه لن يضيع، وأن شكاته ستجد أذناً صاغية.

وإذا لم يصل أمر الذمّي إلى الخليفة، أو كان الخليفة نفسه على طريقة واليه، فإن الرأي العام الإسلامي الذي يتمثل في فقهاء المسلمين، وفي المتدينين كافة، يقف بجوار المظلوم من أهل الذمة ويسانده.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك: موقف الإمام الأوزاعي من الوالي العباسي في زمنه، عندما أجلى قومًا من أهل الذمة من جبل لبنان، لخروج

(١) فتوح مصر والمغرب لابن عبد الحكم ص ١٩٥.

فريق منهم على عامل الخراج. وكان الوالي هذا أحد أقارب الخليفة وعصبته، وهو صالح بن علي بن عبد الله بن عباس. فكتب إليه الأوزاعي رسالة طويلة، كان مما قال فيها: فكيف تؤخذ عامة بذنوب خاصة، حتى يُخَرَّجُوا من ديارهم وأموالهم؟ وحكم الله تعالى: ﴿الْأَنْزِرُ وَالزَّرَّةُ وَزَرَ أُخْرَى﴾ [النجم: ٣٨]، وهو أحق ما وقف عنده واقتدي به. وأحق الوصايا أن تحفظ وترعى وصية رسول الله ﷺ، فإنه قال: «من ظلم ذمياً أو كلفه فوق طاقته فأنا حجيجه»^(١)... إلى أن يقول في رسالته: فإنهم ليسوا بعبيد، فتكون في حلٍّ من تحويلهم من بلد إلى بلد، ولكنهم أحرار أهل ذمة^(٢).

ولم يعرف تاريخ المسلمين ظلماً وقع على أهل الذمة واستمرَّ طويلاً، فقد كان الرأي العام - والفقهاء معه دائماً - ضدَّ الظلمة والمنحرفين، وسرعان ما يعود الحقُّ إلى نصابه.

أخذ الوليد بن عبد الملك كنيسة «يوحنا» من النصارى، وأدخلها في المسجد. فلما استُخلف عمر بن عبد العزيز شكوا النصارى إليه ما فعل الوليد بهم في كنيستهم، فكتب إلى عامله برّد ما زاده في المسجد عليهم، لولا أنهم تراضوا مع الوالي على أساس أن يُعَوِّضُوا بما يرضيهم^(٣).

(١) سبق تخريجه ص ٢١.

(٢) انظر: فتوح البلدان للبلاذري ص ١٦٣، والأموال للقاسم بن سلام ص ٢٢٠ - ٢٢٧، تحقيق خليل محمد هراس، نشر دار الفكر، بيروت.

(٣) فتوح البلدان ص ١٢٧، ١٢٨. وقصة هذه الكنيسة - كما يحكيها البلاذري - أن خلفاء بني أمية منذ عهد معاوية، ثم عبد الملك، حاولوا أن يسترضوا النصارى ليزيدوا مساحتها في المسجد الأموي، واسترضوهم عنها، فرفضوا، وفي أيام الوليد، جمعهم وبذل لهم مالاً عظيماً على أن يعطوه إياها فأبوا، فقال: لئن لم تفعلوا لأهدمنها... فقال بعضهم: يا أمير المؤمنين، إن من هدم كنيسة جُنَّ وأصابته عاهة! فأغضبه قولهم، ودعا بمعول وجعل يهدم بعض حيطانها بيده، ثم جمع الفعلة والنقاضين، فهدموها. وأدخلها في المسجد، فلما =

وأجلى الوليد بن يزيد من كان بقبرص من الذميين، وأرسلهم إلى الشام مخافة حملة الروم، ورغم أنه لم يفعل ذلك إلا حماية للدولة، واحتياطاً لها في نظره، فقد غضب عليه الفقهاء وعامة المسلمين واستعظموا ذلك منه. فلما جاء يزيد بن الوليد وردّهم إلى قبرص، استحسنته المسلمون، وعدوه من العدل، وذكروه في مناقبه. كما يروى ذلك المؤرخ البلاذري^(١).

من مفاخر القضاء في الإسلام القضاء على الخليفة:

ومن مفاخر النظام الإسلامي ما منحه من سلطة واستقلال للقضاء، ففي رحاب القضاء الإسلامي الحق، يجد المظلوم والمغبون - أيًا كان دينه وجنسه - الضمان والأمان، ليتصف من ظالمه، ويأخذ حقه من غاصبه، ولو كان هو أمير المؤمنين بهيبته وسلطانه.

وفي تاريخ القضاء الإسلامي أمثلة ووقائع كثيرة وقف فيها السلطان أو الخليفة أمام القاضي مدّعياً أو مدّعي عليه، وفي كثير منها كان الحكم على الخليفة أو السلطان لصالح فرد من أفراد الشعب، لا حول له ولا طول، ونكتفي هنا بمثال واحد له دلالته الواضحة في موضوعنا.

= استخلف عمر بن عبد العزيز شكا إليه النصارى ما فعل بهم الوليد في كنيستهم. فكتب إلى عامله يأمره برّد ما زاده في المسجد عليهم! - أي بهدمه وإعادته كنيسة - فكره أهل دمشق ذلك وقالوا: نهدم مسجدنا بعد أن أذنا فيه وصلينا ويردّ بيعة - وفيهم يومئذ سليمان بن حبيب المحاربي وغيره من الفقهاء - وأقبلوا على النصارى يسترضونهم. فسألوهم أن يعطوا جميع كنائس الغوطة، التي أخذت عنوة - أي عند الفتح - وصارت في أيدي المسلمين، على أن يصفحوا عن كنيسة يوحنا، ويمسكوا عن المطالبة بها، فرضوا بذلك وأعجبهم. فكتب بذلك إلى عمر فسره وأمضاه.

(١) المرجع السابق ص ١٥٥.

سقطت درع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فوجدها عند رجل نصراني فاخصمها إلى القاضي شريح. قال عليّ: الدرع درعي، ولم أبع ولم أهب. فسأل القاضي ذلك النصراني فيما يقول أمير المؤمنين؟ فقال النصراني: ما الدرع إلا درعي، وما أمير المؤمنين عندي بكاذب.

فالتفت شريح إلى عليّ يسأله: يا أمير المؤمنين، هل لك من بيّنة؟ فضحك عليّ وقال: أصاب شريح، ما لي بيّنة. وقضى شريح للنصراني بالدرع، لأنه صاحب اليد عليها، ولم تقم بيّنة عليّ بخلاف ذلك. فأخذها هذا الرجل ومضى، ولم يمشِ خطوات، حتى عاد يقول: أما إنني أشهد أن هذه أحكام أنبياء! أمير المؤمنين يدينني إلى قاضيه، فيقضي لي عليه! أشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله، الدرع درعك يا أمير المؤمنين. اتبعت الجيش وأنت منطلق من صفين، فخرجت من بعيرك الأورق. فقال عليّ رضي الله عنه: أما إذ أسلمتَ فهي لك ^(١)!

وهي واقعة تغني عن كلّ تعليق.

(١) رواه ابن عساکر في تاريخ دمشق (٢٣/٢٣، ٢٤).

الفصل الثاني

واجبات أهل الذمة

تلك هي حقوق المواطنين من غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، وهذه هي ضمانات الوفاء بتلك الحقوق. فما هي الواجبات التي فرضها عليهم الإسلام في مقابل التمتع بتلك الحقوق، فمن المقرّر أن كلّ حق يقابله واجب؟

والجواب: أن هؤلاء المواطنين (أهل الذمة) تنحصر واجباتهم في أمور معدودة، هي:

١ - أداء الجزية والخراج والضريبة التجارية، وهذه هي واجباتهم المالية.

٢ - التزام أحكام القانون الإسلامي في المعاملات المدنية ونحوها.

٣ - احترام شعائر المسلمين ومشاعرهم.

• الجزية والخراج:

أما الجزية فهي ضريبة سنوية على الرؤوس، تتمثل في مقدار زهيد من المال يُفرض على الرجال البالغين القادرين، على حسب ثروتهم. أما الفقراء فمعفون منها إعفاءً تاماً، قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ مَا آتَتْهَا﴾ [الطلاق: ٧].

وليس للجزية حدٌ معيّن، وإنما ترجع إلى تقدير الإمام الذي عليه أن يراعي طاقات الدافعين ولا يرهقهم، كما عليه أن يراعي المصلحة العامة للأمة.

وفي عصرنا يُرجع إلى المجالس النيابية، واللجان المختصة فيها. وقد جعل عمر الجزية على الموسرين «٤٨» درهماً، وعلى المتوسطين في اليسار «٢٤» درهماً، وعلى الطبقة الدنيا من الموسرين «١٢» درهماً. وبهذا سبق الفكر الضريبي الحديث، في تقرير مبدأ تفاوت الضريبة بتفاوت القدرة على الدفع. ولا تعارض بين صنيع عمر وقول النبي ﷺ، لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: «خذ من كلّ حالم ديناراً»^(١)؛ لأنّ الفقر كان في أهل اليمن أغلب فراعى النبي ﷺ، حالتهم.

والأصل في وجوب الجزية من القرآن، قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿قِنْلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]. ومعنى «الصَّغار» هنا التسليم وإلقاء السلاح والخضوع لحكم الدولة الإسلامية.

ومن السُّنة أن النبي ﷺ، أخذ الجزية من مجوس البحرين^(٢). كذلك أخذ الخلفاء الراشدون الجزية من أهل الكتاب ومن في حكمهم في سائر البلاد المفتوحة، واستقر العمل عليه فصار إجماعاً.

(١) رواه أحمد (٢٢٠١٣)، وقال مخرجه: إسناده صحيح. وأبو داود (١٥٧٦)، والترمذي (٦٢٣)،

وقال: حسن. والنسائي (٢٤٥٠)، ثلاثتهم في الزكاة، عن معاذ بن جبل.

(٢) رواه الترمذي في السير (١٥٨٨)، عن السائب بن يزيد. وقال الترمذي: سألتُ محمداً عنه

- يعني البخاري - فقال: مالك، عن الزهري، عن النبي ﷺ، مرسلًا.

وأما الخراج فهو ضريبة مالية تُفرض على رقبة الأرض إذا بقيت في أيديهم، ويرجع تقديره إلى الإمام أيضًا، فله أن يقاسمهم بنسبة معيّنة مما يخرج من الأرض، كالثلث والربع مثلاً. وله أن يفرض عليهم مقدارًا محددًا، مكيلًا أو موزونًا، بحسب ما تطيقه الأرض، كما صنع عمر في سواد العراق، وقد يقوّم ذلك بالنقود.

والفرق بين الجزية والخراج أن الأولى تسقط بالإسلام، دون الخراج. فالذمي إذا أسلم لا يعفيه إسلامه من أداء الخراج، بل يظل عليه أيضًا، ويزيد على الذمي الباقي على ديانته الأصلية أنه يدفع العشر - أو نصفه - عن غلّة الأرض، بجوار دفع الخراج عن رقبته، كما هو مذهب الأئمة الثلاثة وجمهور الفقهاء - خلافاً لأبي حنيفة - فالخراج هو بمثابة ضريبة الأملاك العقارية اليوم، والعشر بمثابة ضريبة الاستغلال الزراعي.

• وجه إيجاب الجزية على أهل الذمّة:

ومن الناس من ينظرون إلى الأمور نظرة سطحية، فيحسبون الإسلام متعسّفًا في فرضه الجزية على غير المسلمين.

ولو أنهم أنصفوا وتأمّلوا حقيقة الأمر لعلموا أن الإسلام كان منصفًا كلّ الإنصاف في إيجابه هذه الجزية الزهيدة.

فقد أوجب الإسلام على أبنائه «الخدمة العسكرية» - باعتبارها «فرض كفاية» أو «فرض عين» - وناط بهم واجب الدفاع عن الدولة، وأعفى من ذلك غير المسلمين، وإن كانوا يعيشون في ظلّ دولته.

ذلك أن الدولة الإسلامية دولة «عقائدية» أو - بتعبير المعاصرين - دولة «أيديولوجية»، أي أنها دولة تقوم على مبدأ وفكرة، ومثل هذه الدولة

لا يقاتل دفاعًا عنها، إلا الذين يؤمنون بصحة مبدئها وسلامة فكرتها. ليس من المعقول أن يؤخذ شخص ليضع رأسه على كفه، ويسفك دمه من أجل فكرة يعتقد بطلانها، وفي سبيل دين لا يؤمن به. والغالب أن دين المخالفين ذاته لا يسمح لهم بالدفاع عن دين آخر، والقتال من أجله.

ولهذا قصر الإسلام واجب «الجهاد» على المسلمين؛ لأنه يُعد فريضة دينية مقدسة، وعبادة يتقرب بها المسلم إلى ربه، حتى إن ثواب المجاهد ليفضل ثواب العابد القانت الذي يصوم النهار ويقوم الليل. ولهذا قال الفقهاء: إن أفضل ما يتقرب به المسلم من العبادات هو: الجهاد.

ولكن الإسلام فرض على هؤلاء المواطنين من غير المسلمين أن يسهموا في نفقات الدفاع والحماية للوطن، عن طريق ما عُرف في المصطلح الإسلامي باسم «الجزية».

فالجزية - فضلًا عن كونها علامة خضوع للحكم الإسلامي - هي في الحقيقة بدل مالي عن «الخدمة العسكرية» المفروضة على المسلمين.

ولهذا فرضها الإسلام على كلِّ قادر على حمل السلاح من الرجال. فلا تجب على امرأة، ولا صبي؛ لأنهما ليس من أهل القتال. وقد قال عمر: لا تضربوها على النساء والصبيان^(١). ولهذا قال الفقهاء: لو أن امرأة بذلت الجزية لسمح لها بدخول دار الإسلام ثمَّكن من دخولها مجانًا، ويرد عليها ما أعطته؛ لأنه أخذ بغير حقٍّ. وإن أعطتها تبرعًا - مع علمها بأن لا جزية عليها - قبلت منها، وتعتبر هبة من الهبات.

ومثل المرأة والصبي: الشيخ الكبير، والأعمى والزَّمن، والمعتهو، وكل من ليس من أهل السلاح.

(١) رواه ابن أبي شيبة في السير (٣٢٣٠٨).

ومن سماحة المسلمين أنهم قرّروا: أن لا جزية على الراهب المنقطع للعبادة في صومعته؛ لأنه ليس من أهل القتال^(١).

يقول المؤرخ الغربي آدم متز: «كان أهل الذمة - بحكم ما يتمتعون به من تسامح المسلمين معهم، ومن حمايتهم لهم - يدفعون الجزية، كلٌّ منهم بحسب قدرته. وكانت هذه الجزية أشبه بضريبة الدفاع الوطني، فكان لا يدفعها إلا الرجل القادر على حمل السلاح، فلا يدفعها ذوو العاهات، ولا المترهبون وأهل الصوامع، إلا إذا كان لهم يسار»^(٢).

على أن هناك علة أخرى لإيجاب الجزية على أهل الذمة، وهي العلة التي تبرر فرض الضرائب من أي حكومة في أي عصر على رعاياها، وهي إشراكهم في نفقات المرافق العامة، التي يتمتع الجميع بثمراتها ووجوه نشاطها، كالقضاء والشرطة، وما تقوم به الدولة من إصلاح الطرق وإقامة الجسور، وما يلزمها من كفالة المعيشة الملائمة لكل فرد يستظلُّ بظلّها، مسلمًا كان أو غير مسلم.

والمسلمون يسهمون في ذلك بما يدفعونه من زكاة عن نقودهم وتجاراتهم وأنعامهم وزرعهم وثمارهم، فضلًا عن صدقة الفطر وغيرها. فلا عجب أن يُطلب من غير المسلمين المساهمة بهذا القدر الزهيد وهو الجزية. ومن ثمَّ وجدنا كتب الفقه المالكي، تضع أحكام الجزية لأهل الذمة، في صلب أحكام الزكاة للمسلمين^(٣).

(١) انظر على سبيل المثال: مطالب أولي النهى بشرح غاية المنتهى (٩٦/٢).

(٢) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري (٩٦/١).

(٣) انظر على سبيل المثال: الرسالة لابن أبي زيد مع شرحها لابن ناجي وزروق (٣٣١/١) وما

بعدها، نشر مطبعة الجمالية، مصر، ١٣٣٢هـ - ١٩١٤م، حيث وضعت الجزية في صلب أبواب الزكاة.

• متى تسقط الجزية:

إن الجزية - كما بيّنا - بدل عن الحماية العسكرية التي تقوم بها الدولة الإسلامية لأهل ذمّتها، في المرتبة الأولى. فإذا لم تستطع الدولة أن تقوم بهذه الحماية لم يعد لها حقّ في هذه الجزية أو هذه الضريبة.

وهذا ما صنعه أبو عبيدة حين أبلغه نوابه على مدن الشام، بتجمّع جحافل الروم، فكتب إليهم أن يرُدُّوا الجزية إلى مَنْ أخذوها منه، وأمرهم أن يعلنوهم بهذا البلاغ: إنما رددنا عليكم أموالكم، لأنه قد بلغنا ما جُمع لنا من الجموع، وإنكم اشترطتم علينا أن نمنعكم - أي نحميكم - وإنّا لا نقدر على ذلك. وقد رددنا عليكم ما أخذنا منكم، ونحن لكم على الشروط، وما كتبنا بيننا وبينكم، إن نصرنا الله عليهم.

وقد رَوَوْا أن الذين رُدَّت عليهم هذه الأموال، كانوا يدعون الله أن ينتصر المسلمون. قالوا: ردّكم الله علينا ونصركم عليهم. فلو كانوا هم لم يرُدُّوا علينا شيئاً، وأخذوا كلّ شيء بقي لنا، حتى لا يدعوا لنا شيئاً^(١).

وجاء في كثير من العقود التي كتبها قوَّاد المسلمين كخالد وغيره لأهل الذمة مثل هذا النصّ: إن منعناكم فلنا الجزية، وإلا فلا حتى نمنعكم^(٢).

وتسقط الجزية أيضاً باشتراك أهل الذمة مع المسلمين في القتال والدفاع عن دار الإسلام ضد أعداء الإسلام. وقد نصّ على ذلك صراحة في بعض العهود والمواثيق، التي أبرمت بين المسلمين وأهل الذمة، في عهد عمر رضي الله عنه^(٣).

(١) رواه أبو يوسف في الخراج ص ١٥٣.

(٢) رواه الطبري في تاريخه (٣/٣٦٧ - ٣٦٨).

(٣) انظر: أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام د. عبد الكريم زيدان ص ١٥٥ وما بعدها. =



أما طريقة جمع الجزية وموعدها، فيقول الدكتور الخربوطلي؛ صاحب كتاب «الإسلام وأهل الذمة» أخذًا عن أوثق المصادر: «كانت الجزية تجمع مرة واحدة كل سنة بالشهور الهلالية^(١)، وكان يُسمح بدفع الجزية نقدًا أو عينًا، لكن لا يُسمح بتقديم الميتة أو الخنزير أو الخمر بدلًا من الجزية. وأمر عمر بن الخطاب بالتخفيف عن أهل الذمة فقال: مَنْ لم يطق الجزية خففوا عنه، وَمَنْ عجز فأعينوه، فإنَّا لا نريدهم لعام أو لعامين»^(٢).

وكانت الدولة الإسلامية كثيرًا ما يؤخر موعد تأدية الجزية حتى تنضج المحصولات الزراعية، فيستطيع أهل الذمة تأديتها دون أن يرهقهم ذلك، فقال أبو عبيدة: وإنما وجه التأخير إلى الغلة للرفق بهم^(٣).

واتبعت الدولة الإسلامية الرفق والرحمة في جمع الجزية، فقد قدم أحد عمال عمر بن الخطاب عليه بأموال الجزية، فوجدها عمر كثيرة، فقال لعامله: إني لأظنكم قد أهلكتم الناس؟ فقال: لا، والله ما أخذنا إلا عفواً صفاً. فقال عمر: بلا سوط، ولا نوط؟ فقال: نعم. فقال عمر: الحمد لله الذي لم يجعل ذلك على يدي، ولا في سلطاني^(٤).

= وراجع على سبيل المثال: فتوح البلدان للبلاذري ص ١٦٠، حيث صالح مندوب أبي عبيدة جماعة (الجراجمة) المسيحيين أن يكونوا أعواناً للمسلمين، وعيوناً على عدوهم، وإلا يؤخذوا بالجزية، إلى آخره.

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٢٦، نشر دار الحديث، القاهرة.

(٢) الإسلام وأهل الذمة د. علي حسني الخربوطلي ص ٧٠، ٧١، والأثر رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨٣/٢).

(٣) الأموال لابن سلام (١١٥).

(٤) المصدر السابق (١١٤).

• الضريبة التجارية:

أما الضريبة التجارية فقد فرضها عمر بن الخطاب على أهل الذمة بمقدار نصف العُشر، في المال الذي يتَّجرون به مرّة في السنة إذا انتقلوا به من بلد إلى آخر، فهي أشبه بالضريبة الجمركية في عصرنا.

هكذا روى عنه أنس بن مالك رضي الله عنه وزياد بن حدير: أنه كان يأخذ من تجار المسلمين رُبع العُشر، ومن تجار أهل الذمة مثلي ما يأخذ من تجار المسلمين، أي نصف العُشر، ومن تجار أهل الحرب العُشر^(١).

أما ما فُرض على تجار المسلمين فهو مقدار الزكاة الواجبة في عروض التجارة، سواء انتقل بها أم لم ينتقل، ولا إشكال فيه.

وما فُرض على تجار أهل الحرب فهو من باب المعاملة بالمثل، فقد سئل زياد بن حدير: مَنْ كنتم تُعشّرون؟ أي تأخذون العُشر. قال: ما كنا نعشر مسلمًا ولا ذميًّا، كنا نعشر تجار الحرب كما كانوا يعشروننا إذا أتيناهم^(٢). فكان سبيله في هذين الصنفين بيّنًا واضحًا، كما قال أبو عبيد^(٣).

وأما فرض نصف العُشر على تجار أهل الذمة فهو الذي اختلف فيه تعليل الفقهاء.

فالإمام أبو عبيد ردّ ذلك إلى أنه من شروط الصلح، التي التزموا بها مع عمر. قال: «وكان الذي أشكل عليّ وجهه، أخذه من أهل الذمة. فجعلت أقول: ليسوا بمسلمين، فتؤخذ منهم الصدقة - يعني ربع العُشر - ولا من أهل الحرب فيؤخذ منهم مثل ما أخذوا منا - يعني العُشر - فلم

(١) الأموال ص ٦٣٦، ٦٣٧.

(٢) المصدر السابق ص ٦٣٥.

(٣) المصدر السابق ص ٤٠٤.

أدر ما هو، حتى تدبرت حديثاً له - أي لعمر - فوجدته إنما صالحهم على ذلك صلحاً، سوى جزية الرؤوس، وخراج الأرضين». وذكر أبو عبيد هذا الحديث أو الأثر، ثم قال: «فأرى الأخذ من تجارهم في أصل الصلح، فهو الآن حقٌ للمسلمين عليهم»^(١).

أما الإمام ابن شهاب الزهري الفقيه التابعي الشهير، فكان له تفسير آخر، ذكره عنه أبو عبيد وقال: غيره أحب إليّ منه. قال: حدثنا إسحاق بن عيسى، عن مالك بن أنس، سألت ابن شهاب الزهري: لِمَ أخذ عمر العُشر من أهل الذمة؟ فقال: كان يؤخذ منهم في الجاهلية، فأقرهم عمر على ذلك. قال أبو عبيد: والوجه الأول الذي ذكرناه من الصلح، أشبه بعمر وأولى، وبه كان يقول مالك نفسه^(٢).

ومن علماء الحنفية من عللّ تضعيف ما يؤخذ من الذمي، بأن الجباية بالحماية، وحاجة التاجر الذمي إلى الحماية أكثر من المسلم؛ لأن طمع اللصوص في أموال أهل الذمة أوفر^(٣).

ويذهب الأستاذ أبو الأعلى المودودي مذهباً آخر في التعليل، فيرى أن معظم المسلمين في ذلك الزمان كانوا منتظمين بالدفاع عن الوطن الإسلامي، فأصبحت التجارة كلها بأيدي الذميين، فرأى الفقهاء أن ينقصوا من الضريبة على التجار المسلمين، حفزاً لهم على التجارة، وحفظاً لمصالحهم التجارية^(٤).

(١) الأموال ص ٦٣٩.

(٢) المصدر السابق ص ٦٤٢.

(٣) العناية شرح الهداية للبايرتي (٥٣٢/١)، نشر دار الفكر.

(٤) حقوق أهل الذمة في الدولة الإسلامية للأستاذ أبي الأعلى المودودي ص ٢٥، نشر دار الفكر.

والمعروف أن الفقهاء قرّروا هذا الحكم استنادًا إلى فعل عمر. فالأولى أن يُنسب الحكم إليه لا إلى الفقهاء، ولو ترخصنا في التعبير بالفقهاء، فإن الأولى أيضًا أن يقال: فرأى الفقهاء أن يزيدوا من الضريبة على غير التجار المسلمين، حفزًا للمسلمين على التجارة، وحفظًا لمصالحهم التجارية، لأن الذي استحدث ليس هو النقص مما وجب على المسلمين، بل الزيادة على غيرهم.

ومردُّ هذا الاختلاف في التعليل أن الأمر لم يرد فيه نصٌّ معصوم، وإنما فعله عمر رضي الله عنه، بناء على اجتهاد مصلحي، اقتضته السياسة الشرعية. حتى لو أخذنا بما رجّحه أبو عبيد من أن فعل عمر بناء على صلح صالحهم عليه، فإن بنود الصلح عادة تُبنى على مصالح واعتبارات زمنية وبيئية قد تتغيّر.

وأرجح التعليلات عندي من جهة النظر، ما ذكره الدكتور عبد الكريم زيدان: أن السبب في هذا التضعيف هو أن الذمي لا يؤخذ من أمواله شيء، سوى ما يؤخذ من أمواله التجارية، التي ينتقل بها من بلد إلى بلد. أما أمواله التجارية التي في بلده، وأمواله الباطنة، كالذهب والفضة، وزروعه وسوائمه، فلا يؤخذ منها شيء بخلاف المسلم، إذ يؤخذ منه زكاة هذه الأموال جميعًا، وعلى هذا تكون التكاليف المالية على المسلم أكثر منها على الذمي. ولم يمكن جعل ضريبة المسلم كضريبة الذمي؛ لأن المأخوذ من المسلم زكاة حقيقية، وهذا هو مقدارها، فلا يمكن أن يزداد عليه. أي لأنها عبادة.

وقد يقال: إن الذمي تُؤخذ منه الجزية، كما يؤخذ منه خراج أرضه، مما يجعل التكاليف المفروضة عليه مساوية لما على المسلم!

والجواب: أن الخراج لا يختصُّ به الذمي، فقد رأينا أن الذمي إذا أسلم بقي الخراج مفروضًا عليه، وأن المسلم إذا كانت تحت يده أرض خراجية لزمه الخراج. أما الجزية فإنها - وإن كانت خاصة بالذمي - إلا أن مقدارها زهيد جدًا، ولا تجب على كلِّ ذمي، وإنما على الرجل القادر على حمل السلاح، وتسقط عنه إذا دُعي إلى الخدمة العسكرية^(١).

وعلى هذا لو تغيَّر الوضع بالنظر إلى الذمي، وأصبح يؤخذ منه ضرائب على أمواله الظاهرة والباطنة - من أنعام وزروع وثمار ونقود وعروض تجارة - مساوية للزكاة التي تؤخذ من المسلم، فيمكن حينئذ أن يؤخذ من التاجر الذمي، مثل ما يؤخذ من المسلم ولا حَرَج.

• التزام أحكام القانون الإسلامي:

والواجب الثاني على أهل الذمة: أن يلتزموا أحكام الإسلام، التي تُطبَّق على المسلمين؛ لأنهم بمقتضى الذمة أصبحوا يحملون جنسية الدولة الإسلامية، فعليهم أن يتقيّدوا بقوانينها التي لا تمسُّ عقائدهم وحرّيتهم الدينية.

فليس عليهم أي تكليف من التكاليف التعبدية للمسلمين، أو التي لها صيغة تعبدية أو دينية، مثل الزكاة التي هي ضريبة وعبادة في الوقت نفسه، ومثل الجهاد الذي هو خدمة عسكرية وفريضة إسلامية. ومن أجل ذلك فرض الإسلام عليهم الجزية، بدلًا من الجهاد والزكاة - كما عرفنا - رعاية لشعورهم الديني، أن يفرض عليهم ما هو من عبادات الإسلام.

(١) أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام ص ١٨٦.

وليس عليهم في أحوالهم الشخصية والاجتماعية، أن يتنازلوا عما أحلَّ لهم دينهم، وإن كان قد حرَّمه الإسلام، كما في الزواج والطلاق وأكل الخنزير وشرب الخمر، فالإسلام يقرهم على ما يعتقدون حِلَّهُ، ولا يتعرض لهم في ذلك بإبطال ولا عتاب.

فالمجوسي الذي يتزوَّج إحدى محارمه، واليهودي الذي يتزوَّج بنت أخيه، والنصراني الذي يأكل الخنزير ويشرب الخمر، لا يتدخل الإسلام في شؤونهم هذه ما داموا يعتقدون حِلَّها، فقد أمر المسلمون أن يتركوهم وما يدينون.

فإذا رضوا بالاحتكام إلى شرع المسلمين في هذه الأمور، حكمنا فيهم بحكم الإسلام، لقوله تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩].

ويرى بعض الفقهاء أننا مخيرون إذا احتكموا إلينا: إما أن نحكم بشرعنا أو نترك فلا نحكم بشيء؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة: ٤٢]^(١).

(١) من هنا كان لأهل الذمة محاكمهم الخاصة، يحتكمون إليها إن شاؤوا، وإلا لجؤوا إلى القضاء الإسلامي. يقول المؤرخ الغربي (آدم منتر) في كتابه عن (الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري): (ولما كان الشرع الإسلامي خاصًا بالمسلمين، فقد خلَّت الدولة الإسلامية بين أهل الملل الأخرى، وبين محاكمهم الخاصة بهم. والذي نعلمه من أمر هذه المحاكم، أنها كانت محاكم كَنَسِيَّة، وكان رؤساء المحاكم الروحيون، يقومون فيها مقام كبار القضاة أيضًا. وقد كتبوا كثيرًا من كتب القانون. ولم تقتصر أحكامهم على مسائل الزواج، بل كانت تشمل - إلى جانب ذلك - مسائل الميراث، وأكثر المنازعات التي تخصُّ المسيحيين وحدهم، مما لا شأن للدولة به.

وفيما عدا ذلك يلزمهم أن يتقيدوا بأحكام الشريعة الإسلامية في الدماء والأموال والأعراض - أي في النواحي المدنية والجنائية ونحوها - شأنهم في ذلك شأن المسلمين، وفي هذا يقول الفقهاء: لهم ما لنا وعليهم ما علينا. أي في الجملة لا في التفاصيل.

فمن سرق من أهل الذمة أقيم عليه حدُّ السرقة، كما يُقام على المسلم، ومن قتل نفسًا أو قطع طريقًا، أو تعدى على مال، أو زنى بامرأة، أو رمى محصنة، أو غير ذلك من الجرائم أخذَ بها، وعوقب بما يُعاقب به المسلم؛ لأن هذه الأمور محرمة في ديننا، وقد التزموا حكم الإسلام فيما لا يخالف دينهم.

ويرى الإمام أبو حنيفة: أن عقوبة الذمي والذمية في جريمة الزنى هي: الجلد أبدًا، لا الرجم؛ لأنه يُشترط في توافر الإحصان - الموجب التغليظ في العقوبة - الإسلام^(١).

= وعلى أنه كان يجوز للذمي أن يلجأ إلى المحاكم الإسلامية. ولم تكن الكنائس بطبيعة الحال تنظر إلى ذلك بعين الرضا. ولذلك ألف الجاثليق تيمونيوس - حوالي عام ٢٠٠هـ (٨٠٠م) - كتابًا في الأحكام القضائية المسيحية؛ لكي يقطع كل عذر يتعلل به النصارى، الذين يلجؤون إلى المحاكم غير النظرية، بدعوى فقدان القوانين المسيحية).

إلى أن يقول: (وفي عام ١٢٠هـ - ٧٣٨م - ولي قضاء مصر خير بن نعيم، فكان يقضي في المسجد بين المسلمين، ثم يجلس على باب المسجد بعد العصر على المعارج، فيقضي بين النصارى. ثم خصص القضاة للنصارى يومًا، يحضرون فيه إلى منازل القضاء، ليحكموا بينهم، حتى جاء القاضي محمد بن مسروق - الذي ولي قضاء مصر عام ١٧٧هـ - فكان أول من أدخل النصارى في المسجد ليحكم بينهم).

ثم قال متز: (أما في الأندلس، فعندنا من مصدر جدير بالثقة، أن النصارى كانوا يفصلون في خصوماتهم بأنفسهم، وأنهم لم يكونوا يلجؤون للقاضي إلا في مسائل القتل). الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري (٩٣/١، ٩٥).

(١) انظر: المبسوط للسرخسي (٣٩/٩)، نشر دار المعرفة، بيروت.

ومثل ذلك المعاملات المالية والمدنية، من البيع، والإجارة والشركة، والرهن، والشُّفعة، والمزارعة، وإحياء الموات، والحَوالة، والكفالة، وغيرها من العقود والتصرُّفات، التي يتبادل الناس بواسطتها الأموال والمنافع، وتتنظم بها شؤون المعاش.

فكلُّ ما جاز من بيوع المسلمين وعقودهم، جاز من بيوع أهل الذمة وعقودهم، وما يفسد منها عند المسلمين يفسد عن الذميين، إلا الخمر والخنزير عند النصارى، فقد استثناهما كثير من الفقهاء، لاعتقادهم جِلهما في دينهم، على ألا يجاهروا بهما.
أما الربا فهو حرام عليهم، فلا يُقرُّون عليه.

• مراعاة شعور المسلمين:

والواجب الثالث عليهم: أن يحترموا شعور المسلمين، الذين يعيشون بين ظهرانيهم، وأن يراعوا هيئة الدولة الإسلامية، التي تظلمهم بحمايتها ورعايتها.

فلا يجوز لهم أن يسُبُّوا الإسلام أو رسوله أو كتابه جهرة، ولا أن يروِّجوا من العقائد والأفكار ما ينافي عقيدة الدولة ودينها، ما لم يكن ذلك جزءاً من عقيدتهم، كالتثليث والصلب عند النصارى.

ولا يجوز لهم أن يتظاهروا بشرب الخمر وأكل الخنزير، ونحو ذلك مما يحرم في دين الإسلام، كما لا يجوز لهم أن يبيعوها لأفراد المسلمين، لما في ذلك من إفساد المجتمع الإسلامي.

وعليهم ألا يظهروا الأكل والشرب في نهار رمضان، مراعاة لعواطف المسلمين.

وكلُّ ما يراه الإسلام منكراً في حقِّ أبنائه، وهو مباح في دينهم، فعليهم - إن فعلوه - ألا يعلنوا به، ولا يظهروا في صورة المتحدِّي لجمهور المسلمين، حتى تعيش عناصر المجتمع كلُّها في سلام ووثام.

عن غرَفة بن الحارث - وكانت له صحبة مع النبي ﷺ، وقاتل مع عكرمة بن أبي جهل باليمن في الردَّة - أنه دعا نصرانياً إلى الإسلام فذكر النصرانيُّ النبيَّ ﷺ، فتناوله - أي بسوء القول - فرفع ذلك إلى عمرو بن العاص، فقال عمرو: قد أعطيناهم العهد. فقال غرَفة: معاذ الله أن نكون أعطيناهم العهود والمواثيق على أن يؤذونا في الله ورسوله، إنما أعطيناهم على أن نخلي بينهم وبين كنائسهم، يقولون فيها ما بدا لهم، وألا نحملهم ما لا طاقة لهم به، وأن نقاتل من ورائهم، وأن نخلي بينهم وبين أحكامهم، إلا أن يأتونا، فنحكم بينهم بما أنزل الله. فقال عمرو: صدقت^(١).

* * *

(١) رواه الطبراني (٢٦١/١٨)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩٨٠٣): رواه الطبراني، وفيه عبد الله بن صالح كاتب الليث، قال عبد الملك بن سعيد بن الليث: ثقة مأمون. وضعفه جماعة، وبقية رجاله ثقات. عن غرَفة بن الحارث.



الفصل الثالث

علاقة المسلمين مع الوثنيات الشرقية (الهندوسية والبوذية)

في كتابنا الموسوعي «فقه الجهاد»، تحدّثنا في فصل كامل عن علاقة المسلمين مع الوثنيات الشرقية، وقد رأينا من الخير والمصلحة: أن نضيفه هنا، في هذا الكتاب - والحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها - ليكتمل الصورة المثلى، التي يقدّمها الإسلام لغير المسلمين، وإن كانوا يعبدون الأوثان.

موقف الإسلام من الديانات الوثنية:

ما موقف الإسلام من «الديانات الوثنية»، التي لا تدخل في مفهوم «أهل الكتاب»، مثل الوثنيات الشرقية الكبرى، التي يتبعها مئات الملايين، وربما آلاف الملايين: مثل الهندوسية في بلاد الهند، والبوذية في الصين وسريلانكا وتايلاند وكوريا وغيرها: هل يسالمها الإسلام وييسر إليها يديه مصالِحًا، أو يعاديها ويعلن الحرب عليها، ولا يسمح لها بالبقاء؛ لأنها تعبد مع الله - أو من دون الله - أصنامًا لا تُبصر ولا تسمع، ولا تضرُّ ولا تنفع؟

دعوة الإسلام إلى السلم دعوة عالمية:

والذي أقرّه ابتداءً: أن دعوة الإسلام إلى السلم دعوة عالمية عامة، تشمل الوثنيين على اختلاف مللهم ونحلهم، كما شملت أهل الكتاب.

أساس ذلك من مصادر الإسلام وتعاليمه:

١ - أن الله تعالى أرسل نبيّه محمداً رحمة للعالمين، وليس رحمة لأهل الكتاب دون غيرهم، من أصحاب الديانات الأخرى، فلا بد أن تشملهم هذه الرحمة العامة، كما شملت غيرهم، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

دستور العلاقة مع غير المسلمين:

٢ - أن النصوص القرآنية والنبوية، التي وضعت أسس العلاقات بين المسلمين وغيرهم جاءت عامة، لم تخصّص بأهل الكتاب، بل الأصل فيها: أنها - غالباً - جاءت في شأن المشركين من العرب، الذين كانوا يعبدون الأصنام. كما يبدو ذلك واضحاً في الآيتين الكريمتين، اللتين وضعنا ما سمّيناه في كتابنا «الحلال والحرام في الإسلام»: دستور العلاقة مع غير المسلمين، وأعني قوله تعالى في سورة الممتحنة: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتَلُوا فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ ﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوا مِنْ دِينِكُمْ وَظَهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الممتحنة: ٨، ٩]، فهاتان الآيتان نزلتا في شأن المشركين من قريش ومن الالههم، الذين عادوا الرسول والمؤمنين، وأخرجوهم من ديارهم، كما بيّن ذلك أول السورة، حيث قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تَلْقَوْنَ إِلَيْهِم بِالْمُودَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١].

وفي هذا السياق جاءت الآيتان المذكورتان في شأن هؤلاء المشركين. وقد صحَّح عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها، أنها جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم، تسأله عن أمها التي قدمت عليها من مكة بعد صلح الحديبية، وهي مشركة: أَتَصِلُهَا؟ فقال صلى الله عليه وسلم: «نعم، صليها»^(١). وفيها وفي أمثالها نزلت الآية: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَنِّلُواكُم فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُواكُم مِّن دِينِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ﴾.

تصنيف غير المسلمين إلى قسمين:

ومن هنا نرى أنَّ القرآن الكريم صنَّف غير المسلمين - وإن كانوا وثنيين - إلى قسمين:

١ - مسالمين للمسلمين، لم يقاتلوهم في الدين، ولم يخرجوهم من ديارهم.

٢ - وغير مسالمين، بل قاتلوهم في الدين وأخرجوهم من ديارهم، وظاهروا - أي عاونوا - على إخراجهم.

فالأولون لهم حكمهم، وهو البرُّ لهم والإقساط إليهم، كما قال تعالى: ﴿أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾، والبرُّ هو الإحسان وبَدَل المعروف للآخرين، والإقساط هو العدل. وقد اختار القرآن كلمة: ﴿تَبَرُّوهُمْ﴾؛ لأن البرَّ يُعَبَّر به في الإسلام عن أقدس الحقوق بعد حقِّ الله تعالى، وهو برُّ الوالدين.

وإنما جاء تقرير هذا المبدأ بصيغة: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ﴾؛ لأنَّ بعض الناس قد يتصوَّر أن الدين لا يقبل أن تعامل بالحسنى من يخالفك في الدين، فأراد النصُّ القرآني أن ينفي هذا الوهم من أذهان الناس، وأن هذا ليس موضع نهْي.

(١) متفق عليه: رواه البخاري في الأدب (٥٩٧٩)، ومسلم في الزكاة (١٠٠٣)، عن أسماء بنت أبي بكر.

وأما الصنف الآخر - الذين قاتلوا المسلمين في الدين وأخرجوهم من ديارهم، إلخ - فهم الذين نهى الله تعالى عن الولاء لهم، إذ كيف يوالي المرء عدوّه وعدوّ دينه وعدوّ أمته، ولذا قال: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [التوبة: ٢٣].

كيف يتحدّد موقف الإسلام؟

وموقف الإسلام من هؤلاء الوثنيين من الهندوس أو البوذيين، هو نفس موقفه من غيرهم في أنحاء العالم. وهذا الموقف يتمثل فيما يلي:

أولاً: دعوة الجميع إلى الإسلام:

دعوة الجميع إلى الإسلام؛ لأنّ المسلمين مُطالبون أن يدعّوا العالم كلّه - شرقيّه وغربيّه، عجميّه وعربيّه - إلى دينهم، بوصفه «رحمة الله للعالمين»، وباعتباره الدين الخاتم، الذي يحمل كلمات الله الأخيرة لهداية البشر بوحى السماء، ولهذا يعتبر المسلمون جميع الأمم من «أمة الدعوة». وعلى المسلمين أن يبلغوا دعوة الله إليهم، إذ لا يجوز لهم أن يحتكروا نور الله الذي جاء به نبيّهم لأنفسهم، ويحرموا منه سائر البشر.

وهذا يشترك فيه أهل الكتاب والوثنيون جميعاً، وإذا كان القرآن وجّه إلى أهل الكتاب - التوراة والإنجيل - هذا النداء: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤]. مع أن أهل الكتاب - وإن حرّفوا وبدّلوا - عندهم بقية من وحي السماء، ومن هداية النبوة، فإن أهل الديانات الوثنية أولى أن يوجّه إليهم هذا النداء، وأن يدعّوا إلى التحرّر من الشرك إلى التوحيد، وأن يتلقوا من مشكاة النبوة ما ينير لهم الطريق



إلى تقوى الله تعالى، وإلى تزكية الأنفس، وإلى إقامة القسط في الأرض، فإن إقامة هذا القسط هدف للرسالات السماوية كلها، كما قال القرآن: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

ومن مُستلزمات هذه الدعوة: أن نخاطب الناس بلسانهم لئبني لهم، وهذا يقتضي أن نترجم لهم معاني القرآن، وأن نوصّل إليهم حقائق الإسلام، بالحكمة التي تقنع العقول، وبالموعظة الحسنة التي تُؤثر في القلوب، وبأرقّ العبارات، وأجمل الأساليب، حتى نُحبب إليهم ديننا.

ويمكن أن نستخدم في ذلك الكلمة المكتوبة، والكلمة المسموعة، والصورة المرئية، مستفيدين من تقنيات عصرنا المتطورة، من الإذاعات الموجّهة للعالم، ومن القنوات الفضائية، ومن شبكة المعلومات العالمية «الإنترنت»، ومن إنشاء المراكز الدعوية، وإرسال الدعاة الثقات المدربين على حُسن خطاب الناس. فهذا من أفضل ما يُتقرب به إلى الله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣].

ثانياً: من استجاب للدعوة فهو من المسلمين:

من استجاب لهذه الدعوة اقتناعاً بها، واختياراً حُرّاً لها، رحبنا به نحن المسلمين، واعتبرناه أخاً لنا، وإن كان عرقه غير عرقنا، ولونه غير لونا، ولسانه غير لساننا، ووطنه غير وطننا، لأنّ الإسلام يذيب هذه الفوارق كلها، ويعتبر البشرية كلها - كما قلنا غير مرّة - أسرة واحدة، خالقها واحد، وهو الله ربُّ السماوات والأرض، خالق كلِّ شيء، وأبوها واحد، وهو آدم أبو البشر. كما قال القرآن: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفُسُكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

ولا يجوز لمسلم - فردًا كان أو جماعة - أن يُكره إنسانًا على الدخول في الإسلام بحال من الأحوال؛ لأن الإسلام المقبول عند الله، المعتبر عند المسلمين هو ما كان بإرادة حرّة مستقلّة، لا شوب فيه لضغط أو إكراه من قريب أو بعيد. كما قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وهذه الآية المدنية تأكيد لما جاء في القرآن المكي، من مثل قوله تعالى لرسوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩].

كما ذكر القرآن أيضًا رفض إيمان قوم نزل بهم عذاب الله، فأعلنوا إيمانهم في تلك الحالة، وهي حالة من لا توجد لديه بدائل، ولا إرادة له: ﴿فَلَمَّارًا وَأَوْ بَأْسًا قَالُوا ءَأَمَّنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ﴾ [غافر: ٨٤].

ولم يعرف التاريخ الإسلامي على امتداده: أن شعبًا أو قبيلة، أو أهل قرية، أو أي مجموعة من المجموعات، كبرت أو صغرت، أكرهت على الدخول في الإسلام، بالتعذيب، أو الضغط، أو التضييق، أو أي نوع من أنواع الإكراه.

حتى طائفة «المنبوذين» في الهند، لم يمارس المسلمون عليهم أي نوع من الضغط.

وقد حَكَمَ المسلمون بلاد الهندوس والبوذيين عدّة قرون، كانوا هم أصحاب القوّة والسيادة، فلم يُكرهوا الناس على الدخول في دينهم. وقد دخل الكثيرون منهم في دين الله طائعين مختارين. وهم الذين يُكوّنون الآن دول باكستان وبنجلاديش والأقلية الكبرى في الهند، ودولة أفغانستان وغيرها. وعاشوا مع جيرانهم الوثنيين في أمن وسلام، وحسن جوار.

ثالثاً: مَنْ سَالَمَ الْمُسْلِمِينَ فَلَا سُلْطَانَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ:

مَنْ لَمْ يَسْتَجِبْ لِدَعْوَةِ الْإِسْلَامِ، وَلَكِنَّهُ كَفَّ أَذَاهُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُمْ بِسُوءٍ فِي أَنْفُسِهِمْ أَوْ أَمْوَالِهِمْ، أَوْ أَعْرَاضِهِمْ وَحُرْمَاتِهِمْ، وَلَمْ يَفْتَنَّهُمْ عَنِ دِينِهِمْ، أَوْ يُخْرِجَهُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ، أَوْ يَشَارِكَ فِي ذَلِكَ، بَلْ أَعْلَنَ مَسَالَمَتَهُ لِلْمُسْلِمِينَ، وَمَدَّ يَدَهُ إِلَيْهِمْ بِالصَّفَاحَةِ وَالْمَعَاوَنَةِ، فَهَذَا يُسَالِمُهُ الْمُسْلِمُونَ، وَيَمُدُّونَ لَهُ أَيْدِيَهُمْ مَصَافِحِينَ، وَيَقَابِلُونَ تَحِيَّتَهُ بِأَحْسَنَ مِنْهَا، أَوْ بِمِثْلِهَا، وَلَا يَشْهَرُونَ فِي وَجْهِهِ سَيْفًا، وَلَا يَرْمُونَ نَحْوَهُ سَهْمًا، وَلَا يَسُوؤُونَهُ بِكَلِمَةٍ تُوْذِيهِ أَوْ تَجْرَحُ مَشَاعِرَهُ. بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَخْتَارَ مِنَ الْكَلِمَاتِ فِي خُطَابِ النَّاسِ أَحْسَنَهَا وَالطَّفْهَاءَ، وَلَا يَكْتَفِي بِمَجْرَدِ أَنْ تَكُونَ حَسَنَةً جَمِيلَةً، يَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَتْ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ [الإسراء: ٥٣].

وتعاليم القرآن الكريم واضحة كلِّ الوضوح في مسالمة المسالمين من المشركين وغيرهم، كما تدلُّ على ذلك آيات كتاب الله، مثل قوله تعالى عن المشركين: ﴿فَإِنْ أَعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٩٠]، والنصُّ بيِّن لا يفتقر إلى تفسير ولا تعقيب.

ومثل قوله سبحانه: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَفَّفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكٰفِرِينَ﴾ ﴿فَإِنْ أَنَّهُوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَّحِيمٌ﴾ ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ أَنَّهُوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠ - ١٩٣].

فهذه الآيات أوجبت قتال الذين يقاتلون المسلمين لا الذين يسالمونهم، ونهت عن الاعتداء، الذي لا يُحِبُّهُ اللهُ، ولا يُحِبُّ أَهْلَهُ، ومنه

قتال مَنْ ليس من أهل القتال كالنساء والأطفال، وحذرت من الفتنة، وهي اضطهاد المؤمنين بالدين حتى يفترّوا من دينهم. واعتبرت الفتنة أشد من القتل؛ لأن القتل - كما بيّنا من قبل - اعتداء على الكيان المادي للإنسان، والفتنة اعتداء على الكيان الرّوحي والمعنوي للإنسان، وحقيقة الإنسان هي الكيان الرّوحي.

فالكفر وحده ليس علة للقتال، وإلا ما نهى الشرع عن قتل النساء والشيخوخ الكبار، والعميان والزّمنى (المقعدين) والرهبان والحرّاث في أرضهم، وأمّثالهم، إنما يقاتل الكفار لعدوانهم على المسلمين في أنفسهم أو أهليهم أو دينهم أو حرّماتهم.

رابعًا: مَنْ قاتل المسلمين قاتلوه:

ومَنْ أبى إلا أن يواجه الدعوة إلى الإسلام، ويؤلّب عليها، ويحارب المسلمين بكلّ ما يستطيع من قوّة، بإيذاء المستضعفين حينًا، وبالصدّام المسلّح حينًا، وبالتحالف مع أعداء الإسلام حينًا، فهنا يجب على الإسلام أن يدافع عن نفسه بكلّ ما يملك، ولو بالقتال، وهذا هو الذي جاء فيه قوله **وَجَلَّ**: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وقوله سبحانه: ﴿ أذنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ﴾ [الحج: ٣٩، ٤٠].

وهذا يستوي فيه أن يكون هؤلاء الذين قاتلوا المسلمين وأخرجوهم من ديارهم، من اليهود أو النصارى أو المجوس، أو الوثنيين من العرب أو غير العرب كالهندوس والبوذيين، أو غيرهم من أهل الملل والنحل، فالمسلمون لا يقاتلونهم لعرقهم ولا لولونهم ولا للغتهم ولا لدينهم، وإنما يقاتلونهم لعدوانهم عليهم بصورة أو بأخرى. ولو كفّوا أيديهم عن المسلمين، لكفّ

المسلمون أيديهم عنهم، ولم يخوضوا معهم معركة أصلاً، فقد نهاهم نبيهم: أن يتمنوا لقاء العدو، وأمرهم أن يسألوا الله العافية^(١).

والإسلام يُرْحَبُ بكلِّ معركة تنتهي بغير قتال ودماء، كما قال القرآن تعقيباً على غزوة الأحزاب: ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغِيظِهِمْ لَمَّا نَالُوا خَيْرًا وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥].

ولو قامت المعركة ودارت رحاها بالفعل، وتلاقى الرجال من الفريقين وجهاً لوجه، وهلكت نفوس، وطاحت رؤوس، ثم رأى القوم أن الخير في الصلح فدعوا المسلمين إليه، فهنا يجب على المسلمين أن يستجيبوا لهذه الدعوة، ويغمدوا سيوفهم، ويكفوا عن سفك الدماء، تجاوباً مع الدعوة إلى السلام والأمان. قال تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ * وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيْدِكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ ﴿ [الأنفال: ٦١، ٦٢].

ومن هنا رحب الرسول الكريم بصلح الحديبية، على ما كان فيه من شروط، اعتبرها بعض المسلمين إجحافاً بهم، ونزلت فيه سورة الفتح: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ [الفتح: ١].

هل تقبل الجزية من الهندوس والبوذيين؟

ذهب بعض الفقهاء إلى أن الجزية لا تُقبل إلا من أهل الكتاب - ويعنون بهم: اليهود والنصارى - ومن ألحق بهم وضم إليهم، وهم المجوس، الذين يعبدون «النار»، ويقولون بالهين اثنين: إله للخير والنور، وإله للشر والظلمة.

(١) متفق عليه: رواه البخاري (٢٩٦٥، ٢٩٦٦)، ومسلم (١٧٤٢)، كلاهما في الجهاد والسير، عبد الله بن أبي أوفى.

وأساس قولهم: ما جاء في القرآن في آية «الجزية»، من سورة التوبة: ﴿قَنِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]. فالآية حدّدت هؤلاء الموصوفين بما وُصفوا به بأنهم ﴿مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾، ثم جاءت السنة الصحيحة، فأضافت إليهم أو ألحقت بهم: «المجوس»، الذين قال النبي ﷺ فيهم: «سُنُوا بِهِمْ سَنَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ»^(١).

فمن الفقهاء مَنْ اقتصر في قبول الجزية من المقاتلين على هذين الصنفين:

الأول: الكتابيون من اليهود والنصارى، الذين نصّ عليهم القرآن.

والثاني: المجوس، الذين ثبت ضمُّهم إليهم بالسنة.

ولم يقبل هؤلاء الفقهاء الجزية من مشركي العرب، ولا من مشركي العجم.

وأيد بعض هؤلاء الفقهاء دعواه بأن الرسول الكريم لم يأخذ جزية من العرب في عهده، لأن العرب لا يُقبل منهم إلا الإسلام أو السيف.

وردَّ الإمامان ابن تيمية وابن القيم على هؤلاء بأنَّ العرب كغيرهم من البشر، تُقبل منهم الجزية كما تُقبل من غيرهم. وإذا أخذها الرسول من المجوس وهم مشركون يعبدون النار، فلماذا لا يأخذها من مشركي العرب؟

(١) رواه مالك في الزكاة (٦١٦)، رواية يحيى الليثي، والشافعي في الجهاد (٤٣٠)، ترتيب السندي، والبيهقي في الجزية (١٨٩/٩)، وقال عنه الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٢٦١/٦): منقطع مع ثقة رجاله. عن عبد الرحمن بن عوف. انظر: فتح الباري (٢٦١/٦)، نشر دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

وقد بين ابن تيمية في رسالته «قاعدة في قتال الكفار»: أن مشركي العرب خير من مشركي المجوس من عدة نواح فصلها، منها: أنهم كانوا يقرُّون بأنَّ الله وحده خالق السماوات والأرض: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا نُنْقِوْنَ﴾ [يونس: ١٣].

ومنها: أنهم كانوا على بقايا ملة إبراهيم، إلخ.

ومنها: أنهم لم يكونوا يتزوّجون من محارمهم كالمجوس، ولا يأكلون الميتة كالمجوس، إلخ.

وإنما لم يأخذ النبي ﷺ الجزية من مشركي العرب؛ لأن آية الجزية نزلت متأخرة، في أواخر حياة النبي ﷺ، أي في السنة العاشرة من الهجرة، بعد أن كان العرب دخلوا كلهم في الإسلام طواعية^(١).

دعوتي في مؤتمر حوار الأديان للحوار مع الوثنيات الشرقية:

ولقد ناديتُ بقوة في مؤتمر «حوار الأديان» الكبير، الذي عُقد في مكة المكرمة برعاية خادم الحرمين الملك عبد الله بن عبد العزيز: أن يكون تركيزنا في المرحلة القادمة على الحوار مع الأديان الكبرى في بلاد الشرق، مثل: الهندوسية والبوذية. فهم ليس لهم أطماع في بلادنا، كما عند الغربيين من يهود ونصارى، كما أننا وإياهم تضمُّنا الرابطة الشرقية. وهذا ما جعلهم في مؤتمر مدريد؛ يدعون ممثلين لهذه الأديان.

(١) انظر: قاعدة مختصرة في قتال الكفار ومهادنتهم وتحريم قتلهم لمجرد كفرهم لابن تيمية ص ١٦٠ - ١٨٣، تحقيق د. عبد العزيز بن عبد الله بن إبراهيم الزبير آل حمد، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.



مؤتمر الاتحاد العالمي مع ممثلي الأديان الشرقية في الهند:

ولكننا في «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين» مشينا خطوة عملية أعمق وأقوى ممّا حدث في مؤتمر مدريد، وهو ما دعت إليه لجنة القضايا والأقليات في الاتحاد، من جمع ممثلين عن الأديان التي تعيش في الهند وما جاورها من الأقطار، وأن يلتقوا مع ممثلين من المسلمين في هذه البلدان، وذلك في العاصمة الهندية «نيودلهي»، بتاريخ «٢٠، ٢١ فبراير ٢٠١٠م»، وكان لقاء على مستوى رفيع، وتصارح الجميع فيما بينهم، وخرجوا بقرارات وتوصيات تُعدُّ غاية في الأهمية؛ في التقريب والتفاعل، وإزالة كلِّ الحواجز، وشعر الجميع بأهمية التلاقي والتفاهم، وضرورة تكرار هذا اللقاء بين الحين والآخر^(١).

* * *

(١) مثل الاتحاد في هذا الملتقى الأخ د. علي القرداغي رئيس لجنة القضايا والأقليات في الاتحاد، والدكتور إبراهيم النعيمي رئيس مركز حوار الأديان بالدوحة، والشيخ مصطفى الصيرفي، وغيرهم من أعضاء اللجنة.

الفصل الرابع

تسامح فريد

• درجات التسامح وحظ المسلمين منها:

إن التسامح الديني والفكري له درجات ومراتب.

فالدرجة الدنيا من التسامح أن تدع لمخالفك حرية دينه وعقيدته، ولا تجبره بالقوة على اعتناق دينك أو مذهبك، بحيث إذا أبقى حكمت عليه بالموت أو العذاب أو المصادرة أو النفي أو غير ذلك من ألوان العقوبات والاضطهادات، التي يقوم بها المتعصبون ضد مخالفهم في عقائدهم. فتدع له حرية الاعتقاد، ولكن لا تمكّنه من ممارسة واجباته الدينية التي تفرضها عليه عقيدته، والامتناع عما يعتقد تحريمه عليه.

والدرجة الوسطى من التسامح: أن تدع له حق الاعتقاد بما يراه من ديانة ومذهب ثم لا تُضيق عليه بترك أمر يعتقد وجوبه أو فعل أمر يعتقد حُرْمته. فإذا كان اليهودي يعتقد حُرْمَةَ العمل يوم السبت، فلا يجوز أن يُكَلَّفَ بعمل في هذا اليوم. لأنه لا يفعله إلا وهو يشعر بمخالفة دينه^(١).

(١) ويحرم إحضار يهودي في سبته، وتحريمه باق بالنسبة إليه، فيستثنى شرعاً من عمل في إجارة، لحديث النسائي (٤٠٧٨) والترمذي (٢٧٣٣)، وصححه: «وأنتم يهود عليكم خاصة ألا تعدوا في السبت». غاية المنتهى وشرحه مطالب أولي النهى للرحبياني (٦٠٤/٢).

وإذا كان النصراني يعتقد بوجوب الذهاب إلى الكنيسة يوم الأحد، فلا يجوز أن يُمنع من ذلك في هذا اليوم.

والدرجة التي تعلق هذه في التسامح: ألا نُضَيِّق على المخالفين فيما يعتقدون حله في دينهم أو مذهبهم. وإن كنت تعتقد أنه حرام في دينك أو مذهبك.

وهذا ما كان عليه المسلمون مع المخالفين من أهل الذمة. إذ ارتفعوا إلى الدرجة العليا من التسامح.

فقد التزموا كل ما يعتقد غير المسلم أنه حلال في دينه، ووسَّعوا له في ذلك، ولم يُضَيِّقوا عليه بالمنع والتحريم. وكان يمكنهم أن يُحرِّموا ذلك، مراعاةً لشريعة الدولة ودينها، ولا يُتهموا بكثير من التعصُّب أو قليل، ذلك لأن الشيء الذي يحلُّه دين من الأديان ليس فرضاً على أتباعه أن يفعلوه، فإذا كان دين المجوسي يبيح له الزواج من أمه أو أخته فيمكنه أن يتزوَّج من غيرهما ولا حَرَج. وإذا كان دين النصراني يُحلُّ له أكل الخنزير، فإنه يستطيع أن يعيش عمره دون أن يأكل الخنزير، وفي لحوم البقر والغنم والطير متَّسع له.

ومثل ذلك الخمر، فإذا كانت بعض الكتب المسيحية قد جاءت بإباحتها أو إباحة القليل منها لإصلاح المعدة، فليس من فرائض المسيحية أن يشرب المسيحي الخمر.

فلو أن الإسلام قال للذميين: دعوا زواج المحارم، وشرب الخمر، وأكل الخنازير، مراعاةً لشعور إخوانكم المسلمين. لم يكن عليهم في ذلك أي حَرَج ديني؛ لأنهم إذا تركوا هذه الأشياء لم يرتكبوا في دينهم منكراً، ولا أخلُّوا بواجب مقدس.

ومع هذا لم يقل الإسلام ذلك، ولم يشأ أن يُضيق على غير المسلمين في أمر يعتقدون حِلَّهُ، وقال للمسلمين: اتركوهم وما يدينون.

• روح التسامح عند المسلمين:

على أن هناك شيئاً آخر لا يدخل في نطاق الحقوق، التي تنظمها القوانين، ويلزم بها القضاء، وتشرف على تنفيذها الحكومات.

ذلك هو «روح السماحة» التي تبدو في حُسن المعاشرة، ولُطف المعاملة، ورعاية الجوار، وسعة المشاعر الإنسانية من البر والرحمة والإحسان. وهي الأمور التي تحتاج إليها الحياة اليومية، ولا يغني فيها قانون ولا قضاء. وهذه الروح لا تكاد توجد في غير المجتمع الإسلامي.

تتجلى هذه السماحة في مثل قول القرآن، في شأن الوالدين المشركين، اللذين يحاولان إخراج ابنهما من التوحيد إلى الشرك: ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥].

وفي ترغيب القرآن في البرِّ والإقساط إلى المخالفين، الذين لم يقاتلوا المسلمين في الدين: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المتحنة: ٨].

وفي قول القرآن يصف الأبرار من عباد الله: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨]. ولم يكن الأسير حين نزلت الآية إلا من المشركين.

وفي قول القرآن يجب عن شُبْهة بعض المسلمين، في مشروعية الإنفاق على ذويهم وجيرانهم من المشركين المصرّين: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَا كِنَّ اللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

وقد روى محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ومدون مذهبه: أن النبي ﷺ بعث إلى أهل مكة مالا لما قحطوا، ليوزع على فقرائهم^(١). هذا على الرغم مما قاساه من أهل مكة من العنت والأذى هو وأصحابه.

وعن أسماء بنت أبي بكر قالت: قدمت أمي وهي مشركة، في عهد قريش إذ عاهدوا، فأتيت النبي ﷺ، فقلت: يا رسول الله، إن أمي قدمت وهي راغبة، أفصلها؟ قال: «نعم، صلي أمك»^(٢).

وفي قول القرآن يبين أدب المجادلة مع المخالفين: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

وتتجلى هذه السماحة كذلك في معاملة الرسول ﷺ، لأهل الكتاب يهودًا كانوا أو نصارى، فقد كان يزورهم ويكرمهم، ويحسن إليهم، ويعود مرضاهم، ويأخذ منهم ويعطيهم.

ذكر ابن إسحاق في السيرة: أن وفد نجران - وهم من النصارى - لما قدموا على رسول الله ﷺ، بالمدينة، دخلوا عليه مسجده بعد العصر، فكانت صلاتهم، فقاموا يصلون في مسجده، فأراد الناس منعهم، فقال رسول الله ﷺ: «دعوهم». فاستقبلوا المشرق فصلوا صلاتهم^(٣).

(١) شرح السير الكبير ص ٩٦، نشر الشركة الشرقية للإعلانات، ١٩٧١م.

(٢) سبق تخريجه ص ٦٥.

(٣) سيرة ابن هشام (١/ ٥٧٤)، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الإياري وعبد الحفيظ الشلبي، نشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

وعقب المجتهد ابن القيم على هذه القصة في «الهدى النبوي» فذكر مما فيها من الفقه: «جواز دخول أهل الكتاب مساجد المسلمين... وتمكين أهل الكتاب من صلاتهم بحضرة المسلمين، وفي مساجدهم أيضًا، إذا كان ذلك عارضًا، ولا يُمكنون من اعتياد ذلك»^(١).

وروى أبو عبيد في «الأموال»، عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله ﷺ، تصدَّق بصدقة على أهل بيت من اليهود، فهي تُجرى عليهم^(٢).

وروى البخاري، عن أنس، أن النبي ﷺ، عاد يهوديًا، وعرض عليه الإسلام فأسلم، فخرج وهو يقول: «الحمد لله الذي أنقذه بي من النار»^(٣).

وروى البخاري أيضًا، أن النبي ﷺ، مات ودرعه مرهونة عند يهودي في نفقة عياله^(٤). وقد كان في وسعه أن يستقرض من أصحابه، وما كانوا ليضنُّوا عليه بشيء، ولكنه أراد أن يُعلِّم أُمَّته.

وقبل النبي ﷺ، الهدايا من غير المسلمين، واستعان في سلمه وحرابه بغير المسلمين، حيث ضمن ولاءهم له، ولم يخشَ منهم شرًّا ولا كيدًا. ومرت عليه جنازة فقام ﷺ، لها واقفًا، فقيل له: إنها جنازة يهودي؛ فقال ﷺ: «أليست نفسًا؟!»^(٥).

وتتجلى هذه السماحة كذلك في معاملة الصحابة والتابعين لغير المسلمين.

(١) زاد المعاد لابن القيم (٣/ ٥٥٧ - ٥٥٨)، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢٧، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

(٢) الأموال ص ٧٢٨.

(٣) رواه البخاري في الجنائز (١٣٥٦).

(٤) متفق عليه: رواه البخاري في الجهاد (٢٩١٦)، ومسلم في المساقاة (١٦٠٣)، عن عائشة.

(٥) متفق عليه: رواه البخاري (١٣١٢)، ومسلم (٩٦١)، كلاهما في الجنائز.

فعمر يأمر بصرف معاش دائم لليهودي وعياله من بيت مال المسلمين، ثم يقول: قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ [التوبة: ٦٠]. وهذا من مساكين أهل الكتاب^(١).

ويمرُّ في رحلته إلى الشام بقوم مجذومين من النصارى، فيأمر بمساعدة اجتماعية لهم من بيت مال المسلمين^(٢).

وأصيب عمر بضربة رجل من أهل الذمة - أبي لؤلؤة المجوسي - فلم يمنعه ذلك أن يوصي الخليفة من بعده، وهو على فراش الموت فيقول: أوصي الخليفة من بعدي بأهل الذمة خيراً، أن يوفي بعهدهم، وأن يقاتل من ورائهم، وألا يكلفهم فوق طاقتهم^(٣).

وعبد الله بن عمرو يوصي غلامه أن يعطي جاره اليهودي من الأضحية، ويكرّر الوصية مرة بعد مرة، حتى دهش الغلام، وسأله عن سرّ هذه العناية بجار يهودي؟ قال ابن عمرو: إن النبي ﷺ قال: «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه»^(٤).

وماتت أم الحارث بن أبي ربيعة وهي نصرانية، فشيّعها أصحاب رسول الله ﷺ^(٥).

(١) الخراج لأبي يوسف ص ١٣٩، وانظر كتابنا: فقه الزكاة (٧١٥/٢، ١٩٤)، نشر مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٢٥، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

(٢) فتوح البلدان للبلاذري ص ١٣١.

(٣) رواه البخاري في الجنائز (١٣٩٢).

(٤) رواه أبو داود في الأدب (٥١٥٢)، والترمذي في البر والصلة (١٩٤٣)، وقال: حديث حسن غريب من هذا الوجه. والبخاري في الأدب المفرد (١٠٥)، وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد (٧٨)، وقد روي المرفوع من طرق كثيرة، وعن عدد من الصحابة، وفي الصحيحين وغيرهم.

(٥) رواه عبد الرزاق في أهل الكتاب (٩٩٢٦)، عن الشعبي.

وكان بعض أجلاء التابعين يعطون نصيباً من صدقة الفطر لرهبان النصارى، ولا يرون في ذلك حَرَجًا. بل ذهب بعضهم - كعكرمة وابن سيرين والزهري - إلى جواز إعطائهم من الزكاة نفسها^(١).

وروى ابن أبي شيبة، عن جابر بن زيد: أنه سُئِلَ عن الصدقة فيمن توضع؟ فقال: في أهل المسكنة من المسلمين وأهل ذمتهم...^(٢).

وذكر القاضي عياض في «ترتيب المدارك» قال: «حدث الدارقطني، أن القاضي إسماعيل بن إسحاق^(٣) دخل عليه الوزير عبدون بن صاعد النصراني؛ وزير الخليفة المعتضد بالله العباسي، فقام له القاضي ورحب به. فرأى إنكار الشهود لذلك، فلما خرج الوزير قال القاضي إسماعيل: قد علمتُ إنكاركم، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَنِّلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُواكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾ [المتحنة: ٨]، وهذا الرجل يقضي حوائج المسلمين، وهو سفير بيننا وبين المعتضد. وهذا من البر»^(٤).

وتتجلى هذه السماحة بعد ذلك في مواقف كثير من الأئمة والفقهاء، في الدفاع عن أهل الذمة، واعتبار أعراضهم وحرمتهم كحرمت المسلمين، وقد ذكرنا مثلاً لذلك موقف الإمام الأوزاعي، والإمام ابن تيمية.

ونكتفي هنا بكلمات نيرة للفقهاء الأصولي المحقق شهاب الدين القرافي، شارحاً بها معنى البر، الذي أمر الله به المسلمين في شأنهم. فذكر من ذلك: «الرفق بضعيفهم، وسد خلة فقيرهم، وإطعام جائعهم،

(١) انظر: المجموع للنووي (٢٢٨/٦)، نشر دار الفكر، وتفسير الطبري (٣٠٨/١٤).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في الزكاة (١٠٥١٠).

(٣) من أعلام المالكية، وقاضي بغداد توفي سنة ٢٨٢هـ. انظر: ترجمته في ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض (٢٧٨/٤ - ٢٩١)، نشر مطبعة فضالة، المغرب، ط ١.

(٤) ترتيب المدارك (٢٨٥/٤)، نشر مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ط ١.

وكساء عاريهم، ولين القول لهم - على سبيل اللطف لهم والرحمة لا على سبيل الخوف والذلة - واحتمال إذيتهم في الجوار - مع القدرة على إزالته - لطفًا منا بهم، لا خوفًا ولا طمعًا، والدعاء لهم بالهداية، وأن يُجعلوا من أهل السعادة، ونصيحتهم في جميع أمورهم، في دينهم ودنياهم، وحفظ غيباتهم، إذا تعرّض أحد لأذيتهم، وصون أموالهم وعيالهم وأعراضهم وجميع حقوقهم ومصالحهم، وأن يعانون على دفع الظلم عنهم، وإيصالهم إلى جميع حقوقهم...» إلى آخره^(١).

• الركائز الفكرية لتسامح المسلمين:

وأساس النظرة المتسامحة التي تسود المسلمين في معاملة مخالفيهم في الدين، يرجع إلى الركائز والدعائم، أو الأفكار والحقائق الناصعة التي غرسها الإسلام في عقول المسلمين وقلوبهم. وأهم هذه الركائز:

الركيزة الأولى: إيمان كل مسلم بكرامة الإنسان:

اعتقاد كل مسلم بكرامة الإنسان، أيًا كان دينه أو جنسه أو لونه. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]، وهذه الكرامة المقررة، توجب لكل إنسان حقّ الاحترام والرعاية.

ومن الأمثلة العملية ما ذكرناه من قبل، وهو ما رواه البخاري ومسلم، عن قيس بن سعد وسهل بن حنيف رضي الله عنهما، أن جنازة مرّت على النبي صلى الله عليه وسلم، فقام لها واقفًا، فقيل له: يا رسول الله، إنها جنازة يهودي. فقال: «أليست نفسًا؟!»^(٢). بلى، ولكلّ نفس في الإسلام حرمة ومكان. فما أروع الموقف، وما أروع التفسير والتعليل!

(١) الفروق (١٥/٣).

(٢) سبق تخريجه ص ٧٩.



الركيزة الثانية: اختلاف الناس واقع بمشيئة الله:

اعتقاد المسلم أن اختلاف الناس في الدين واقع بمشيئة الله تعالى، الذي منح هذا النوع من خلقه الحرية والاختيار فيما يفعل ويدع: ﴿فَمَنْ أَهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ ۗ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ [يونس: ١٠٨]، ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ۗ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨].

والمسلم يوقن أن مشيئة الله لا رادَّ لها ولا معقَّب. كما أنه لا يشاء إلا ما فيه الخير والحكمة، علم الناس ذلك أو جهلوه. ولهذا لا يفكر المسلم يوماً أن يجبر الناس ليصيروا كلهم مسلمين، كيف وقد قال الله تعالى لرسوله الكريم: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا ۖ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩].

الركيزة الثالثة: حساب المختلفين إلى الله يوم القيامة:

إن المسلم ليس مكلفاً أن يحاسب الكافرين على كفرهم، أو يعاقب الضالين على ضلالهم، فهذا ليس إليه، وليس موعده هذه الدنيا، إنما حسابهم إلى الله في يوم الحساب، وجزاؤهم متروك إليه في يوم الدين، قال تعالى: ﴿وَإِنْ جَدَلُوكَ فَقُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الحج: ٦٨، ٦٩]، وقال يخاطب رسوله في شأن أهل الكتاب: ﴿فَلِذَلِكَ فَادِّعْ ۖ وَأَسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ۖ وَقُلْ ءَأَمِنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ ۖ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ۖ لَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ ۖ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ۖ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [الشورى: ١٥].

وبهذا يستريح ضمير المسلم، ولا يجد في نفسه أي أثر للصراع بين اعتقاده بكفر الكافر، وبين مطالبته ببرّه والإقسط إليه، وإقراره على ما يراه من دين واعتقاد.

الركيزة الرابعة: العدل مأمور به للناس جميعاً:

إيمان المسلم بأن الله يأمر بالعدل، ويحب القسط، ويدعو إلى مكارم الأخلاق ولو مع المشركين، ويكره الظلم ويعاقب الظالمين، ولو كان الظلم من مسلم لكافر. قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ٱلْأَلَّا تَعْدِلُوا۟ أَعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]. وقال ﷺ: «اتقوا دعوة المظلوم - وإن كان كافراً - فإنه ليس دونها حجاب»^(١).

ونضيف إلى هذه الركائز الأربع ركائز أخرى، نقتبسها من كتابنا «فقه الجهاد»، من فصل «إشاعة التسامح مع الآخرين»:

الركيزة الخامسة: اعتبار البشرية كلها أسرة واحدة:

إن الإسلام ينظر إلى البشرية كلها - أيًا كانت أجناسها وألوانها ولغاتها وأقاليمها وطبقاتها - بوصفها أسرة واحدة، تنتمي من جهة الخلق إلى ربٍّ واحد، ومن جهة النسب إلى أب واحد، وهذا ما نادى به القرآن الناس؛ كل الناس، فقال: ﴿يٰٓأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ۗ وَالْأَرْحَامَ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، وما أجدد كلمة ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾، في هذا السياق أن تفسر بما يشمل الأرحام الإنسانية كلها، كما قال الشاعر المسلم^(٢):

إذا كان أصلي من تراب فكلُّها بلادي وكلُّ العالمين أقاربي

(١) رواه أحمد (١٢٥٤٩)، وقال مخرجه: إسناده ضعيف. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد

(١٧٢٣٥): رواه أحمد، وأبو عبد الله الأسدي لم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح. عن أنس.

(٢) هو أبو العرب مصعب بن محمد بن أبي الفرات، كما في خريدة القصر وجريدة العصر للعماد

الكاتب (٢٢٣/٢)، نشر الدار التونسية للنشر، ١٩٧١م.

وقد أعلن رسول الإسلام هذه الحقيقة - وحدة الأسرة البشرية - أمام الجموع الحاشدة في حجة الوداع، قائلاً: «يا أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لآدم، وآدم من تراب، لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي إلا بالتقوى، إن أكرمكم عند الله أتقاكم»^(١). وهو تقرير وتأكيد لما جاء في الآية الكريمة من سورة الحجرات: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَىٰكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣]. فالمراد بالذكر والأنثى في الآية: آدم وحواء، وهما أبوا البشر. ويستأنس لهذا بما جاء في الحديث الذي رواه أحمد وأبو داود، عن زيد بن أرقم - وإن كان في إسناده ضعف - أن النبي ﷺ كان يقول دبر كل صلاة: «اللهم ربنا ورب كل شيء ومليكه؛ أنا شهيد أنك وحدك لا شريك لك، اللهم ربنا ورب كل شيء ومليكه؛ أنا شهيد أن محمداً عبدك ورسولك، اللهم ربنا ورب كل شيء ومليكه؛ أنا شهيد أن العباد كلهم إخوة»^(٢).

وقد أثبت القرآن أن هناك أخوة دينية بين أهل الإيمان أو أهل الدين الواحد، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

كما أثبت أن هناك أخوة قومية ووطنية، كالتي أثبتها بين الرسل وأقوامهم المكذبين لهم: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ [الأعراف: ٦٥]، ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾ [الأعراف: ٧٣]. والأخوة هنا قطعاً ليست دينية، وإنما هي أخوة قومية، ولهذا كان كل رسول من هؤلاء يبدأ نداءه بقوله: ﴿يَقَوْمِ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا

(١) رواه أحمد (٢٣٤٨٩)، وقال مخرجه: إسناده صحيح. وقال الهيتمي في مجمع الزوائد

(٥٦٢٢): رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح، عمن سمع خطبة النبي ﷺ.

(٢) رواه أحمد (١٩٢٩٣)، وقال مخرجه: إسناده ضعيف. وأبو داود في الصلاة (١٥٠٨)، وضعفه

الألباني في ضعيف أبي داود (٣٢٥)، عن زيد بن أرقم.

لَكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ» ﴿ [الأعراف: ٥٩]. ولكن شعيباً ﷺ حين أرسله الله تعالى إلى أصحاب الأيكة، لم يجعله أخوا لهم، ولذا لم ينادهم بالأخوة ولا بالقومية. كما قال الله تعالى عن شعيب مع أصحاب الأيكة: ﴿ كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ﴿ إِذْ قَالَ لَهُمْ شُعَيْبٌ أَلَا نُنْقُونَ ﴾ [الشعراء: ١٧٦ - ١٧٧]، ولم يقل ما قاله عن الرسل من قبله: ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ﴿ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا نُنْقُونَ ﴾ [الشعراء: ١٠٥ - ١٠٦]، ﴿ كَذَّبَتْ عَادُ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ﴿ إِذْ قَالَ لَهُمُ أَخُوهُمْ هُودٌ أَلَا نُنْقُونَ ﴾ [الشعراء: ١٢٣ - ١٢٤]، ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ﴿ إِذْ قَالَ لَهُمُ أَخُوهُمْ صَالِحٌ أَلَا نُنْقُونَ ﴾ [الشعراء: ١٤١ - ١٤٢].

فلا غرور أن يكون هناك أخوة إنسانية آدمية بحكم الانتساب إلى آدم أبي البشر، ومن هنا نودوا جميعاً بقوله تعالى: ﴿ يَبْنِيْءَ آدَمَ ﴾، في القرآن خمس مرات.

الركيزة السادسة: الرحمة بخلق الله جميعاً:

إقرار هذا المبدأ وإشاعته في الناس، وهو وجوب الرحمة بخلق الله جميعاً، مسلمهم وكافرهم، برهم وفاجرهم، إنسانهم وحيوانهم، تخلُّفاً بأخلاق الله تعالى الذي سمى نفسه ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمِ ﴾، و﴿ أَرْحَمُ الرَّحِيمِينَ ﴾، ومن «وسعت رحمته كل شيء»، ومن سبقت رحمته غضبه، وهو يرزق من آمن ومن كفر، وينزل مطره، ويطلع شمسهم عليهم جميعاً، ولا يحجز عنهم فضله وإحسانه.

وقد أعلن في كتابه أنه أرسل رسوله محمداً: ﴿ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾، للعالم كله، وليس للمسلمين وحدهم، بل جاء بصيغة الحصر فقال: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، فهذه الرسالة رحمة عامة للبشر، ولكل المخلوقات، حتى الحيوان والطير والماء والأرض والهواء، أو ما يسمّى «البيئة».

ووصف الرسول ﷺ نفسه، فقال: «إنما أنا رحمة مهداة»^(١)، وقال: «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»^(٢)، وقال: «لا تُنزع الرحمة إلا من شقي»^(٣).

كما جعل القرآن «القسوة» من شرِّ الرذائل، التي لا يوصف بها المؤمنون، بل ذمَّ بني إسرائيل لقسوتهم، فقال: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]، وقال في مقام آخر: ﴿فِيمَا نَقَضْتُمْ مِيثَقَهُمْ لَعْنَهُمْ لَوَّاعَةٌ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣]، فجعل القسوة عقوبة إلهية لهم، على تجاوزهم ونقضهم العهود والمواثيق بينهم وبين الله تعالى، أو بينهم وبين العباد.

وأما وصف الصحابة، بقوله: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، فالكفار في هذا المقام هم المعتدون المحاربون للمسلمين، الذين يصدُّون عن سبيل الله، ويفتنون المؤمنين في دينهم، بالاضطهاد والتعذيب، كما قال تعالى: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

الركيزة السابعة: ادفع بالتي هي أحسن:

إنَّ الإسلام يُربِّي أبناءه تربية خلقية معروفة، قوامها أن يكون المسلم ينبوع خير وسلام لكلِّ مَنْ حوله، وما حوله. فإسلامه مصدر سلام

(١) رواه الحاكم في الإيمان (٣٥/١)، وصحَّحه على شرطهما، ووافقه الذهبي، وصحَّحه الألباني في الصحيحة (٤٩٠)، عن أبي هريرة.

(٢) رواه أحمد (٦٤٩٤)، وقال مخرجه: صحيح لغيره. وأبو داود في الأدب (٤٩٤١)، والترمذي في البر والصلة (١٩٢٤)، وقال: حسن صحيح. والحاكم في البر والصلة (١٥٩/٤)، وقال: بعد أن ذكره مع أحاديث عدة في الباب: وهذه الأحاديث كلها صحيحة. ووافقه الذهبي، عن عبد الله بن عمرو.

(٣) رواه أحمد (٨٠٠١)، وقال مخرجه: إسناده حسن. وأبو داود في الأدب (٤٩٤٢)، والترمذي في البر والصلة (١٩٢٣)، وحسنه، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٧٤٦٧)، عن أبي هريرة.

للناس، فلا ينالهم أذى من لسانه أو يده، وإيمانه مصدرُ أمان لهم، فلا يخافون على دمائهم أو أموالهم، كما جاء في الحديث: «المسلم من سلم الناس من لسانه ويده، والمؤمن من أمانه الناس على دمائهم وأموالهم»^(١). بل المسلم سلام للبيئة من حوله.

بل ربّي الإسلامُ المسلمَ أن يدفع سيئةً من أساء إليه بالحسنة، وإن جاز له أن يدفع السيئة بمثلهما، وهو مقام العدل، رغبه بأن يدفعها بالحسنة، أو بالتي هي أحسن، وهذا مقام الإحسان والفضل، كما قال تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠]، وقال: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ﴾ [المؤمنون: ٩٦]، وقال: ﴿وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت: ٣٤، ٣٥].

الركيزة الثامنة: العداوات بين الناس ليست أمراً دائماً:

إنّ الناس قد يُعادي بعضهم بعضاً، لأسباب مختلفة، دينية أو دنيوية، ولكن هذه العداوات - على حق كانت أو على باطل - لا تدوم أبداً الدهر، فالقلوب تتغير، والأحوال تتبدل، وعدوُّ الأمس قد يصبح صديق اليوم، وبعيد اليوم قد يصبح قريب الغد، وهذه قاعدة مهمة في علاقات الناس بعضهم ببعض، فلا ينبغي أن يسرفوا في العداوة، حتى لا يُبقوا للصالح موضعاً، وهذا ما نبّه إليه القرآن بوضوح بعد نهيه عن موالاته أعداء الله وأعداء المسلمين في أول سورة الممتحنة، وضرب مثلاً بصلافة إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم: ﴿إِنَّا بَرَاءٌ وَأَنْتُمْ مِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ

(١) رواه أحمد (٨٩٣١)، وقال مخرجه: إسناده قوي. والترمذي (٢٦٢٧)، وقال: حسن صحيح. والنسائي (٤٩٩٥)، وابن حبان (١٨٠) ثلاثتهم في الإيمان، عن أبي هريرة.

اللَّهُ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُوْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ، إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴿٤﴾ [المتحنة: ٤]. بعد هذا قال تعالى: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوَدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المتحنة: ٧].

فهذا الرجاء من الله سبحانه الذي ذكره بكلمة ﴿عَسَى﴾، يملأ القلوب أملاً بتغيير القلوب من العداوة والبغضاء، إلى المودة والمحبة، والله قدير على تغيير القلوب، فهو الذي يُقلبها كيف يشاء، والله غفورٌ لما مضى من الأحقاد والضغائن، رحيمٌ بعباده الذين تصفو قلوبهم، ولا عجب أن اشتهر بين المسلمين قولهم: وأبغض بغيضك هوناً ما، عسى أن يكون حبيبك يوماً ما^(١).

الركيزة التاسعة: الدعوة إلى الحوار بالتي هي أحسن:

الدعوة إلى حوار المخالفين بالحسنى، وذلك في قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: ١٢٥]، فالدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة - غالباً - مع الموافقين، والجدال بالتي هي أحسن - غالباً - مع المخالفين. فالمسلمون مأمورون من ربهم أن يجادلوا مخالفهم، بالطريقة التي هي أحسن الطرق، وأمثلها وأقربها إلى القبول من المخالف.

والجدال بالتي هي أحسن، هو: الحوار الذي ندعو إليه مع المخالفين لنا، وهو الذي لا يسعى إلى إيغار الصدور، أو المباعدة بين القلوب،

(١) رواه الترمذي في البر والصلة (١٩٩٧)، وقال: هذا حديث غريب، والصحيح عن علي موقوف قوله. والطبراني في الأوسط (٣٣٩٥)، قال العراقي في تخريج الإحياء ص ٦٤٣: رجاله ثقات رجال مسلم، لكن الراوي تردّد في رفعه. وصححه الألباني في صحيح الجامع (١٧٨)، عن أبي هريرة.

وإثارة ما يشعل الفتنة، أو يورث الضغينة، بل يعمل على تقريب القلوب بعضها من بعض، كما قال تعالى في مجادلة أهل الكتاب: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَوَحْدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٦]. فالآية تُركّز على الجوامع المشتركة التي يؤمن بها الفريقان، لا على نقاط التمايز والاختلاف، وهذا من أصول الحوار بالحسنى. وبهذا يرى الإسلام ضرورة الحوار بين المتخالفين، ولا يرى حتمية الصراع بينهم، كما ادّعى الكاتب الإستراتيجي الأمريكي «صمويل هانتنجتون».

وقد بدأ الحوار الإسلامي المسيحي منذ حوالي أربعين سنة، ولم يزل مستمرًا إلى عهد قريب، وقد شاركتُ في أكثر من مؤتمر لهذا الحوار، منها: مؤتمر القمة الإسلامية المسيحية في روما «أكتوبر ٢٠٠١م» التي دعت إليها جمعية «سانت جديو» الإيطالية، وقد شارك فيه كبار الكرادلة، وكبار علماء المسلمين. والقمة الإسلامية المسيحية في برشلونة «٢٠٠٣م»، ومؤتمر الحوار الإسلامي المسيحي مع الكنائس الشرقية خاصّة، في القاهرة. ومؤتمرات الحوار الإسلامي المسيحي بالدوحة. ولكن بعد كلمات بابا الفاتيكان «بندكت السادس عشر» في محاضراته بألمانيا «١٢ سبتمبر ٢٠٠٦م»، التي أساء فيها إلى الإسلام ونبّيه وعقيدته وشريعته وحضارته: جمّد الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الحوار بيننا وبين الفاتيكان؛ حتى يظهر موقف آخر يمحو الأذى السابق^(١).

(١) فقه الجهاد (١٢٨٨/٢ - ١٢٩٨)، نشر مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

الفصل الخامس

شهادة التاريخ

كثيرًا ما توضع شرائع حسنة، وأحكام عادلة، ومبادئ قيّمة، ولكنها تظل حبرًا على ورق، فلا توضع موضع التنفيذ، ولا يبالي بها الذين في أيديهم سلطة الأمر والنهي والإبرام والنقض.

ولكن ميزة المبادئ والأحكام الإسلامية أنها مبادئ ربانية الأصول، دينية الصبغة، ولهذا وجدت من القبول والاستجابة ما لم تجده أي شريعة أخرى أو قانون مما يضع البشر بعضهم لبعض.

وقد حفل الواقع التاريخي للأمة الإسلامية في مختلف عصورها، وشتّى أقطارها، بأروع مظاهر التسامح، الذي لا يزال الناس يتطلّعون إليه إلى اليوم في معظم بقاع الأرض فلا يجدونه.

وقد مرّت بنا صور ناصعة من هذا التاريخ المشرق الصفحات، خلال بحثنا هذا، رأينا فيها حقيقة التسامح الإسلامي ومداه، كما عرفنا روح هذا التسامح والأساس الفكري والعقائدي الذي يقوم عليه.

ولا بأس أن أضيف هنا إلى ما تقدّم صفحة جديدة عن معاملة أهل الذمة في العصرين: الأموي والعباسي؛ لنزداد إيمانًا بما عرفناه من سماحة الإسلام وتسامح المسلمين. وقد مرّ بنا من عدل الراشدين وتسامحهم ما فيه كفاية وغناء.

مظاهر التسامح في العصر الأموي:

أما في العصر الأموي فأكتفي بنقل هذه السطور من كتاب «قصة الحضارة» لـ «ول ديورانت» يقول: «لقد كان أهل الذمة المسيحيون، والزرادشتيون، واليهود، والصابئون، يتمتعون في عهد الخلافة الأموية بدرجة من التسامح لا نجد لها نظيرًا في البلاد المسيحية في هذه الأيام، فلقد كانوا أحرارًا في ممارسة شعائر دينهم، واحتفظوا بكنائسهم ومعابدهم، ولم يُفرض عليهم أكثر من ارتداء زي ذي لون خاص، وأداء ضريبة عن كل شخص، تختلف باختلاف دخله، وتتراوح بين دينار وأربعة دنائير.

ولم تكن هذه الضريبة تُفرض إلا على غير المسلمين القادرين على حمل السلاح، ويُعفى منها الرهبان، والنساء، والذكور الذين هم دون البلوغ، والأرقاء، والشيوخ، والعجزة، والعمي، والشديدو الفقير. وكان الذميون يُعفون في نظير ذلك من الخدمة العسكرية، أو إن شئت فقل لا يُقبلون فيها، ولا تفرض عليهم الزكاة البالغ قدرها «٢,٥٪» من الدخل السنوي^(١)، وكان لهم على الحكومة أن تحميهم، ولم تكن تُقبل شهادتهم في المحاكم الإسلامية، ولكنهم كانوا يتمتعون بحكم ذاتي يخضعون فيه لزعمائهم، وقضاتهم وقوانينهم»^(٢).

(١) الزكاة ليست على الدخل السنوي، بل على رأس المال النامي، وما يدره من دخل، مثل زكاة النقود والتجارة. وبعض أنواع الزكاة، مثل دخل الاستغلال الزراعي فيه (١٠٪) أو (٥٪)، حسب طريقة الري، كما هو مقرّر في الفقه.

(٢) قصة الحضارة (١٣٠/١٣١، ١٣١)، ترجمة د. زكي نجيب محمود وآخرين، نشر دار الجيل، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.



من مظاهر التسامح في العصر العباسي:

أما العصر العباسي - عصر ازدهار الحضارة الإسلامية - ومكانة أهل الذمة فيه، فيكفيها مؤنة الحديث فيه صفحة أخرى نقلها من كتاب «الإسلام وأهل الذمة» للدكتور الخربوطلي، لأنه يعتمد فيما يقرّره على المراجع التاريخية الأساسية، أو على كتابات المستشرقين أنفسهم. يقول: «اشتهر من بين أهل الذمة في العصر العباسي كثير من العظماء، مثل جرجيس بن بختيشوع طبيب الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور، وقد وثق الخليفة فيه وأكرمه.

ومن هؤلاء جبرائيل بن بختيشوع طبيب هارون الرشيد، الذي قال الرشيد عنه: كلُّ مَنْ كانت له حاجة إليّ فليخاطب بها جبريل؛ لأنني أفعل كل ما يسألني فيه، ويطلبه مني^(١). وكان مرّتب الطبيب عشرة آلاف درهم شهرياً. ومن هؤلاء أيضاً ماسويه الذي كان الرشيد يجري عليه ألف درهم سنوياً، ويصله كل سنة بعشرين ألفاً.

وأشاد ترتون بتسامح المسلمين فقال: والكُتّاب المسلمون كريمون في تقدير فضائل هؤلاء ممن على غير ملتهم، حتى ليسمون حنين بن إسحاق برأس أطباء عصره، وهبة الله بن تلميذ بأبوقراط عصره، وجالينوس دهره.

وكان بختيشوع بن جبرائيل ينعم بعطف الخليفة المتوكل، حتى إنه كاد يضاويه في ملابسه وفي حسن الحال، وكثرة المال، وكمال المروءة، ومباراته في الطيب والجواري والعبيد.

(١) عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة ص ١٨٨، تحقيق نزار رضا، نشر دار مكتبة الحياة، بيروت.

ولما مرض سلمويه بعث المعتصم ابنه لزيارته، ولما مات أمر بأن تحضر جنازته إلى القصر، وأن يُصلى عليه بالشموع والبخور جرياً على عادة النصارى، وامتنع المعتصم يوم موته عن أكل الطعام.

أما يوحنا بن ماسويه فقد خدم الخلفاء العباسيين منذ الرشيد إلى المتوكل، وكان لا يغيب قط عن طعامهم، فكانوا لا يتناولون شيئاً من أطعمتهم إلا بحضرتهم، ومن ثم لم يكن هناك أدنى كلفة بينه وبين الخليفة المتوكل، فكان الخليفة يداعبه في رفق ولين.

واشتهر من بين أهل الذمة كثير في ميدان الآداب والفنون، فيقول ترتون: ظلت علاقات العرب برعاياهم في ميدان الآداب والفنون علاقات طيبة قائمة على المودة خلال القرنين الأول والثاني للهجرة، بل إن كثيراً من هذه المودة استمر بعد هذه الفترة، وقد اصطنعت الحكومة مهندسين وعمالاً من غير المسلمين.

درس كثير من الذميين على أيدي مدرسين وفقهاء مسلمين، من ذلك أن حنين بن إسحاق درس على أيدي الخليل بن أحمد وسيبويه حتى أصبح حجة في العربية^(١).

وتتلمذ يحيى بن عدي بن حميد - أفقه رجال عصره في المنطق - على يد الفارابي.

ودرس ثابت بن قرة على يد علي بن الوليد من رجال المعتزلة، وكان حسن الخط، متمكناً من الأدب، وتدلُّ مؤلفاته وكتبه على عمق تفكيره، وقوة معرفته، وما لبث أن اعتنق الإسلام^(٢).

(١) انظر: ترجمة حنين في إخبار العلماء بأخبار الحكماء للقفطي ص ١٣١ وما بعدها، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

(٢) عيون الأنباء في طبقات الأطباء ص ١٨٥.



ويضرب المؤرخ ترتون لتسامح العباسيين مع أهل الذمة مثلاً فيقول: «يمكن اتخاذ إبراهيم بن هلال، مثلاً لما قد يصير إليه الذمي من بلوغ أرفع المناصب في الدولة، فقد تقلد إبراهيم الأعمال الجليلة، فامتدحه الشعراء، وعرض عليه عزُّ الدولة بختيار بن معز الدولة البويهبي، أن يوليه الوزارة إن أسلم فامتنع، وكان إبراهيم بن هلال حسن العشرة مع المسلمين عفيفاً في مذهبه، وكان بينه وبين الصاحب إسماعيل بن عباد، والشريف الرضي، مراسلات ومواصلات رغم اختلاف الملل، وكان إبراهيم حافظاً للقرآن^(١).

واهتمَّ الكُتَّاب المسلمون بالأديان والمذاهب، فكان ابن حزم الأندلسي «٤٥٦هـ - ١٠٦٤م» ملماً بالإنجيل واللاهوت المسيحي إماماً تاماً. وألمَّ ابن خلدون بالإنجيل والتنظيمات الكنسية وتحدّث عن بعضها في مقدمته، وكان القلقشندي يرى ضرورة معرفة الكاتب بأعياد الذميين الدينية، وذكر المقرئزي كثيراً من التفاصيل عن أعياد النصارى واليهود، وتحدّث عن فرقهم المختلفة، وذكر أسماء بطارقة الإسكندرية، وتحدّث كل من القزويني والمسعودي عن طوائف أهل الذمة. نرى هذا واضحاً في كتاب «التنبيه والإشراف» للمسعودي.

واعترف ترتون بتسامح الحكام المسلمين فقال: كان سلوك الحكام المسلمين في الغالب أحسن من القانون المفروض عليهم تنفيذه على الذميين، وليس أدل على ذلك من كثرة استحداث الكنائس وبيوت العبادة في المدن العربية الخالصة، ولم تخلُ دواوين الدولة قط من العمال النصارى واليهود، بل إنهم كانوا يتولون في بعض الأحيان أرفع

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان (٥٢/١)، تحقيق إحسان عباس، نشر دار صادر، بيروت.

المناصب وأخطرها، فاكتنزوا الثروات الضخمة، وتكاثرت لديهم الأموال الطائلة، كما اعتاد المسلمون المساهمة في الأعياد المسيحية^(١) «^(٢)».

* * *



(١) أهل الذمة في الإسلام ص ٢٥٦.

(٢) أهل الذمة في الإسلام ص ١٤٥ - ١٤٧.

الفصل السادس

رد شبهات

برغم هذه الصحائف المشرقة من مبادئ العدالة والسماحة التي جاء بها الإسلام، وبرغم هذا التاريخ الحافل بالتسامح الفذ في شتى صورته ومظاهره رأينا بعض المستشرقين أثاروا بعض شبهات جمعوها من هنا وهناك وحسبوا تشوّه هذا التاريخ الرائع. والحقيقة أن هذه المسائل التي أثّرت حولها تلك الشبهات لو فُهِمَت على وجهها، ووُضِعَت في زمنها وإطارها التاريخي لم تخرج عن حدود العدل الذي حرص عليه الإسلام كلّ الحرص في علاقاته مع أهل الذمة.

• قضية الجزية:

فمن هذه الشبهات التي يثيرها المبشّرون والمستشرقون قضية الجزية التي غُلِّفت بظلال كئيبة، وتفسيرات سوداء، جعلت أهل الذمة يفرعون من مجرد ذكر اسمها، فهي في نظرهم ضريبة ذلّ وهوان، وعقوبة فُرِضت عليهم مقابل الامتناع عن الإسلام.

وقد بيّنتُ فيما سبق وجه إيجاب الجزية على الذميين، وأنها بدل عن فريضتين فُرِضتا على المسلمين وهما: فريضة الجهاد وفريضة الزكاة، ونظرًا للطبيعة الدينية لهاتين الفريضتين لم يُلزم بهما غير المسلمين.

على أنه في حالة اشتراك الذميين في الخدمة العسكرية، والدفاع عن الحويزة مع المسلمين، فإن الجزية تسقط عنهم.

كما أنني بحثت في كتابي «فقه الزكاة» مدى جواز أخذ ضريبة من أهل الذمة بمقدار الزكاة، ليتساووا بالمسلمين في الالتزامات المالية، وإن لم تُسمَّ «زكاة» نظرًا لحساسية هذا العنوان بالنظر إلى الفريقين. ولا يلزم أيضًا أن تسمى «جزية»، ما داموا يأنفون من ذلك. وقد أخذ عمر من نصارى بني تغلب الجزية باسم الصدقة تألفًا لهم، واعتبارًا بالمسميات لا بالأسماء^(١).

وزيادة في الإيضاح والبيان، ودفعا لكل شبهة، وردًا لأية فرية، يسرني أن أسجل هنا ما كتبه المؤرخ المعروف سير توماس و. أرنولد في كتابه «الدعوة إلى الإسلام» عن الغرض من فرض الجزية وعلى من فرضت.

قال: «ولم يكن الغرض من فرض هذه الضريبة على المسيحيين - كما يريدنا بعض الباحثين على الظن - لونا من ألوان العقاب، لامتناعهم عن قبول الإسلام، وإنما كانوا يؤدونها مع سائر أهل الذمة. وهم غير المسلمين من رعايا الدولة، الذين كانت تحول ديانتهم بينهم وبين الخدمة في الجيش، في مقابل الحماية التي كفلتها لهم سيوف المسلمين. ولما قدم أهل الحيرة المال المتفق عليه، ذكروا صراحة أنهم إنما دفعوا هذه الجزية على شريطة: أن يمنعونا وأميرهم البغي من المسلمين وغيرهم^(٢).

كذلك حدث أن سجّل خالد في المعاهدة التي أبرمها مع بعض أهالي المدن المجاورة للحيرة قوله: فإن منعناكم فلنا الجزية، وإلا فلا^(٣).

(١) انظر كتابنا: فقه الزكاة (٩٨/١ - ١٠٤).

(٢) رواه الطبري في تاريخه (٣٧١/٣).

(٣) المصدر السابق (٣٦٧/٣).



ويمكن الحكم على مدى اعتراف المسلمين الصريح بهذا الشرط، من تلك الحادثة، التي وقعت في عهد الخليفة عمر، لما حشد الإمبراطور هرقل جيشًا ضخمًا لصدّ قوات المسلمين المحتملة، كان لزامًا على المسلمين - نتيجة لما حدث - أن يركّزوا كلّ نشاطهم في المعركة التي أهدت بهم.

فلما علم بذلك أبو عبيدة قائد العرب، كتب إلى عمال المدن المفتوحة في الشام، يأمرهم برّد ما جُبي من الجزية من هذه المدن، وكتب إلى الناس يقول: إنما رددنا عليكم أموالكم؛ لأنه بلغنا ما جُمع لنا من الجموع، وأنكم قد اشترطتم علينا أن نمنعكم، وإنّا لا نقدر على ذلك، وقد رددنا عليكم ما أخذنا منكم، ونحن لكم على الشرط، وما كتبنا بيننا وبينكم إن نصرنا الله عليهم. وبذلك رُدّت مبالغ طائلة من مال الدولة، فدعا المسيحيون بالبركة لرؤساء المسلمين، وقالوا: ردّكم الله علينا، ونصركم عليهم - أي على الروم - فلو كانوا هم، لم يرُدّوا علينا شيئًا، وأخذوا كلّ شيء بقي لنا^(١).

وقد فُرِضت الجزية على القادرين من الذكور مقابل الخدمة العسكرية التي كانوا يُطالبون بها لو كانوا مسلمين، ومن الواضح أن أي جماعة مسيحية، كانت تُعفى من أداء هذه الضريبة، إذا ما دخلت في خدمة الجيش الإسلامي. وكانت الحال على هذا النحو مع قبيلة «الجراجمة»، وهي مسيحية كانت تقيم بجوار أنطاكية، سالمت المسلمين، وتعهدت أن تكون عونًا لهم، وأن تقاتل معهم في مغازيهم، على شريطة ألا تؤخذ بالجزية، وأن تعطى نصيبها من الغنائم^(٢).

(١) الخراج لأبي يوسف ص ٨١.

(٢) فتوح البلدان ص ١٥٩، ١٦٠.

ولما اندفعت الفتوح الإسلامية إلى شمال فارس سنة ٢٢هـ، أبرم مثل هذا الحلف، مع إحدى القبائل التي تقيم على حدود تلك البلاد، وأُعفيت من أداء الجزية مقابل الخدمة العسكرية^(١).

ونجد أمثلة شبيهة بهذه للإعفاء من الجزية، في حالة المسيحيين الذين عملوا في الجيش أو الأسطول، في ظل الحكم التركي. مثال ذلك ما عومل به أهل ميغاريا «Migaria»، وهم جماعة من مسيحي ألبانيا، الذين أُعفوا من أداء هذه الضريبة، على شريطة أن يقدموا جماعة من الرجال المسلحين، لحراسة الدروب على جبال «Geraned»، «Cithaeron»، التي كانت تؤدّي إلى خليج كورنثه؛ وكان المسيحيون الذين استخدموا طلائع لمقدمة الجيش التركي، لإصلاح الطرق وإقامة الجسور، قد أُعفوا من أداء الخراج، ومُنحوا هبات من الأرض، معفاة من جميع الضرائب^(٢).

وكذلك لم يدفع أهالي «Hydra» المسيحيون ضرائب مباشرة للسلطان، وإنما قدّموا مقابلها فرقة من مائتين وخمسين، من أشداء رجال الأسطول التركي، كان يُنفق عليهم من بيت المال في تلك الناحية^(٣).

وقد أُعفي أيضًا من الضريبة أهالي رومانيا الجنوبية الذين يُطلق عليهم «Armatoli»^(٤)، وكانوا يؤلفون عنصرًا هامًا من عناصر القوة في الجيش التركي خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، ثم المرديون «Mirdites» وهم قبيلة كاثولوليكية ألبانية، كانت تحتل الجبال

(١) تاريخ الطبري (٤ / ١٥٦، وما بعده).

(٢) وهو يسميهم: (Mncellim).

Marsigli vol. i. p. 86.

(٣) Finlay Vol vi, pp 30 – 33.

(٤) Lazar, p. 56.

الواقعة شمال إسكندرا «Scutari» وكان ذلك على شريطة أن يقدموا فرقة مسلحة في زمن الحرب^(١). وبتلك الروح ذاتها لم تُقرّر جزية الرؤوس على نصارى الإغريق الذين أشرفوا على القناطر^(٢) التي أمدت القسطنطينية بماء الشرب^(٣)، ولا على الذين كانوا في حراسة مستودعات البارود في تلك المدينة^(٤)، نظرًا إلى ما قدّموه للدولة من خدمات. ومن جهة أخرى أعفي الفلاحون المصريون من الخدمة العسكرية على الرغم من أنهم كانوا على الإسلام، وفرضت عليهم الجزية في نظير ذلك، كما فرضت على المسيحيين^(٥)»^(٦).

هذا ما سجّله المؤرخ المنصف توماس أرنولد مؤيدًا بالأدلة والمراجع الموثقة.

• ختم رقاب أهل الذمة:

ومن هذه الشبهات مسألة ختم رقاب أهل الذمة، وشبهتهم هذه تقوم على تصوير الأمر كما يلي:

- ١ - أن هذا الختم أمر دائم ومستمر.
- ٢ - أن المسلمين هم مبتكرو هذا النظام.
- ٣ - أنه يحمل صورة الإذلال والاضطهاد لأهل الذمة.

(١) De Lajanquiere p. 14.

(٢) هو نوع من القناطر تقام على أعمدة لتوصيل مياه الشرب إلى المدن، وقد كانت شائعة في الدولة الرومانية منذ القرن الأول الميلادي.

(٣) Thomas Smith, p. 324

(٤) Dorostamus, p. 326

(٥) e Lajanquiere, p. 265

(٦) الدعوة إلى الإسلام ص ٧٩ - ٨١.

والحقيقة أن هذه الأمور الثلاثة غير صحيحة، كما بين ذلك المنصفون من مؤرخي المستشرقين أنفسهم، الذين درسوا قضية أهل الذمة درسًا فاحصًا.

ومن أبرز هؤلاء المستشرق «ترتون» صاحب كتاب «أهل الذمة في الإسلام».

أما الأمر الأول فقد ذكر اليعقوبي المؤرخ: إن ختم الرقاب كان وقت جباية جزية رؤوسهم ثم تكسر الخواتيم^(١) ... وقال أبو يوسف: ينبغي أن تختم رقابهم في وقت جباية جزية رؤوسهم، حتى يفرغ من عرضهم ثم تكسر الخواتيم^(٢).

وأما الأمر الثاني فيقول «ترتون»: من الحقّ ألا نحمل العرب وزر هذا العيب، إذ لم يكونوا فيه إلا مقلدين لما اتبعه البيزنطيون قبلهم^(٣).

وأما الأمر الثالث فيذكر الدكتور علي حسن الخربوطلي في كتابه «الإسلام وأهل الذمة»، أن السياسة التي سار عليها المسلمون في ختم الرقاب وقت تأدية الجزية - جرياً على ما كان متبعاً عند الرومان البيزنطيين - ليست صورة لاضطهاد أو إذلال، ولكنها وسيلة لمعرفة وتمييز من أدّى الضريبة ومن لم يؤدها، وخاصة أن الطباخة لم تكن قد ظهرت بعد، وكان من العسير تدوين إيصالات واضحة ثابتة، تثبت تأدية الجزية ولا يمكن تزييفها، وما زالت بعض الدول الإفريقية والآسيوية في القرن العشرين، تتبع هذه السياسة في الانتخابات، فيقومون بختم أيدي

(١) تاريخ اليعقوبي (١٣٠/٢) نقلاً عن الإسلام وأهل الذمة ص ٧١.

(٢) الخراج لأبي يوسف ص ١٤٠.

(٣) أهل الذمة في الإسلام ص ١٣٢، نقلاً عن الإسلام وأهل الذمة للخربوطلي.

الناخبين بنوع من الأختام لا تزول إلا بعد يومين أو أكثر، حتى لا يعطي صوته أكثر من مرة^(١).

• ملابس أهل الذمة وأزيائهم:

ومن هذه الشبهات التي ضخمها المستشرقون، ما يتعلق بملابس أهل الذمة وأزيائهم، وما روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، اشترط عليهم، ألا يتشبهوا بالمسلمين في ثيابهم وسروجهم ونعالهم، وأن يضعوا في أوساطهم أو على أكتافهم، شارات معينة تميزهم عن المسلمين، ويُنسب ذلك إلى عمر بن عبد العزيز أيضًا.

ومن المستشرقين المؤرخين من يتشكك في نسبة الشروط أو الأوامر، المتعلقة بالزني إلى الخليفة العادل عمر بن الخطاب؛ لأن كتب المؤرخين الأقدمين الموثوق بها، والتي عُنت بمثل هذه الأمور، لم تشمل عليها، كتب الطبري، والبلاذري، وابن الأثير، واليعقوبي، وغيرهم^(٢).

على أن الأمر أهون من أن يتكلف إنكاره وردّه، لو عُرفت دواعيه وأسبابه، وعُرفت الملابس التاريخية التي وُجد فيها.

فهو ليس أمرًا دينيًا يُتعبّد به في كلّ زمان ومكان، كما فهم ذلك جماعة من الفقهاء، وظنّوه شرعًا لازمًا، وهو ليس أكثر من أمر من أوامر السُلطة الشرعية الحاكمة، يتعلّق بمصلحة زمنية للمجتمع آنذاك، ولا مانع من أن تتغيّر هذه المصلحة في زمن آخر، وحال أخرى، فيلغى هذا الأمر أو يُعدّل.

(١) الإسلام وأهل الذمة للخربوطلي ص ٧٢.

(٢) المصدر السابق ص ٨٤، ٨٥.

لقد كان هذا التمييز بين الناس تبعًا لأديانهم أمرًا ضروريًا في ذلك الوقت، وكان أهل الأديان أنفسهم حريصين عليه، ولم يكن هناك وسيلة للتمييز غير الزيِّ، حيث لم يكن لديهم نظام البطاقات الشخصية في عصرنا، التي يسجّل فيها - مع اسم الشخص ولقبه - دينه، وحتى مذهبه، فالحاجة إلى التمييز وحدها، هي التي دفعت إلى إصدار تلك الأوامر والقرارات. ولهذا لا نرى في عصرنا أحدًا من فقهاء المسلمين، يرى ما رآه الأوّلون، من وجوب التمييز في الزي لعدم الحاجة إليه.

ويسرُّني أن أنقل هنا ما كتبه الدكتور الخربوطلي، في توضيح هذه القصة ودوافعها، فقد قال: «ونحن نرى أنه لو افترضنا جدلاً حقيقة هذه الأوامر الصادرة عن الخليفين، فقد كان هذا لا غبار عليه، فهو نوع من التحديد للملابس في نطاق الحياة الاجتماعية، للتمييز بين أصحاب الأديان المختلفة، وخاصة أننا في وقت مبكر من التاريخ، ليس فيه بطاقات تثبت الشخصية، وما تحمله عادة من تحديد الجنسية والدين والعمر وغير ذلك، فقد كانت الملابس المتميزة هي الوسيلة الوحيدة، لإثبات دين كل من يرتديها، وكان للعرب المسلمين ملابسهم، كما للنصارى أو اليهود أو المجوس ملابسهم أيضًا.

وإذا كان المستشرقون قد اعتبروا أن تحديد شكل ولون الثياب، هو من مظاهر الاضطهاد، فنحن نقول لهم: إن الاضطهاد في هذه الصورة يكون قد لحق بالمسلمين وأهل الذمة على السواء. وإذا كان الخلفاء ينصحون العرب والمسلمين بالألا يتشبهوا بغيرهم، فمن المنطقي أن يأمرُوا غير العرب وغير المسلمين ألا يتشبهوا بالعرب المسلمين»^(١).

(١) الإسلام وأهل الذمة ص ٨٦.

وناقش المؤرخ «ترتون» هذه المسألة أيضًا، وأبدى رأيه فيها فقال: كان الغرض من القواعد المتعلقة بالملابس: سهولة التمييز بين النصارى والعرب، وهذا أمر لا يرقى إليه الشك. بل نراه مقرّرًا تقريرًا أكيدًا عند كلٍّ من أبي يوسف^(١)، وابن عبد الحكم^(٢)، وهما من أقدم الكُتّاب الذين وصلت كتبهم إلينا، على أنه يجب أن نلاحظ أنه لم تكن ثمة ضرورة وقت الفتح، لإلزام النصارى بلبس معيّن من الثياب، يخالف ما يلبسه المسلمون، إذ كان لكل من الفريقين وقتذاك ثيابه الخاصة، وكان النصارى يفعلون ذلك من تلقاء أنفسهم، دون جبر أو إلزام، على أن الحاجة استلزمت هذه الفروض فيما بعد، حين أخذ العرب بحظّ من التمدّن، إذ حمل الإغراء الشعوب الخاضعة لهم على الاقتداء بهم في ملابسهم، والتشبه في ثيابهم.

ومهما يكن الرأي فإن كانت هذه الأوامر، التي تحدّد أنواع وأشكال الملابس حقيقية، فإنها لم توضع موضع التنفيذ، في معظم العصور التاريخية.

وهناك فرق بين وجود القانون، ومدى تطبيق هذا القانون، فقد انتهج معظم الخلفاء، والولاة المسلمين، سياسة تسامح وإخاء ومساواة، ولم يتدخلوا كثيرًا في تحديد ملابس أهل الذمة، ولم ترتفع أصوات مطلقًا بالشكوى أو الاحتجاج.

وهناك أدلة تاريخية تثبت هذه الحقائق التي ذكرناها، فقد كان الأخطل الشاعر النصراني «ت ٩٥هـ»، يدخل على الخليفة الأموي

(١) الخراج لأبي يوسف ص ١٤٠.

(٢) فتوح مصر لابن عبد الحكم ص ١٥١.

عبد الملك بن مروان، وعليه جبّة وحرز من الخز، وفي عنقه سلسلة بها صليب من الذهب، وتَنْفُض لحيته خمراً^(١)، ويحسن الخليفة استقباله، كما أن الاتفاقية التي وقعها المسلمون في سنة ٩٨هـ مع «الجراجمة» المسيحيين، الذين يسكنون المناطق الجبلية من بلاد الشام، تضمنت النص على أن يلبس الجراجمة لباس المسلمين^(٢).

تحدّث أبو يوسف عن لباس أهل الذمة وزيهم فقال: «لا يُترك أحد منهم يتشبه بالمسلمين في لباسه، ولا في مركبه، ولا في هيئته». واعتمد أبو يوسف في تفسير ذلك على قول عمر بن الخطاب: حتى يُعرف زِيُّهم من زي المسلمين^(٣). أي أنه لا اضطهاد في الأمر إنما هي وسيلة اجتماعية للتمييز، مثلما نرى اليوم في كلّ مجتمع حديث من تعدّد الأزياء، لكلّ طائفة أو أصحاب حرفة أو مهنة زيّ واحد يميزهم^(٤).

• حوادث الشغب والهيّاج على النصارى:

إن تاريخ التسامح الإسلامي مع أهل الأديان الأخرى، تاريخ ناصع البياض، وقد رأينا كيف عاش هؤلاء في غاية من الأمان والحرية والكرامة، باعتراف المؤرّخين المنصفين من الغربيين أنفسهم، ولكن قومًا لبسوا مسوح العلم يريدون أن يُقولوا هذا التاريخ ما لم يقله، ويحمّله ما لم يحمله، عنوة وافتعالًا. يصطادون في الماء العكر.

(١) الأغاني للأصفهاني (٤٣٠/٨)، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ. وفي النفس شيء من صحة هذا الخبر، ولا غرو فهو من أخبار (الأغاني) التي لا يُعوّل عليها كثيرًا. ولو صح لدل على تهاون الخليفة أكثر من دلالاته على تسامحه.

(٢) فتوح البلدان للبلاذري ص ١٦١.

(٣) الخراج لأبي يوسف ص ١٤٠.

(٤) أهل الذمة في الإسلام لترتون ص ١٢٢.

وفي سبيل هذه الغاية الشريرة، جهدوا جهدهم أن يُشوِّهوا تاريخ التسامح الإسلامي، الذي لم تعرف له الإنسانية نظيرًا. متذرعين بحوادث جزئية، قام بها بعض العوام أو الرعاع في بعض البلاد، وبعض الأزمان، نتيجة لظروف وأسباب خاصة، تحدث في كل بلاد الدنيا إلى يومنا هذا. من هذه الأسباب أن التسامح الإسلامي هيئاً لكثير من أهل الذمة، مراكز قوية في النواحي المالية والإدارية، فلم يحسنوا معاملة المسلمين، بل أظهروا التسلُّط والتعنت والجبروت.

وفي هذا يقول «متز»: وكانت الحركات التي يُقصد بها مقاومة النصارى، موجهة أولاً إلى محاربة تسلط أهل الذمة على المسلمين^(١).

ويقول أيضاً: إن أكثر الفتن التي وقعت بين النصارى والمسلمين بمصر - يعني في القرون الأولى - نشأت عن تجرُّب المتصرفين الأقباط^(٢). ومن الأسباب تضخم الثروات لدى كثير من غير المسلمين بصورة أثارت الجماهير المسلمة، التي كانت ترى - فيما يبدو لنا - أن جلَّ هذه الثروات جُمعت بغير حقٍّ، وأُخذت منها بطريق غير مباشر، فقد كان أكثرها من عطايا الخلفاء والولاة. فمشاعر السخط هنا أقرب إلى المشاعر الطبقية، منها إلى المشاعر الدينية.

لنأخذ هذا المثال الذي ذكره «أرنولد» في كتابه «الدعوة إلى الإسلام»: «رجل مسيحي من مدينة «الرُّها» يدعى «أثناس» اختاره عبد الملك بن مروان - الخليفة الأموي - ليكون مؤدباً لأخيه عبد العزيز، وقد رافق أثناس هذا تلميذه إلى مصر، عندما عُيِّن والياً عليها. ويبدو أنه

(١) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري (١٠٦/١).

(٢) المصدر السابق (١١٢/١).

استغل منزلته لدى الوالي، فجمع ثروة طائلة هناك، قيل: إنه امتلك أربعة آلاف من العبيد، كما ملك كثيرًا من الدور والبساتين، وكان الذهب والفضة عنده كأنها الحصى. على حدّ تعبير أرنولد.

وكان أولاده يأخذون من كلّ جندي دينارًا، عندما يتسلّم راتبه. ولما كان جيش مصر قد بلغ حينذاك «٣٠,٠٠٠» ثلاثين ألف جندي فإنه من الممكن أن تكون فكرة عن الثروة التي جمعها «أثناس» خلال الإحدى والعشرين سنة، التي قضاها في هذه البلاد»^(١).

ويقول السير «توماس و. أرنولد»: «وكثيرًا ما جمع الأطباء المسيحيون بوجه خاص ثروات ضخمة. ولقوا تكريمًا كبيرًا في بيوت العظماء. فجبريل الذي اتخذه الخليفة هارون الرشيد طبيبًا خاصًا، كان مسيحيًا نسطوريًا، بلغ إيراده السنوي «٨٠٠,٠٠٠» ثمانمائة ألف درهم من أملاكه الخاصة، فضلًا عن راتب قدره «٢٨٠,٠٠٠» درهم في السنة مقابل عنايته بمعالجة الخليفة. وكان الطبيب الثاني - وهو نصراني أيضًا - يتقاضى «٢٢٠٠٠» درهم في السنة، وكان المسيحيون يجمعون أموالًا وفيرة من احترافهم الصناعة والتجارة.

والواقع أن هذه الثروة هي التي طالما أثارت طمع الدهماء، الذي يقوم على الحسد. وهو شعور دفع المتعصبين من المسلمين، إلى انتهاز هذه الفرصة، لاضطهادهم وإيقاع الظلم بهم»^(٢).

ومن هذه الأسباب، أن بعض النصارى كانوا يبدون ارتياحًا إذا انتصر الروم النصارى على المسلمين، فيؤدّي ذلك إلى هياج العوام عليهم.

(١) الدعوة إلى الإسلام ص ٨١، ٨٢.

(٢) المرجع السابق ص ٨٢، ٨٣.

بل إن بعض النصارى في دمشق وبلاد الشام أظهروا السرور والشماتة والاستعلاء على مواطنيهم المسلمين، عندما انتصر التتار الوثنيون عليهم، وهم غزاة أجنب مشركون، حتى إنهم رشُّوا بعض المساجد بالخمير - التي يعتقد المسلمون نجاستها - نكاية لهم، ووقوفاً في صفِّ أعدائهم.

ولا ننكر أن هناك حكماً ظلموا أهل الذمة أو شددوا عليهم، ولكن مثل هذا يعتبر شذوذاً من القاعدة العامة في التسامح الإسلامي مع غير المسلمين، وفي الغالب أن هذا النوع من الحكام يظلم المسلمين قبل اليهود والنصارى، فإن الظالم لا يقف ظلمه عند حدِّ.

بل إن كثيراً من ظلام الحكام كان يرفق بأهل الذمة رعاية لذمتهم، على حين يقسو على أهل ملتهم من المسلمين ويحيف عليهم، حتى وجدنا الشيخ الدردير علامة المالكية وشيخ علماء عصره في مصر، يذكر عن أمراء زمانه: أنهم أعزُّوا أهل الذمة ورفعوهم على المسلمين. حتى يقول: ويا ليت المسلمين عندهم كمعشار أهل الذمة! وترى المسلمين كثيراً ما يقولون: ليت الأمراء يضربون علينا الجزية كالنصارى واليهود. ويتركوننا بعد ذلك كما تركوهم! ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] (١) اهـ.

• نصوص فهمت على غير وجهها:

ومن الناس من يستند إلى بعض النصوص الدينية من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، يفهمها فهماً سطحياً متعجلاً، مستدلاً بها على تعصُّب الإسلام ضد المخالفين له من اليهود والنصارى وغيرهم.

(١) الشرح الصغير للدردير المطبوع مع حاشيته للعلامة الصاوي (٣٦٩/١)، نشر دار المعارف.

ومن الأمثلة البارزة لهذه النصوص: الآيات التي جاءت تنهى عن موالاتة غير المؤمن، وهي كثيرة في القرآن الكريم، وذلك كقوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّهُ وَيُحَذِّرْكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨].

وقال تعالى في سورة النساء: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ [النساء: ١٤٤]، وقبل ذلك بآيات: ﴿بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الَّذِينَ يَنْخَدُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيْبَنُّونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا] [النساء: ١٣٨، ١٣٩].

وفي سورة المائدة يقول: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصْرَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [فترى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ] [المائدة: ٥١، ٥٢].

وفي سورة التوبة: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا ءِآبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنَّ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [التوبة: ٢٣].

وفي سورة المجادلة: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا ءِآبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وفي سورة الممتحنة: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِي وَعَدُوَكُمْ أَوْلِيَاءَ تَلْقَوْنَ إِلَيْهِمْ بِالْمُودَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ

رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمُودَةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿١﴾ [المتحنة: ١]، وفي السورة نفسها يقول تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُواكُمْ مِّنْ دِينِكُمْ وظَنَّهُرُوعَالَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُم مِّن يَتَوَلَّوْهُم فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المتحنة: ٩].

فهم بعض الناس من هذه الآيات وأمثالها، أنها تدعو إلى الجفوة والقطيعة والكراهية لغير المسلمين، وإن كانوا من أهل دار الإسلام، والموالين للمسلمين المخلصين لجماعتهم.

والحق أن الذي يتأمل الآيات المذكورة تأملاً فاحصاً، ويدرس تواريخ نزولها وأسبابه وملاساته، يتبين له ما يأتي:

أولاً: إن النهي إنما هو عن اتخاذ المخالفين أولياء، بوصفهم جماعة متميزة بديانتها وعقائدها وأفكارها وشعائرها، أي بوصفهم يهوداً أو نصارى أو مجوساً أو نحو ذلك، لا بوصفهم جيراناً أو زملاءً أو مواطنين. والمفروض أن يكون ولاء المسلم للأمة المسلمة وحدها، ومن هنا جاء التحذير في عدد من الآيات من اتخاذهم أولياء: ﴿مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾. أي أنه يتوَدَّد إليهم ويتقَرَّب لهم على حساب جماعته.

ولا يرضى نظام ديني ولا وضعي لأحد من أتباعه، أن يدع جماعته التي ينتسب إليها، ويعيش بها، ليجعل ولاءه لجماعة أخرى من دونها. وهذا ما يعبر عنه بلغة الوطنية بالخيانة.

ثانياً: إن المادة التي نهت عنها الآيات، ليست هي مادة أي مخالف في الدين، ولو كان سلمًا للمسلمين وذمة لهم، إنما هي مادة من آذى المسلمين وحادَّ الله ورسوله. ومما يدلُّ على ذلك:

«أ» قوله تعالى في سورة المجادلة: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]. ومحادة الله ورسوله
ليست مجرد الكفر بهما، بل محاربته دعوتهما، والوقوف في وجهها،
وإيذاء أهلها.

«ب» قوله تعالى في مستهل سورة الممتحنة: ﴿تَلْقَوْنَ إِيَّهِمْ بِالْمُؤَدَّةِ وَقَدْ
كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١].
فالآية تعلل تحريم الموالاتة أو الإلقاء بالمؤدة إلى المشركين بأمرين
مجتمعين: كفرهم بالإسلام، وإخراجهم للرسول والمؤمنين من ديارهم
بغير حق.

«ج» قوله تعالى في نفس السورة: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي
الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨، ٩].
فقسّم المخالفين في الدين إلى
فريقين:

فريق كان سلمًا للمسلمين، لم يقاتلهم في الدين، ولم يخرجهم من
ديارهم، فهؤلاء لهم حق البرّ والإقسط إليهم.

وفريق اتخذوا موقف العداوة والمحادة للمسلمين - بالقتال أو
الإخراج من الديار، أو المظاهرة والمعاونة على ذلك - فهؤلاء يحرم
موالاتهم. مثل مشركي مكة، الذين ذاق المسلمون على أيديهم الويلات.
ومفهوم هذا النص أن الفريق الآخر لا تحرم موالاته.

ثالثًا: إن الإسلام أباح للمسلم التزوّج من أهل الكتاب، والحياة
الزوجية يجب أن تقوم على السكون النفسي والمؤدة والرحمة، كما دلّ

على ذلك القرآن في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١]. وهذا يدل على أن مودة المسلم لغير المسلم لا حرج فيها، وكيف لا يواد الرجل زوجته إذا كانت كتابية؟ وكيف لا يواد الولد جده وجدته وخاله وخالته إذا كانت أمه ذمية؟

رابعاً: إن الحقيقة التي لا شك فيها أن الإسلام يؤكد إعلاء الرابطة الدينية على كل رابطة سواها، سواء أكانت رابطة نسبية أم إقليمية أم عنصرية أم طبقية، فالمسلم أخو المسلم، والمؤمنون إخوة، والمسلمون أمة واحدة، يسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم. والمسلم أقرب إلى المسلم من أي كافر، ولو كان أباه أو ابنه أو أخاه.

وهذا ليس في الإسلام وحده. بل هي طبيعة كل دين، وكل عقيدة، ومن قرأ الإنجيل وجده يؤكد هذا المعنى في أكثر من موقف.

* * *





الفصل السابع

مقارنات

مَن أراد أن يعرف فضل التسامح الإسلامي، ويعرف سماحة المسلمين على بصيرة، فليقرأ ماذا فعلته الأديان والعقائد الأخرى مع مخالفيها على مدى التاريخ، فالضد يُظهر حسنه الضد.

بل ليقراً ثم يقرأ موقف أصحاب العقائد اللادينية الحديثة، ودعاة «الأيديولوجيات» الانقلابية في القرن العشرين، ليرى ماذا فعلوا بخصومهم؟ وكيف عاملوا ويعاملون مخالفيهم في المذهب والاتجاه؟! بل ماذا صنعوا ويصنعون بزملائهم في الفكرة، ورفقائهم في الكفاح، إذا خالفوا عن رأيهم، أو فكروا غير تفكيرهم؟!

أجل، ليقراً بإمعان ماذا سجّل التاريخ للمسلمين حينما فتحوا الأندلس، ثم ماذا سجّله لخصومهم الإسبان من النصراري، حينما قُدّر لهم أن ينتصروا عليهم، بعد ثمانية قرون عمروا فيها بلاد الأندلس بالعلم والنور، وأقاموا فيها حضارة باهية بها التاريخ.

ليقرأ ويدرس كيف يعيش المسلمون في عصرنا هذا - عصر النور والحضارة والأمم المتحدة والمحافل الدولية، وحقوق الإنسان - في البلاد التي تحكمها حكومات نصرانية متعصبة أو شيوعية ملحدة، أو هندوسية متزمتة؟!

لينظر إلى المسلمين في الحبشة مثلاً، وما يقاسونه من عنت واضطهاد وإهدار للحقوق الإنسانية، مع أنهم يُكوّنون أغلبية السكان، ولهم أقاليم إسلامية خالصة لا يشاركون فيها غيرهم^(١).

ولينظر كذلك إلى المسلمين في روسيا^(٢) أو يوغوسلافيا أو الصين أو غيرها من البلاد الاشتراكية الماركسية.

إن المسلمين يُكوّنون في بعض الجمهوريات في روسيا، وبعض الأقاليم في يوغوسلافيا والصين، أكثرية ساحقة في عدد السكان، ومع هذا يمنعون من أداء ما يعتقدون وجوبه كالصلوات الخمس، والحج إلى بيت الله الحرام، والتفقه في الدين، وإنشاء المساجد، التي تقام فيها شعائر الإسلام، والمعاهد التي تمد هذه المساجد بالأئمة والمعلمين والخطباء، وأن يحكموا أنفسهم بشريعة ربّهم، التي يؤمنون بوجوب التحاكم إليها دون غيرها.

أجل، إن المنصف لا يتبيّن قيمة ما قدمه الإسلام للإنسانية في مجال التسامح مع المخالفين في الدين، ما لم يدرس ماذا قدّمته العقائد أو «الأيدولوجيات» العلمانية المعاصرة، والعقائديون الجدد في هذا الباب.

إن القسوة والاضطهاد، والتعذيب والتنكيل، والتشريد والتقتيل، والإبادة الجماعية، والإرهاب المستمر، لن يسمح له بالبقاء. كل هذا

(١) انظر كتاب: مأساة الإسلام الجريح في الحبشة، وكذلك التقرير الذي كتبه طالبان أزهريان من الحبشة عن وضع المسلمين هناك، ونشره الشيخ محمد الغزالي في (كفاح دين)، تحت عنوان: ذئاب الحبشة تنهش الإسلام ص ٥٢ - ٦٩، نشر نهضة مصر، ٢٠٠٥م. وراجع: إريتريا والحبشة، في سلسلة مواطن الشعوب الإسلامية للأستاذ محمود شاكر، نشر مكتبة الأقصى، عمان.

(٢) انظر: الإسلام في وجه الزحف الأحمر للشيخ محمد الغزالي ص ١٠٣ - ١٤٠، فصل: أحوال المسلمين في الاتحاد السوفيتي، نشر مكتبة الأمل، الكويت.

لا يقع شذوذاً أو فلتة، أو نزولاً على حكم الضرورة، بل إن العنف والاضطهاد الوحشي للمخالفين، يمثل سياسة ثابتة دائمة، قائمة على فلسفة نظرية، لا تكتفي بتبرير العنف فقط، بل توجهه وتحتمه^(١)، وتجعله من فرائض الثورة والثورية ولوازمها، وزعموا أن هذا العنف من خصائص كل دعوة انقلابية في الماضي والحاضر، دينية أو غير دينية، وجعلوا موقف الإسلام المتميز. ولكي يكون العنف عنفاً انقلابياً ناجحاً يجب أن يستخدم باستمرار وحِدَّة وثبات وقسوة.

ومما قاله أحد الدارسين للأيدولوجية اللادينية الحديثة: «يَتَّخِذ العنف عادة قبل الاستيلاء على الدولة شكلاً فردياً يكون هدفه - كما حدده الفوضويون، وفي طليعتهم الفوضوية الروسية - التهويل وتفكيك السُّلطة، عن طريق الخوف، وإعداد الطريق بذلك للخطوة التالية، ألا وهي الاستيلاء على الدولة.

ولكن بعد الاستيلاء على الدولة يتحول هذا العنف إلى عنف جماعي هدفه ترسيخ السُّلطة وتثبيتها بدلاً من تفكيكها، فبينما يتجه العنف الفردي إلى أفراد في مراكز رئيسية حساسة، يتجه العنف الجماعي الانقلابي الجديد صوب الشعب ككل، أو صوب جماعة معينة. إن

(١) تقوم فلسفة الثوريين من الشيوعيين وأمثالهم، على أن العنف في ذاته ضروري للثقف الانقلابي، ولرعاية (الديناميك) الثوري، وحفظ نقاء وصفاء هذا الديناميك. الحركة - كما قالوا - تعتمد العنف هنا كي تهز أو تحرك الشعب من سباته، وكي تحرضه دائماً على الحركة، وكي تشحذ وجدانه الثوري. العنف يعني وضع الثورة أمام الشعب بشكل مستمر، كي لا يغفو الشعب أو تغيب الثورة عن وعيه وضميره، إنه - بعبارة أخرى - وسيلة في منع الشعب من اجترار الثروة كجزء من تقليد، وبطريقة غير واعية، إذ يعني ذلك موت الثروة! الأيدولوجية الانقلابية د. نديم البيطار ص ٧٠١، فصل: العنف الانقلابي، نشر المؤسسة الأهلية للطباعة، بيروت، ط ١، ١٩٦٤م.

الهدف من العنف الثاني ليس اعتماد الخوف فقط، بل إزالة العدو من الوجود، كي ينسجم المجتمع مع المذهب الجديد»^(١).

«ولقد ارتكب الشيوعيون في روسيا من الفظائع والمذابح، عند القيام بثورتهم وبعدها ما لا يخطر ببال، وما يفوق كل خيال. حتى إن بعض معاوني «لينين» - مؤسس الدولة الشيوعية الأولى في هذا العصر - أخذوا يتذمرون من التضحيات الكبرى بالدماء والأرواح، التي نتجت عن الحرب الأهلية، فلما كَلَّموه في ذلك كان جوابه بكل بساطة: ليس للأمر أهمية أبدًا، إن مات ثلاثة أرباع الشعب، إن ما يهمنا هو أن يصبح الربع الباقي شيوعيًا»^(٢)!

أما ما وقع في عهد «ستالين» من مجازر وفظائع، وما شهده الشعب من حمامات الدم، وحملات التطهير المتلاحقة، فحدث ولا حرج، وقد جرت به أنهار الصحف، وتناقلته أنباء العالم في عهد «خروتشوف»، ولا يتسع المجال لذكر نماذج منه^(٣).

الحقيقة المهمة هنا: أن دعاة العنف الثوري حديثًا يستندون في تبرير عنفهم وقسوتهم ضد مخالفيهم إلى ما حفل به تاريخ الأديان قديمًا من تنكيل واضطهاد وإبادة ضد مَنْ لا يدين بها، ويركزون خاصة على تاريخ المسيحية، طوال العصور الوسطى، ومنذ نشأتها.

قالوا: إن العنف الجماعي المنظم الذي لجأ إليه الشيوعيون والنازيون إنما استوحاه «تروتسكي» و«هتلر» وغيرهما من مدارس مسيحية، وفي طليعتها مدرسة اليسوعيين، ومحاكم التفتيش، والحركات الألفية.

(١) انظر: الأيديولوجية الانقلابية ص ٧٠٦، ٧٠٧.

(٢) المصدر السابق ص ٦٨٨.

(٣) انظر: خطاب الرفيق خروتشوف في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي، ترجمة ماهر نسيم وتقديم الأستاذ عباس العقاد، نشر مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة الرسالة.

إن المسيحية التي تدعو إلى المحبة والسلام، والتي قاست ألواناً من الاضطهاد والتنكيل إبان نشوئها وضعفها، لم تلبث - حين ملكت زمام السُلطة وقامت لها دولة - أن أنزلت بالمخالفين لها من ضروب العنف، وصنوف القسوة والعذاب ما تقشعر لحدوثه الأبدان.

يذكر الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده في كتاب «الإسلام والنصرانية»: أن الكنيسة الإسبانية غضبت لانتشار فلسفة ابن رشد وأفكاره، وخصوصاً بين اليهود، فصبت جام غضبها على اليهود والمسلمين معاً. فحكمت بطرد كلّ يهودي لا يقبل المعمودية، وأباحت له أن يبيع من العقار والمنقول ما يشاء. بشرط ألا يأخذ معه ذهباً ولا فضة، وإنما يأخذ الأثمان عروضاً وحوالات. وهكذا خرج اليهود من إسبانيا تاركين أملاكهم لينجوا بأرواحهم، وربما اغتالهم الجوع ومشقة السفر، مع العدم والفقر.

وحكمت الكنيسة كذلك سنة «١٠٥٢م» على المسلمين «أعداء الله!»، بطردهم من إشبيلية وما حولها إذا لم يقبلوا المعمودية، بشرط ألا يذهبوا في طريق يؤدي إلى بلاد إسلامية! ومن خالف ذلك فجزاؤه القتل^(١)!

ولم يكن اضطهادها موجهاً إلى الوثنيين والمخالفين في الدين فحسب، بل موجهاً إلى المسيحيين الذين لهم رأي أو مذهب يخالف مذهب الحكّام، أو مذهب الكنيسة المعتمدة لديهم.

والذين قرؤوا تاريخ المسيحية يعرفون ماذا جرى للعالم المصري «آريوس» وأتباعه، الذين عارضوا القول بالوهية المسيح، في مجمع نيقية المشهور «٣٢٥م»، وكيف قرّر هذا المجمع - بعد أن طرد من أعضائه كلّ

(١) الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية للأستاذ الإمام محمد عبده ص ٣٦، ٣٧، نشر دار الحدائث، ط ٣، ١٩٨٨م.

المعارضين؛ وهم الأكثرية - إدانة «آريوس» وإحراق كتاباته، وتحريم اقتنائها، وعزل أنصاره من كلِّ الوظائف، ونفيهم، والحكم بالإعدام على كلِّ مَنْ أخفى شيئاً من كتابات «آريوس» ومَنْ أيَّد مذهبه.

وباستمرار الاضطهاد للداعين إلى التوحيد، اختفوا تماماً من المجتمعات المسيحية، ولم يبقَ لدعوتهم أثر.

يقول بعض الكُتَّاب: «إن الاختلافات اللاهوتية بين المسيحيين، في تفسير بعض أقوال أو مبادئ التوراة، كانت تؤدِّي إلى قتال يحصدهم حصداً. أن يشتق الروح القدس من الأب والابن، أو من الابن وحده! أو أن يكون الخبز والنبذ جسداً ودمًا أو لا يكونا! أو أن يكون المسيح ذا طبيعتين أو لا يكون؛ طبيعة إنسانية وطبيعة إلهية... إلخ. كانت كلها مماحكات مات الناس في الدفاع عنها، والخصام حولها بعشرات الألوف، وعذَّب المؤمنون بعضهم بعضاً في سبيلها، بأشد أنواع التعذيب»^(١).

ولما ظهر مذهب البروتستانت في أوروبا - على يد «لوثر» وغيره - قاومت الكنيسة الكاثوليكية أتباع هذا المذهب، بكلِّ ما أوتيت من قوَّة، وعرف تاريخ الاضطهاد مذابح بشريَّة رهيبة، من أهمها مذبحه باريس «في ٢٤ أغسطس عام ١٥٧٢م»، التي دعا فيها الكاثوليك البروتستانت ضيوفاً عليهم في باريس، للبحث في تسوية تُقَرِّب بين وجهات النظر، فما كان من المضيفين إلا أن سطوا على ضيوفهم تحت جنح الليل، فقتلوهم خيانة وهم نيام! فلما طلع الصباح على باريس، كانت شوارعها تجري بدماء هؤلاء الضحايا! وانهالت التهاني على «تشارلز التاسع» بغير حساب من البابا، ومن ملوك الكاثوليك وعظمائهم!

(١) الأيديولوجية الانقلابية ص ٧١٤.

والعجيب أن البروتستانت لما قويت شوكتهم، قاموا بدور القسوة نفسه مع الكاثوليك، ولم يكونوا أقل وحشية منهم^(١).

لقد قال «لوثر» لأتباعه: «من استطاع منكم فليقتل، فليخنق، فليذبح، سرًا أو علانية، اقتلوا واخنقوا، واذبخوا، ما طاب لكم، هؤلاء الفلاحين الثائرين»^(٢).

لم يكن من الغريب أن تنطوي الحروب الدينية في أوروبا على الفظائع التي ميّزتها. يذكر «فيارك» أن الحرب الدينية الثلاثينية قضت حرفيًا في ألمانيا وحدها، على أكثرية الشعب الألماني بين قتل وجوع، وحرقت معظم مدنها المزدهرة، وحوّلتها إلى رماد!

أما الحملات الصليبية فإن القرن العشرين بتجاربه الانقلابية - على ما فيها من وحشية كالانقلاب الشيوعي والنازي - يعجز أمام فظائعها التي كانت تقترفها ضد المسيحيين أنفسهم، فبعضها كان يحرق الأرض بأجساد ضحاياها من المارقين كطريقة تسميد الأرض!

ويذكر «فيدهام» أن هذه الحروب كانت مليئة بالفظائع؛ لأن رجال اللاهوت «الطيبين» كانوا مستعدين دائمًا أن يضعوا الزيت على النار، وأن يحيوا وحشية الجنود، عندما يساورهم أي تردد أو ضعف؛ فقد يكون الجنود قساة، ولكنهم كانوا يميلون في بعض الأحيان إلى الرحمة، أما رجال اللاهوت فاعتبروا الاعتدال والرحمة نوعًا من الخيانة^(٣)!

(١) انظر: مقارنة الأديان: المسيحية د. أحمد شلبي ص ٦٨، نشر مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط ٤، ١٩٧٣م.

(٢) الأيديولوجية الانقلابية ص ٧١٠.

(٣) المرجع السابق ص ٧١٦.

يتحدث أحد الكُتَّاب عن موقف المسيحية في العصور الوسطى، فيقول: «كان القصد الأعلى للمسيحية كقصد كل أيديولوجية انقلابية، إنشاء عالم مسيحي جديد، ليس فيه سوى المؤمنين.

كان الإيمان «المسيحي» شرطًا جوهريًا، كي يصبح الفرد عضوًا في مجتمع القرون الوسطى، وكان ضروريًا كي يصبح الفرد مواطنًا. لهذا بقي الوثني أو اليهودي أو المسلم خارج المجتمع. لم يكن وضعهم الحقوقي الحد الأدنى من حقوق المواطنة فقط، بل برز في إلغائها إلغاءً تامًا.

ففي ابتداء الأمر كانت تحقق انتشارها، وتعمل في سبيل هذا القصد، عن طريق السيف والقتل، فإما الموت أو العمادة، ولكنها - فيما بعد - أخذت تعتمد على عنصر التبشير، تحاول عن طريقه تحقيق القصد ذاته.

كانت الحركات الصليبية مثالًا حيًا لهذا الامتداد. فهي من القرن الحادي عشر حتى القرن الرابع عشر، وخصوصًا في تجمعاتها الجماهيرية، لم ترَ أي سبب يمنع تحقيق قصدها، وتحويل العالم كله إلى عالم مسيحي، عن طريق إفناء الشعوب غير المسيحية. يتضح ذلك في أحد مقاطع أغنية «رولان»، التي تعبر عن روح الحملة الصليبية الأولى، حيث ترى أن الكفرة يُرغمون على العمادة، ومن يقاوم يُقتل شنقًا أو حرقًا أو ذبحًا!

لم تتجه الحملات الصليبية ضد المسلمين فقط، ولكنها اتجهت في أوروبا أيضًا، ضد كل من حدثته نفسه بالخروج أو بالانحراف عن الكنيسة، ففي الحملة ضد الألبيجنس والوالدنس والكثاريين^(١) مثلًا - في القرنين الثاني عشر والثالث عشر - كانت الكنيسة تحاول إفناءهم إغناءً تامًا، وهذا ما حققته فعلاً، فقتلت وحرقت وشنقت الرجال والنساء والأطفال بشكل جماعي.

(١) Cathartics, Waldenses, Aibigenses.

يذكر «بوري» في هذا الشأن بأن الأمر المهم، هو أن الكنيسة أدخلت في القانون العام الأوربي: المبدأ القائل بأن الملك أو الأمير يستطيع أن يمارس سلطته على أساس واحد، وهو إفناء فرق الخارجين على الكنيسة، فإن تجاسر أحد على التردد أرغمته الكنيسة على الطاعة، بجعل امتيازاته وأراضيه ملكًا لأي فرد تستطيع الكنيسة أن توجهه لمهاجمته وتأديبه.

وفي مكان آخر من دراسته يفسر اضطهاد روما للمسيحيين، يعود إلى تعصب المسيحية، وإلى نقضها لجميع الأديان الأخرى، وإلى عدائها لجميع أشكال الإيمان خارج إيمانها، وإلى الاعتقاد بأن فوزها يعني إزالة جميع العقائد.

هذه الظاهرة جعلت «وليم جيمس» يقرر أن العالم لم يعرف الاضطهاد الديني على نطاق واسع، قبل ظهور الأديان الموحدة؛ كانت المسيحية في الواقع أول مذهب ديني في العالم وجد خاصته في التعصب، والذي كان يقضي بإفناء خصومه.

كانت حرب الكنيسة ضد حركات الانشقاق الديني دائمًا، عندما كانت الكنيسة قادرة على ذلك، حرب إفناء. ثم كانت بعض هذه الطوائف المنشقة، ترغب في أن تكون حربها هي الأخرى، حرب إفناء لجميع أتباع الكنيسة.

إن المسيحية ممثلة بكنيستها كانت تدفع قضيتها - من ناحية - ضد «الوثنيين» في الخارج، ومن ناحية أخرى ضد «المارقين» في الداخل، فتنظم حملات الإفناء الصليبية ضد الأوثنيين، ومحاكم التفتيش ضد الآخرين!

كان الحرق «الإحراق» عقاب جميع الفرق المنشقة، فإن ندم أحدهم فاعترف بخطيئته وتاب، يُحكم عليه بالسجن المؤبد، وكان الحجز

يصيب جميع أملاك الكافر وأولاده حتى الجيل الثاني، وكانوا لا يُعتبرون أهلاً لأي منصب أو مركز، إلا إذا وشوا بأبيهم أو بكافر آخر. والعقاب ذاته كان يصيب كل من يساعد الكفار بأي شكل.

لم يكن الموتى أنفسهم في منجى، إذ كانت المحاكم تأمر بنش وحرق جثث من ترى أنهم كانوا كفرة. وقد بلغ التشجيع على الوشاية بالغير درجة لم يبلغها في الانقلابات الحديثة!

ذكر «لي» في دراسته الكلاسيكية، حول محاكم التفتيش في القرون الوسطى: أن جميع المحاكم والقضاة في الحاضر والمستقبل، كانوا ملزمين بأن يقسموا على إزالة كل الذين تعتبرهم الكنيسة كفرة، وإلا فإنهم يخسرون مراكزهم، إن أي حاكم زمني يهمل لعام واحد - بعد دعوة الكنيسة بأن ينظف الأرض التي يملكها من الكفرة - تصبح أرضه من حق كل من يفني الكفرة ويقضي عليهم.

جند «مرسوم الإيمان» - الذي اعتمده محاكم التفتيش في متابعة المارقين - الشعب كله في خدمة المحاكم، وفرض على كل فرد أن يشي بالغير، وأن ينبئها بأي عمل كافر أو مارق^(١).

ويقول الشيخ محمد عبده عن محاكم التفتيش: لقد اشتدت وطأة هذه المحكمة، حتى قال أهل ذلك العهد: يقرب من المحال أن يكون الشخص مسيحياً، ويموت على فراشه!

ويقول: لقد حكمت هذه المحكمة من يوم نشأتها «سنة ١٤٨١م حتى سنة ١٨٠٨م»، على «٣٤٠,٠٠٠» نسمة منهم «٢٠٠,٠٠٠» أحرقوا أحياء^(٢).

(١) الأيديولوجية الانقلابية ص ٥٨٦ - ٥٨٨.

(٢) الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية للإمام محمد عبده ص ٤٨.



لم يكن هذا الموقف جديدًا في المسيحية، لأن انتشارها في عصورها الأولى، كان يتم عادة عن طريق تخيير الغير بينها وبين السيف.

يذكر «بريفولت» أن تقدير المؤرخين للناس الذين قتلتهم المسيحية في انتشارها - أي في أوروبا - يتراوح بين سبعة ملايين كحد أدنى، وخمسة عشر مليونًا كحد أعلى^(١).

إن فظاعة هذا العدد تتضح لنا عندما نذكر أن عدد سكان أوروبا آنذاك كان جزءًا ضئيلاً فقط من سكانها اليوم.

كانت الفظائع والمذابح التي قام بها المسيحيون ضد خصومهم تجد لها سندًا في التوراة التي تقول في شأن هؤلاء الخصوم: «أهدموا معابدهم، واقدفوا أعمدتها إلى النار، وأحرقوا جميع صورها»^(٢). كما توصي التوراة بتحريق المدن بعد فتحها، وقتل كل من فيها من رجال ونساء وأطفال.

وكان الذين يقومون بتلك العمليات الوحشية، يزعمون لأنفسهم أنهم يتقربون إلى الله، وينفذون إرادته، ويعجلون لأعدائه بعض النعمة، التي تنتظرهم في الآخرة. عبّرت عن ذلك ملكة إنجلترا - الكاثوليكية - في القرن السادس عشر «ماري» حين أعلنت مرة: «بما أن أرواح الكفرة سوف تُحرق في جهنم أبدًا، فليس هناك أكثر شرعية من تقليد الانتقام الإلهي، بإحراقهم على الأرض»^(٣).

* * *

(١) الأيديولوجية الانقلابية ص ٧١٥.

(٢) سفر التثنية (٣/١٢).

(٣) الأيديولوجية الانقلابية ص ٧١٤.





خاتمة



أحسب أنه قد تبين لنا - بعد هذه الدراسة الموثقة المستمدة من شريعة الإسلام وتاريخه: أن التسامح الإسلامي مع غير المسلمين من أهل الأديان الأخرى، حقيقة ثابتة، شهدت بها نصوص الوحي، من الكتاب والسنة، وشهد بها التاريخ الناصع منذ عهد الخلفاء الراشدين، ومن بعدهم من الأمويين والعباسيين والعثمانيين والمماليك وغيرهم، في شتى أقطار الإسلام، وشهد بها الواقع الماثل في بلاد العالم الإسلامي كله، حيث تتجاور فيه الجوامع والكنائس، وتُسمع صيحات الأذان ودقات النواقيس، وتعيش الأقليات غير المسلمة ناعمة بالأمان والاستقرار والحرية في ممارسة حقوقها المدنية والدينية، على حين تعيش الأقليات الإسلامية - بل الأكثريات في بعض الأحيان - في كثير من دول آسيا وإفريقيا وأوروبا، مضطهدين مقهورين، لا يُسمح لهم أن يقيموا ديناً، أو يملكوا دنيا.

نحن لا ندعو إلى المعاملة بالمثل، لأن ديننا ينهانا أن نأخذ مواطنينا من غير المسلمين، بذنب أبناء ملتهم في بلاد أخرى، ولا ناقة لهم معهم ولا جمل، كيف وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا نُزِرْ وَأَزْرَةٌ وَزَرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤].

ولكننا نعجب كلَّ العجب أن يكون هذا هو موقف الإسلام الواضح الصريح مع غير المسلمين، ثم نجد من الكتّاب الغربيين من

يُشوه هذا الموقف الناصع، ومَن يفترى على الحق والتاريخ والواقع، ويتهّم الإسلام والمسلمين زورًا، بالتعصب ضد مَن خالفهم من أهل الذمة.

حتى «اليونسكو» الهيئة التي يُفترض فيها العالمية والحياد، والتي تشترك فيها وتسهم في الإنفاق عليها بسخاء، دول إسلامية وعربية، تخرج كتابًا في تاريخ البشرية، تتحدّث فيه عن الإسلام وتاريخه، فتدقُّ على هذا الوتر، وتمشي في هذا الدرب المظلم، وتتهّم الإسلام بما هو بريء منه براءة الذئب من دم ابن يعقوب. كما يقولون.

كما أن هناك مَن يستغل فكرة التسامح هادفًا إلى «تميع» الأديان، وحل عُرا الاعتزاز بها، والالتفاف من حولها، وإطفاء حرارة الإيمان الديني بدعوى التسامح أو الوطنية أو القومية، أو غيرها من المفاهيم.

نحن دعاة تسامح؛ لأن ديننا نفسه يأمرنا به، ويدعونا إليه، ويربينا عليه. ولكن ليس معنى التسامح أن نتنازل عن ديننا، إرضاءً لأحد كائنًا مَن كان، فهذا ليس من التسامح في شيء. إنما هو إعراض عن الدين أو كفر به، إيثارًا للمخلوق على الخالق، وللهوى على الحق. ونحن لا نلزم غيرنا بترك دينه، حتى يطالبنا بترك ديننا.

ليس من التسامح أن يُطلب من المسلم «تجميد» أحكام دينه، وشريعة ربّه، وتعطيل حدوده، وإهدار منهجه للحياة، من أجل الأقليات غير المسلمة، حتى لا تقلق خواطرها، ولا تتأدّى مشاعرها.

ولا أدري ما الذي يقلق المسيحي أو اليهودي من قطع يد السارق، مسلمًا كان أو غير مسلم، ومن جلد القاذف أو الزاني أو السكران، ومن غير ذلك من الأحكام والحدود؟

إن المسلم يتلقَى هذه الأحكام على أنها «دين» يتعبّد به، ويتقرب إلى الله تعالى بتنفيذه، وغير المسلم يأخذها على أنها «قانون دولة» ارتضته أغلبيتها.

ليس من التسامح في شيء أن تقوم العلاقات - بين المسلمين والمسيحيين مثلاً - على النفاق الزائف المكشوف، الذي يُعلي الرابطة الوطنية أو القومية على الرابطة الدينية، مع مخالفة هذه الفكرة مخالفة صريحة، لما في الإسلام والمسيحية معاً.

إنما ينبغي أن يقوم التسامح على ما أمر به الدينان، من حسن الجوار، وحبّ الخير للجميع، ووجوب العدل مع الجميع.

والقول الذي يردّه دعاة الوطنية العلمانية: «الدين لله، والوطن للجميع». قول لا معنى له، ويمكن أن نقلب هذه العبارة على كلّ الوجوه، فنقول: الدين لله، والوطن لله، أو الدين للجميع والوطن للجميع، أو الدين للجميع والوطن لله.

فلندع هذه العبارات الرجراجة، التي لا تعطي مفهوماً محدّداً، ولا تحلّ إشكالاً، أو تقيم حُجّة.

ليس من التسامح في شيء أن نذيب الفوارق الأساسية بين الأديان، فيتساوى التوحيد والتثليث، والمنسوخ والناسخ، فمثل هذه الأفكار تأتي بعكس ما يُراد منها، ولهذا تُبَعّد ولا تُقَرَّب، وتُفَرِّق ولا تُجَمِّع، وتهدم ولا تبني.

إن كلّ دين له مقوماته الجوهرية، وخصائصه الذاتية، فلا يجوز إغفال هذه المقومات والخصائص من أجل مجاملات سطحية، أو كسب معارك وهمية.



فليكن هذا واضحًا للمسلمين ولغير المسلمين جميعًا. ولننادِ الجميع بما نادى به القرآن الكريم أهل الكتاب: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

والله يقول الحقّ وهو يهدي السبيل.

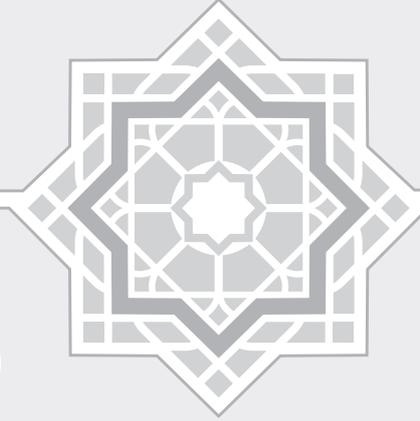
* * *



مَوْسُوعَةُ الْأَعْمَالِ الْكَامِلَةِ

لِسَمَاحَةِ الْإِمَامِ

يُوسُفَ الْقُرْظَبَاوِيِّ



الفهارس العامة



- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
- فهرس الموضوعات.

يوسف القرظباوي







فهرس الآيات القرآنية الكريمة



| رقم الصفحة | رقم الآية | الآية |
|----------------------|-----------|---|
| سورة البقرة | | |
| ٨٧ | ٧٤ | ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ |
| ٦٩ | ١٩٠ - ١٩٣ | ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعَدُّوا... ﴾ |
| ٧٠ | ٢١٦ | ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَكُمْ ﴾ |
| ٨٧ | ٢٥٤ | ﴿ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ |
| ٦٨ ، ٣٠ ، ٢٩ | ٢٥٦ | ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾ |
| ٧٧ | ٢٧٢ | ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ... ﴾ |
| سورة آل عمران | | |
| ١١١ ، ١١٠ | ٢٨ | ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ... ﴾ |
| ١٣٠ ، ٦٦ ، ٤ | ٦٤ | ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ... ﴾ |
| ٨٥ | ١٠٣ | ﴿ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾ |
| ٣٦ | ١١٨ | ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةَ مَنْ دُونِكُمْ... ﴾ |

| رقم الصفحة | رقم الآية | الآية |
|---------------------|-----------|--|
| سورة النساء | | |
| ٨٤ | ١ | ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ آتِفُوا رَبُّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا...﴾ |
| ٦٩ | ٩٠ | ﴿فَإِنْ اعْتَرَفْتُمْ فَلَمْ يُقْبَلُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ...﴾ |
| ٤١ | ١٣٥ | ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ...﴾ |
| ١١٠ | ١٣٩ ، ١٣٨ | ﴿بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا...﴾ |
| ١١٠ | ١٤٤ | ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نَتَّخِذُوا الْكٰفِرِينَ اَوْلِيَآءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ...﴾ |
| سورة المائدة | | |
| ٤ | ٢ | ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ اَنْ صَدُّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ...﴾ |
| ١٧ | ٥ | ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ اٰتُوا الْكِنْبَ حِلُّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلُّ لَهُمْ...﴾ |
| ٨٤ ، ٤١ | ٨ | ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ...﴾ |
| ٨٧ | ١٣ | ﴿فِيْمَا نَقَضْتُمْ مِيْثَاقَهُمْ لَعْنَتُهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوْبَهُمْ قٰسِيَةً﴾ |
| ٥٨ ، ٤ | ٤٢ | ﴿فَإِنْ جَاءَوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ اَعْرِضْ عَنْهُمْ...﴾ |
| ٥٨ | ٤٩ | ﴿وَأِنْ اَحْكَم بَيْنَهُمْ يَمَا اَنْزَلَ اللهُ وَلَا تَتَّبِعْ اَهْوَاءَهُمْ﴾ |
| ١١٠ | ٥٢ ، ٥١ | ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصْرٰنِيَّ اَوْلِيَآءَ...﴾ |
| سورة الأنعام | | |
| ١٢٧ | ١٦٤ | ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ اِلَّا عَلَيْهِا وَلَا نُزْرُ وَاِزْرُهُ وَزَرَ اٰخْرٰى﴾ |
| سورة الأعراف | | |
| ٨٥ | ٥٩ | ﴿يَقَوْمِ اَعْبُدُوا اللهَ مَا لَكُمْ مِنْ اِلٰهٍ غَيْرُهُ﴾ |
| ٨٥ | ٦٥ | ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ |
| ٨٥ | ٧٣ | ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾ |



| رقم الآية | رقم الصفحة | الآية |
|----------------------|------------|--|
| سورة الأنفال | | |
| ٦١، ٦٢ | ٧١ | ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ... ﴾ |
| سورة التوبة | | |
| ٢٣ | ١١٠، ٦٦ | ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا ءَابَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ ... ﴾ |
| ٢٩ | ٧٢، ٤٨ | ﴿ قَنِيلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ... ﴾ |
| ٦٠ | ٨٠ | ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ |
| سورة يونس | | |
| ١٣ | ٧٣ | ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ ... ﴾ |
| ٩٩ | ٨٣، ٦٨، ٢٩ | ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا ... ﴾ |
| ١٠٨ | ٨٣ | ﴿ فَمَنْ أَهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ ۗ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ﴾ |
| سورة هود | | |
| ١١٨ | ٨٣ | ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ۗ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ |
| سورة النحل | | |
| ١٢٥ | ٨٩ | ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ... ﴾ |
| سورة الإسراء | | |
| ٥٣ | ٦٩ | ﴿ وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ ... ﴾ |
| ٧٠ | ٨٢ | ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي ءَادَمَ ﴾ |
| سورة الأنبياء | | |
| ١٠٧ | ٨٦، ٦٤ | ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ |

| رقم الآية | رقم الصفحة | الآية |
|----------------------|------------|--|
| سورة الحج | | |
| ٤٠، ٣٩ | ٧٠، ٣١ | ﴿ أُوذِنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ بِإِنْفُسِهِمْ أَنْ يُرَكَّبَ عَلَيْهِمْ أَلْفَاكٌ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ |
| ٦٩، ٦٨ | ٨٣ | ﴿ وَإِنْ جَدَلْتَهُمْ فَقُلْ أَفَلَا تُعْقِلُونَ ﴾ |
| سورة المؤمنون | | |
| ٩٦ | ٨٨ | ﴿ أَدْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ ﴾ |
| سورة الشعراء | | |
| ١٠٦، ١٠٥ | ٨٦ | ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ |
| ١٢٤، ١٢٣ | ٨٦ | ﴿ كَذَّبَتْ عَادَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ |
| ١٤٢، ١٤١ | ٨٦ | ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ ﴾ |
| ١٧٧، ١٧٦ | ٨٦ | ﴿ كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ |
| ٢٢٧ | ١٠٩ | ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ |
| سورة العنكبوت | | |
| ٨ | ٤ | ﴿ وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ﴾ |
| ٤٦ | ٩٠، ٧٨، ١٦ | ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ |
| سورة الروم | | |
| ٢١ | ١١٣، ١٦ | ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ﴾ |
| سورة الأحزاب | | |
| ٢٥ | ٧١ | ﴿ وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا ﴾ |
| ٣٦ | ٤٠ | ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا ﴾ |



| رقم الآية | رقم الصفحة | الآية |
|---------------|------------|---|
| سورة غافر | | |
| ٨٤ | ٦٨ | ﴿ فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ ﴾ |
| سورة فصلت | | |
| ٣٣ | ٦٧ | ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا ... ﴾ |
| ٣٥ ، ٣٤ | ٨٨ | ﴿ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ... ﴾ |
| سورة الشورى | | |
| ١٥ | ٨٣ | ﴿ فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ... ﴾ |
| ٤٠ | ٨٨ | ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾ |
| سورة الفتح | | |
| ١ | ٧١ | ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴾ |
| ٢٩ | ٨٧ | ﴿ أَشَدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رَحِمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ |
| سورة الحجرات | | |
| ١٠ | ٨٥ | ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ |
| ١٣ | ٨٥ ، ٦٧ | ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ ... ﴾ |
| سورة النجم | | |
| ٣٨ | ٤٤ | ﴿ أَلَا نُنزِرُ الْوَازِغَةَ وَزَرَ أُخْرَى ﴾ |
| سورة الحديد | | |
| ٢٥ | ٦٧ | ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ ... ﴾ |
| سورة المجادلة | | |
| ٢٢ | ١١٠ ، ١١٢ | ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ ... ﴾ |



| رقم الآية | رقم الصفحة | الآية |
|----------------------|---------------------------|---|
| سورة الممتحنة | | |
| ١ | ١١٢، ١١٠، ٦٤ | ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِي وَعَدُوَكُمْ اَوْلِيَاءَ...﴾ |
| ٤ | ٨٨ | ﴿اِنَّا بُرءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللّٰهِ كَفَرْنَا بِكُمْ...﴾ |
| ٧ | ٨٩ | ﴿عَسَى اللّٰهُ اَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِيْنَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَّوَدَّةً وَاللّٰهُ قَدِيْرٌ...﴾ |
| ٩، ٨ | ٦٥، ٦٤، ١٦ ١١٢، ٨١، ٧٧ | ﴿لَا يَنْهٰكُمْ اللّٰهُ عَنِ الَّذِيْنَ لَمْ يُقْتِلُوْكُمْ فِي الدِّيْنِ وَلَمْ يُخْرِجُوْكُمْ مِنْ دِيْنِكُمْ اَنْ تَبْرُوْهُمْ...﴾ |
| ٩ | ١١١ | ﴿اِنَّمَا يَنْهٰكُمْ اللّٰهُ عَنِ الَّذِيْنَ قَتَلُوْكُمْ فِي الدِّيْنِ وَاَخْرَجُوْكُمْ مِنْ دِيْنِكُمْ﴾ |
| سورة الطلاق | | |
| ٧ | ٤٧ | ﴿لَا يُكَلِّفُ اللّٰهُ نَفْسًا اِلَّا مَا ءَاتٰهَا﴾ |
| سورة الإنسان | | |
| ٨ | ٧٧ | ﴿وَيُطْعَمُوْنَ الطَّعَامَ عَلٰى حِيْءٍ مَّسْكِيْنًا وَيَتِيْمًا وَاَسِيْرًا﴾ |

* * *





فهرس الأحاديث النبوية الشريفة



| رقم الصفحة | الحديث |
|------------|--|
| | أ |
| ٨٤ | اتقوا دعوة المظلوم - وإن كان كافرًا - فإنه ليس دونها حجاب |
| ٣٩ | إذا فُتحت مصر فاستوصوا بالقبط خيرًا، فإن لهم دمًا ورحمًا |
| ٢٣ | ألا لا يُقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده |
| ٣٨ | الله في قبط مصر، فإنكم ستظهرون عليهم |
| ٨٥ | اللهم ربنا ورب كل شيء ومليكه؛ أنا شهيد أنك وحدك لا شريك لك |
| ٨٢، ٧٩، ٥ | أليست نفسًا؟! |
| ٣٤ | إما أن تذرُوا الربا، أو تأذنوا بحرب من الله ورسوله |
| ٢٥ | إنَّ اللهَ وَجَدَ يُعَذِّبُ الَّذِينَ يَعَذِّبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا |
| ٢٣ | أنا أكرم من وفى بدمته |
| ٧٩ | أن رسول الله ﷺ تصدق بصدقة على أهل بيت من اليهود |
| ٤٨ | أن النبي ﷺ أخذ الجزية من مجوس البحرين |
| ٧٩ | أن النبي ﷺ مات ودرعه مرهونة عند يهودي |
| ٣٩ | إنكم ستفتحون أرضًا يُذكر فيها القيراط، فاستوصوا بأهلها خيرًا |



| رقم الصفحة | الحديث |
|------------|---|
| ٣٩، ٥ | إنكم ستفتحون مصر، وهي أرض يسمى فيها القيراط |
| ٨٧ | إنما أنا رحمة مهداة |
| ح | |
| ٧٩ | الحمد لله الذي أنقذه بي من النار |
| خ | |
| ٤٨ | خذ من كلِّ حالم دينارًا |
| د | |
| ٧٨ | دعوهم |
| ر | |
| ٨٧ | الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض |
| س | |
| ٧٢ | سُئوا بهم سنّة أهل الكتاب |
| ف | |
| ٣٨ | فاستوصوا بهم خيرًا، فإنهم قوّة لكم، وبلاغ إلى عدوكم بإذن الله |
| ك | |
| ٢٧ | كلُّكم راعٍ وكلُّ راعٍ مسؤول عن رعيّته |
| ل | |
| ٨٧ | لا تُنزع الرحمةُ إلا من شقيّ |
| ٢٤، ٢٣ | لا يُقتل مسلم بكافر |
| ٢١ | لا يؤخذ منهم رجل بظلم آخر |



| رقم الصفحة | الحديث |
|------------|--|
| م | |
| ٨٠، ٦ | ما زال جبريل يوصيني بالجار، حتى ظننت أنه سيورثه |
| ٨٨ | المسلم من سلم الناس من لسانه ويده، والمؤمن من أمنه الناس |
| ٤٤ | من ظلم ذمياً أو كلّفه فوق طاقته فأنا حجيجه |
| ٢١ | من ظلم معاهداً، أو انتقصه حقاً، أو كلّفه فوق طاقته |
| ٢٢، ٥ | من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة |
| ن | |
| ٧٨ | نعم، صلي أمك |
| ٦٥ | نعم، صليها |
| و | |
| ٢٥ | ولنجران وحاشيتها جوار الله وذمة محمد النبي رسول الله ﷺ |
| ي | |
| ٨٥ | يا أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لأدم |

* * *





فهرس الموضوعات

- ❖ من الدستور الإلهي للبشرية ٤
- ❖ من مشكاة النبوة الخاتمة ٥
- ❖ من هدي الصحابة ٦
- مقدمة الطبعة السابعة ٧
- مقدمة الطبعة الأولى ١١
- المجتمع المسلم مجتمع عقيدة وفكرة ١٥
- ❖ تمهيد ١٥
- دستور العلاقة مع غير المسلمين ١٦
- أهل الذمة ١٧
- ❖ الفصل الأول: حقوق أهل الذمة ١٩
- حق الحماية ١٩
- (أ) الحماية من الاعتداء الخارجي ١٩
- (ب) الحماية من الظلم الداخلي ٢١

- حماية الدماء والأبدان ٢٢
- حماية الأموال ٢٥
- حماية الأعراض ٢٦
- التأمين عند العجز والشيخوخة والفقير ٢٧
- حرية التدين ٢٩
- حرية العمل والكسب ٣٤
- تولي وظائف الدولة ٣٥
- وصايا نبوية بأقباط مصر خاصة ٣٨
- ضمانات الوفاء بهذه الحقوق ٤٠
- ضمان العقيدة ٤٠
- ضمان المجتمع المسلم ٤١
- شكوى الذمي إلى الوالي ٤٢
- الشكوى من الوالي إلى الخليفة ٤٢
- من مفاخر القضاء في الإسلام القضاء على الخليفة ٤٥
- ❖ الفصل الثاني: واجبات أهل الذمة ٤٧
- الجزية والخراج ٤٧
- وجه إيجاب الجزية على أهل الذمة ٤٩
- متى تسقط الجزية ٥٢
- الضريبة التجارية ٥٤
- التزام أحكام القانون الإسلامي ٥٧
- مراعاة شعور المسلمين ٦٠



❖ الفصل الثالث: علاقة المسلمين مع الوثنيات الشرقية

٦٣ (الهندوسية والبوذية)

٦٣ موقف الإسلام من الديانات الوثنية

٦٤ دعوة الإسلام إلى السلم دعوة عالمية

٦٤ أساس ذلك من مصادر الإسلام وتعاليمه

٦٤ دستور العلاقة مع غير المسلمين

٦٥ تصنيف غير المسلمين إلى قسمين

٦٦ كيف يتحدّد موقف الإسلام؟

٦٦ أولاً: دعوة الجميع إلى الإسلام

٦٧ ثانياً: من استجاب للدعوة فهو من المسلمين

٦٩ ثالثاً: من سالم المسلمين فلا سلطان لأحد عليه

٧٠ رابعاً: من قاتل المسلمين قاتلوه

٧١ هل تقبل الجزية من الهندوس والبوذيين؟

٧٣ دعوتي في مؤتمر حوار الأديان للحوار مع الوثنيات الشرقية

٧٤ مؤتمر الاتحاد العالمي مع ممثلي الأديان الشرقية في الهند

❖ الفصل الرابع: تسامح فريد

٧٥ • درجات التسامح وحظ المسلمين منها

٧٧ • روح التسامح عند المسلمين

٨٢ • الركائز الفكرية لتسامح المسلمين

٨٢ الركيزة الأولى: إيمان كل مسلم بكرامة الإنسان

٨٣ الركيزة الثانية: اختلاف الناس واقع بمشيئة الله

٨٣ الركيزة الثالثة: حساب المختلفين إلى الله يوم القيامة

٨٤..... الركيزة الرابعة: العدل مأمور به للناس جميعًا

٨٤..... الركيزة الخامسة: اعتبار البشرية كلها أسرة واحدة

٨٦..... الركيزة السادسة: الرحمة بخلق الله جميعًا

٨٧..... الركيزة السابعة: ادفع بالتي هي أحسن

٨٨..... الركيزة الثامنة: العداوات بين الناس ليست أمرًا دائمًا

٨٩..... الركيزة التاسعة: الدعوة إلى الحوار بالتي هي أحسن

❖ الفصل الخامس: شهادة التاريخ ٩١

٩٢..... مظاهر التسامح في العصر الأموي

٩٣..... من مظاهر التسامح في العصر العباسي

❖ الفصل السادس: رد شبهات ٩٧

٩٧..... • قضية الجزية

١٠١..... • ختم رقاب أهل الذمة

١٠٣..... • ملابس أهل الذمة وأزيائهم

١٠٦..... • حوادث الشغب والهيّاج على النصاري

١٠٩..... • نصوص فُهمت على غير وجهها

❖ الفصل السابع: مقارنات ١١٥

❖ خاتمة ١٢٧

• فهرس الآيات القرآنية الكريمة ١٣٣

• فهرس الأحاديث النبوية الشريفة ١٣٩

• فهرس الموضوعات ١٤٣